إشكاليات تفعيل وتطبيق المنظور الحضاري الإسلامي في بحوث وقضايا العلاقات الدولية

[أعمال الحلقة النقاشية المنعقدة بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٨]

تحرير:

أ. د. نادية محمود مصطفى

ماجدة إبراهيم عامر

الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الحضارة للدراسات والبحوث

- نسخة إلكترونية غير مطبوعة
- حقوق النشر محفوظة لمركز الحضارة للدراسات والبحوث بالقاهرة، ٢٠١٨
- يرجى الإحالة المرجعية للكتاب عند نسخ أو استخدام شيء من مادته

المشاركون (ترتيب ألفبائي)

أ. د. إبراهيم البيومي غانم

أ. د. أحمد علي سالم

أ. د. السيد عمر

د. أميرة أبو سمرة

أ. د. ريهام باهي

د. شيرين فهمي

كريم حسين

محمد الديب

أ. د. نادية مصطفى

د. أحمد تهامي

أحمد شوقي

د. أماني غانم

د. رغدة البهي

د. شريف عبد الرحمن

د. فاطمة أبو زيد

ماجدة إبراهيم عامر

مدحت ماهر الليثي

نسيبة أشرف

●●●

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة التحرير ٧
الجلسة الافتتاحية ١٣
كلمة الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى (مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث) ١٤
كلمة الأستاذ خالد عبد المنعم (المدير التنفيذي لمركز الدراسات المعرفية) ١٥
كلمة الأستاذ مدحت ماهر (المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات والبحوث) ١٨
● **الجلسة الأولى: أوراق العمل** ٢١
كلمة رئيس الجلسة، أ. د. نادية مصطفى ٢٢
دعوة للتدبر والمراجعة من أجل التفعيل والتوصيل، أ. د. نادية مصطفى ٢٧
إشكاليات تفعيل المنظور الحضاري، د. شريف عبد الرحمن ٣٧
نحو نظريات تفسيرية وجماعات علمية جديدة: مقترحات لتفعيل وتطبيق المنظور الحضاري في ضوء نظريات فلسفة العلم وتاريخه، أ. د. أحمد علي سالم ٤٩
تفعيل المنظور الحضاري في العلاقات الدولية: الفرص والتحديات، د. ريهام باهي ٦٥
في إشكاليات تطبيق وتفعيل منظور حضاري إسلامي في البحوث والرسائل العلمية، د. أميرة أبو سمرة ٨٣
● **تعقيبات الأساتذة على أوراق العمل:** ٩٩
تفعيل المنظور الحضاري بين الفرص والمخاطر، أ. د. السيد عمر ١٠٠

تعقيب أ. د. نادية مصطفى ١٢٣
تعقيب أ. د. إبراهيم البيومي ١٣٠
● **الجلسة الثانية: مداخلات ومقترحات عملية من واقع خبرات بحثية** ١٣٧
كلمة رئيس الجلسة: أ. د. إبراهيم البيومي غانم ١٣٨
مداخلات الباحثين ١٣٩
ماجدة إبراهيم ١٣٩
كريم حسين ١٤٧
د. أحمد تهامي ١٥٣
د. فاطمة أبوزيد ١٥٥
د. أماني غانم ١٥٨
أحمد شوقي ١٦٣
د. رغدة البهي ١٦٥
د. شيرين فهمي ١٧٣
نسيبة أشرف ١٧٥
محمد الديب ١٨٢
● **تعقيبات ختامية** ١٨٧
أ. د. إبراهيم البيومي غانم ١٨٨
أ. د. السيد عمر ١٩١
أ. د. نادية مصطفى ١٩٣
● **اتجاهات النقاش** ١٩٦
● **توصيات ختامية: نحو برنامج عمل للجماعة العلمية المصرية للمنظور الحضاري الإسلامي** ٢١٤

مقدمة التحرير

تأتي أعمال هذه الحلقة النقاشية حول (إشكاليات تفعيل منظور حضاري إسلامي في قضايا وبحوث العلاقات الدولية) استناداً على واحد من أهم أهداف عمل مركز الحضارة للدراسات والبحوث منذ نشأته وعلى مدار نحو عشرين عامًا، دأب المركز على متابعة شأن تطوير هذا المنظور ودعم جهود جماعته العلمية وتفعيله في دراسة قضايا الأمة الإسلامية والعالم. وعليه، فبين الحين والآخر يقوم المركز بعقد حلقات علمية لمراجعة ورصد مجهودات مسيرة هذا المنظور وأجياله، والعمل على رصد وتقويم أهم الإشكاليات التي تقف في طريق تفعيله وتوصيله عبر الأجيال وعبر المجتمع العلمي بالداخل والخارج.

فما فتئت الجماعة العلمية القائمة على المنظور الحضاري الإسلامي للعلوم السياسية والاجتماعية تسعى جاهدةً -على مدار نحو ثلاثين عامًا منذ تدشين مشروع العلاقات الدولية في الإسلام الذي كان بمثابة الخطوة الجماعية الأولى المنظمة في هذا الصدد- للتأصيل العلمي والتطوير النظري للمنظور ولمزيد من أعمال بلورته عبر محك التطبيق والتفعيل في قضايا وبحوث تطبيقية.

فقد قام جيل الرواد بجهدٍ حفري تأسيسي لبث قواعد نظرية المعرفة الإسلامية، ثم قام جيل الأساتذة بجهد استنبات جذور المنظور المنهاجية والنظرية حتى خرج للنور بأطر ومقولات ومداخل نظرية مهمة. فضلاً عن جهود مراكمة النقد والمقارنة بمنظورات أخرى مقابلة. ثم بدأ رافد من جيل تالٍ يستكمل مسيرة النقد والبناء، ومحاولات التفعيل في قضايا وظواهر مما خصصٍ له شق كبير من جهود الرواد والأساتذة (من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: القضايا المتناولة في حولية أمتي في

العالم ومشروعات مركز الحضارة، وكذلك جهود د. منى أبو الفضل في جمعية دراسات المرأة والحضارة).

ومما لا شك فيه أن جملةً من صعوبات وإشكاليات تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي قائمة وشاخصة أمام باحثيه -كما هي صعوبات تفعيل كثير من منظورات العلم خاصة النقدي منها وغير الممكن بفعل قوى دولية. . . - لكنها صعوبات تثتير همة الجماعة العلمية خاصة مع تحقق الأجيال الجديدة من أن التفعيل هو واجب الوقت الراهن من مراحل تطور المنظور.

لقد برزت الحاجة للتفعيل ولمسها عديد من أفراد الجماعة العلمية للمنظور الحضاري ومن مراجعيه أو منتقديه، وانعكست بصفة خاصة عبر مجموعة البحوث والرسائل العلمية ولجان مناقشاتها.

من الضروري استكمال الجهد التنظيري والتأصيلي لأبعاد المنظور، لكن هذه الأبعاد أضحت غير منبتَّة الصلة أبدًا عن واقع القضايا والظواهر السياسية والدولية والأممية والعالمية؛ إذ لم يعد بالإمكان المزيد من التطوير النظري بدون تفعيل وتطبيق للأطر والمداخل والمفاهيم. فضلاً عن أهمية أخرى -مكملة لا بديلة- تتعلق برصد متتابع لخرائط الإسهامات العلمية حول المنظور لدى اتجاهات ناقدة له أو مغايرة عنه من جهة، وإسهامات دوائر أو جماعات علمية (أخرى قدمت أطروحات موازية لجماعتنا العلمية أو روافد فرعية غير عربية) من جهة أخرى لا تقل أهمية، ومن جهة ثالثة جهود منظورات حضارية غير المنظورات الغربية السائدة (غربية نقدية أو ما بعد كولونيالية، أو حضارية آسيوية أو صينية مثلاً. . .)، كل هذه الجهود لا يمكن إهمالها بالطبع، بل وصلها بالبحث في معالجاتها لقضايا فعلية تطبيقية كذلك، وما لذلك كله من أهمية تسكين المنظور الحضاري في خريطة العلم الراهنة التي تزداد تنوعًا.

فإنه لا يمكن كذلك تأجيل مَهَمَة أساسية لجيل الشباب في المنظور الحضاري الإسلامي؛ وهي تفعيل منظوره في قضايا وبحوث تطبيقية تسهم من جهة في معالجة

الواقع، ومن جهة أخرى في إثراء النظريّ والمنهاجيّ. وبالتالي فهي مهام تؤتى بالتوازي وليس بالتوالي، وكثير منها ليست بدائل كاملة.

ولكن الواقع الفعلي لباحثي المنظور يؤكد بروز عدد من الإشكاليات والصعوبات ما زالت قائمة أمامهم، منها:

- صعوبة تمكين المنظورات غير السائدة عمومًا ومنها المنظور الحضاري من التفعيل بنفس المستوى المتاح والمتحقق لمنظورات سائدة كالواقعية والليبرالية التي تساندها وتأخذ بها قوى سياسية دولية.
- أن الجهد البحثي النظري من داخل فروع العلوم السياسية تسكينًا وتمكينًا لمنظورنا الناشئ يأخذ من الباحث (لا سيما في الرسائل العلمية) جهدًا كبيرًا يصل إلى حد استغراقه أحيانًا، ويترك جزءًا بسيطًا للجهد البنائي والتفعيلي في أحيان أخرى.
- حاجة الباحث الحضاري إلى إمكانات بحثية ومعرفية ثقيلة الصنع يجمع خلالها بين مهارات عدة صعبة التبلور؛ مثل: المعرفة النظرية والمنهاجية والقدرة التحليلية، والمعرفة التأسيسية بعلوم شرعية أو تاريخية أو تراثية، وإلمام بالواقع وتطوراته والقدرة على متابعته دون انغماس في تفاصيله المشتتة للأذهان.
- غربة ناقدي المنظور، ولو من داخل دوائرنا الحضارية، عن تحديات التأصيل من مصادر إسلامية. وهي غربة تصل إلى حد إنكار تموضع الإسهام الإسلامي بين المنظورات الأخرى؛ نظرًا لعدم القدرة على الربط والمقارنة.

وعليه، فمن واقع هذه الإشكاليات والصعوبات طُرحت مجموعة من الأسئلة:

- هل يمكننا إجمالاً عبر حلقتنا النقاشية (من واقع ملاحظات الأساتذة ورؤاهم والصعوبات التي تواجه الباحثين وتصوراتهم) الوقوف على مجموعة محددة من الإشكاليات والأسئلة الأوْلى بالمعالجة والتصدي، وإخراج تحرير مكتوب لها يقدم كدليل إرشادي للباحثين في المنظور الحضاري؟
- ما الخطوات المنهاجية المطلوبة من الجماعة العلمية للمنظور في المرحلة الراهنة؟

- وما المطلوب تفاديه في هذه المرحلة لا سيما من قبل الباحثين الشباب؛ مثل: ضرورة استيعاب الجهود السابقة وتقديم الجهد التراكمي عليها، ومن ثم فمن المهم اتخاذ الشباب بإستراتيجية «حرق المراحل»؛ بمعنى الوعي بعدم نقل وتكرار ما سبق من جهود بل هضمها وتجاوزها نحو إسهامات أو حتى إرهاصات إسهامات جديدة.
- لماذا توجد دائمًا فجوة بين الأجيال الجديدة والتراث والمصادر الإسلامية؟ وما السبيل الفعلي لردم هذه الفجوة؟
- في ظل ملاحظة غلبة النظري والفكري على إسهامات الباحثين الشباب في المنظور، على صعوبة ذلك، فما السبيل لموازنة ذلك بتفعيل وتطبيق؟ هل بتوجيههم نحو تضمين رسائلهم العلمية لجزء تطبيقي تفعيلي لما قدموه من جهد نقدي أو بنائي أو نظري مثلا؟
- هل نحتاج لوضع أجندة بحثية عامة استرشادية لباحثينا الشباب بما يسهم في تشهيل تطوير المنظور؟
- ويظل السؤال الأكبر قائمًا: هل طبيعة البيئة الوطنية الإقليمية والدولية القائمة -وما تنضح به من اختلال موازين القوى الحضارية بين العالمي والإسلامي والعربي- تظل حائلاً دون التفعيل المأمول، أم أن هذا التفعيل ذاته هو السبيل لإحداث التغيير المنشود في هذه البيئة نحو عالمٍ أكثر تعددية وعدالة وحرية وإنسانية؟

وبعقد الحلقة النقاشية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٨، وانطلاقًا من الأسئلة السابقة واتتنا أوراق العمل من الأساتذة المشاركين وتم النقاش على ضوء منها، وعكست مداخلات الباحثين (المكتوبة والشفهية) على مدار جلستي النقاش مجموعة مهمة من الإشكاليات على طريق تفعيل المنظور مع الجيل الثالث من جماعته العلمية داخل المدرسة المصرية للعلوم السياسية وتحديداً في مجال العلاقات الدولية، كما طرحت مجموعة مقابلة من الاقتراحات وخبرات العمل الفردي لدى الباحثين والأساتذة المشاركين، فضلاً عن التعقيبات والكلمات التي أسهم بها في النقاش أساتذتنا من الجيل الثاني من ذوي الخبرة

والعلم، بما أعطانا عينة ممثلة لجماعتنا العلمية وحال واحتياجات جيلها الثالث الذي يتملس خطاه نحو الإسهام العلمي، وساعدنا في أن نحاول بلورة ما جاء في الحلقة عبر تقرير ختامي باتجاهات النقاش، ومستخرجات تفعيلية من واقع الحلقة النقاشية نحو برنامج عمل لأفراد ومؤسسات الجماعة العلمية المصرية للمنظور الحضاري الإسلامي.

وعليه، فنحن إذ نتطلع نحو حُسن معالجة الإشكاليات القائمة، ونشرع فيما يضطلع به مركز الحضارة من جهته من عمل في هذا الشأن، نتطلع كذلك إلى همة مجموعة باحثينا ونشد على أيديهم أن يساعدونا ويساعدوا أنفسهم وبرعاية وإشراف من مجموعة الأساتذة نحو تجاوز تلك الإشكاليات.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لكل من أسهم في هذا العمل الجاد بداية من الأساتذة المشاركين ورؤساء الجلسات على تعليقاتهم وتعقيباتهم الثرية: أ. د. نادية محمود مصطفى، وأ. د. السيد عمر، وأ. د. إبراهيم البيومي غانم، والأساتذة مقدمي أوراق العمل: د. أحمد علي سالم، ود. ريهام باهي، ود. شريف عبد الرحمن، ود. أميرة أبو سمرة، ومجموعة الباحثين من الجيل الثالث الذين عمقوا النقاش وعكسوا واقع مشكلاتهم العلمية في تناوله والمساهمة فيه: د. أماني غانم، ود. رغدة البهي، ود. أحمد التهامي، ود. شيرين فهمي، ود. فاطمة أبوزيد، وأ. نسيبة أشرف، وأ. كريم حسين، وأ. أحمد شوقي، وأ. محمد الديب. ولا يفوتنا الشكر والتقدير للاستضافة الكريمة من مركز الدراسات المعرفية للحلقة والمشاركة القيمة بالحلقة للأستاذ خالد عبد المنعم المدير التنفيذي للمركز. فضلاً عن شكر فريق مركز الحضارة للدراسات والبحوث على جهد إعداد الحلقة، ونخص بالشكر الأستاذ مدحت ماهر المدير التنفيذي للمركز والأستاذتين مروة يوسف ونادية عبد الشافي الباحثتين بالمركز.

والله ولي التوفيق...

المحررتان

●●●

الجلسة الافتتاحية

كلمة الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى (*)

بسم الله الرحمن الرحيم، نجدد التحية والترحيب بجميع الحضور والمشاركين، ونشكر القائمين على مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي يستضيفنا اليوم؛ إذ يعود بنا لسنوات مضت من التعاون العلمي والتواصل الإنساني؛ إذ يستمر تعاوننا العلمي مع المركز كما سبق وتعاونا معًا لنحو عشر سنوات داخل أروقة هذا المكان تحديدًا عبر أنشطة المركزين تواصلاً وتلاحمًا عبر أعمال المركزين، وحتى قبل تأسيس مركز الحضارة منذ مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وما تلاه من أعمال. . . وتشرفنا بالعمل مع كوكبة من الأساتذة والمفكرين (المهتمين والمعنيين بالفكري والمعرفي) ومنهم الزميل العزيز الدكتور السيد عمر.

ورغم مرور كل تلك السنوات؛ فهذا المكان ما زال يحمل عبقًا وذكرى ومشاعر معينة ما زلتُ سعيدةً بها وأشعر أن هذا التاريخ من العمل في المكان ومع أشخاصه وآخرين من علماء وأساتذة غير حاضرين اليوم بأشخاصهم لكن حاضرين بإسهاماتهم وأعمالهم (مثل الشيخ الغزالي، ود. محمد كمال إمام، ود. عمارة، ود. جمال عطية، ود. طه العلواني، ود. منى أبو الفضل، ود. أبوسليمان، ود. السيد عمر الذي يشرفنا بالمشاركة اليوم، وغيرهم من فريق المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وفضلاً عن مجموعة الأساتذة الذين شاركوا في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام)؛ ليتجدد ارتباطي بهذه الجماعة العلمية اليوم في هذا المكان، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الأساتذة والباحثين بمستويات المشاركة المختلفة وانضمام أعداد وأفراد جديدة من الباحثين، وفريق عمل المركزين (مركز الحضارة ومركز الدراسات المعرفية) وبحضوركم جميعًا؛ فمرحبًا بكم جميعًا.

وأبدأ بكلمتيْ المديرين التنفيذيين للمركزين: أ. خالد عبد المنعم، المدير التنفيذي لمركز الدراسات المعرفية، وأ. مدحت ماهر، المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات والبحوث:

---

(١) أستاذ غير متفرغ ورئيس أسبق لقسم العلوم السياسية جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث. وأحد رواد المنظور الحضاري الإسلامي في العلاقات الدولية.

كلمة الأستاذ خالد عبد المنعم (المدير التنفيذي لمركز الدراسات المعرفية)

ربنا لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علمًا... ثم أما بعد،

سعادة الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى وسعادة الأستاذ الدكتور السيد عمر، الأخوات والإخوة الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مرحبًا بكم في مقر مركز الدراسات المعرفية ومكتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة، ومن حسن الطالع أن يتواكب هذا اللقاء مع مستهل عام هجري جديد (١٤٤٠هـ) كل عام وأنتم جميعًا بخير، وأعاده علينا وعليكم باليمن والبركات.

الإخوة الكرام، نسعد بلقاء تلك القامات من النخب الفكرية والعلمية، ونحمد الله تعالى على تلك الفرصة الغالية المباركة، ونرحب بكم بكل معاني الأخوة والتقدير والإعزاز والاحترام البالغ، مع إيماننا بأن هذه الحفاوة ستظل متصلة بمسيرة الارتقاء العلمي؛ فلطالما استضافت أركان هذا المكان أفكار واجتهادات العديد من العلماء والمفكرين الأجلاء، ولو نطقت جدران هذا المكان لقالت الكثير والكثير عن تلك الإسهامات التي أثْرت الفكر الإسلامي، والتي لو تم تفعيلها لحققت «خيرية» هذه الأمة، وحاجة الإنسانية للأفكار الإصلاحية التي يطرحها التي لو أخذت بها البشرية لحققت الخير الكثير للفكر الإنساني.

وتعتبر خبرة مركز الحضارة للدراسات والبحوث واحدة من أهم الخبرات التي نعتز بها في إطار «مدرسة إسلامية المعرفة»، وهي خبرة ما يمكن أن نعتبره أو نسميه نوعًا من «التوليف ما بين العلوم الإنسانية والاجتماعية وبين الرؤية الإسلامية»، ليس من قبيل الترف الفكري ولا من باب المكايدة للفكر الغربي؛ بل هو متطلب فكري فطري تتضح ضرورة استعادته من خلال مكونات الإنسان الفطرية، التي تمكنه من التغلب على القصور الإنساني المتمثل في محدودية الأطر التفسيرية المنبتَّة عن الوحي وغلبة الطغيان، على عكس النموذج الذي جعل الإنسان يتمرد على الوحي وجعله في اغتراب مضاعف.

لقد كان سعي هذه المدرسة (وهو سعي مشكور بإذن الله) لبناء نموذج معرفي جديد في حقول العلوم السياسية، متآلف مع الرؤية المعرفية الإسلامية المنطلقة من القرآن الكريم وتعاليمه. نمط من تأسيس معارف وعلوم إسلامية من روافد إسلامية عدة: فقهية- فكرية -أصولية. وكل ذلك يدعونا إلى أهمية السعي في نشر وتعليم الفكر الإسلامي الصحيح والقويم، وتعليمه وتطويره.

ولذلك نثمِّن جهود مركز الحضارة للدراسات والبحوث وجميع القائمين عليه خلال سنوات عمله، بقيادة أستاذتنا دكتورة نادية مصطفى. وقد قرأتُ ما كتبته د. نادية مصطفى حول سيرتها العلمية مع إسلامية المعرفة، بشغف ولهفة طالب العلم؛ فهي ليست مجرد سيرة ذاتية لأستاذة جامعية، بل سيرة لقطب من أقطاَب الفكر الإسلامي المعاصر، أكدت خلالها على نقاط مهمة منها: أهمية التربية على منظومة القيم الإسلامية والفطرية القويمة ودور العائلة في الكشف عن أبعاد تلك القيم وممارسات الأسرة التي قدمت لها نمطًا تربويًّا قد لا يكون قد ركز على التأسيس المباشر في مصادر المعرفة الإسلامية، لكنه أسس فيها منظومة القيم والمرجعية الإسلامية التي خلقت فيها ألفة مع المصادر الإسلامية مما جعل من المعرفة الإسلامية أشبه بشيء وقر في قلبها، لينعكس ويتم تفعيله من خلال خبرة العمل والمشاركة في جهود تأسيس هذه المدرسة العلمية من منظور حضاري إسلامي، تلك المدرسة التي أنتجت وما زالت تنتج لنا كوادر وعقولاً نعتز بها ونقدرها.

الضيوف الكرام، أهلا وسهلاً بكم في رحاب مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

وأترك الكلمة الآن للأستاذ مدحت ماهر، الذي يصدق فيه قول الأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح (حفظه الله): «إن مدحت ماهر تلميذٌ نجيب في هذه المدرسة نتعلم منه الكثير؛ فقد جمع بين كونه طالبًا للعلم وأستاذًا فيه».

الحضور الكرام: أجدد الترحيب بكم، وأسأل الله تعالى أن يوفقكم ويسدد خطاكم، وأستغفر الله لي ولكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

• د. نادية مصطفى:

بالطبع ترتبط وتلتحم جهودنا في مركز الحضارة للدراسات والبحوث مع جهود المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومدرسة إسلامية المعرفة التي عملت على تجسير الفجوة بين العلوم الإسلامية والعلوم الحديثة، على نحوٍ يقدم مفهومًا جديدًا للعلم، ليس بالمعنى الوضعي السلوكي للعلم، ولكن بمدلولات أوسع من ذلك، وكيف نثبت أن المعرفة المستندة لمصادر دينية يمكن أن تنتج علمًا بشكل منضبط، فكان التحدي كيف نجعل الرجوع إلى المصادر الإسلامية كمصادر للتنظير والمعرفة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بصفة خاصة، وكيف يتم؟

وكل ذلك تم بالتعاون وتلاحم الجهود مع مؤسسات علمية مختلفة على رأسها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومركز الدراسات والبحوث ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات سابقًا، فضلاً عن مركز الحضارة (الذي تغير اسمه من مركز الحضارة للدراسات السياسية لاسم مركز الحضارة للدراسات والبحوث؛ لاعتبارات إدارية وفنية لا أكثر) من خارج الكلية، وما تم من قائمة مهمة وطويلة من أعمال وجهود متراكمة في هذا الإطار.

والآن، وانطلاقًا من ضرورة استمرار وتفعيل عملية دورة الأجيال الجديدة وتداول الأمر والسلطة بين الأجيال، خاصةً ونحن بصدد حلقة نقاشية لتفعيل مساهمة الجيل الثالث من باحثي المنظور الحضاري الإسلامي في العلاقات الدولية، وأهمية أن تتحمل الأجيال الجديدة العبء والمهمة وأن يتخفف الجيل الأكبر، فليتفضل أ. مدحت لكلمته:

كلمة الأستاذ مدحت ماهر (المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات والبحوث)

بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ. خلال كلمتي المختصرة، أود أن أعبر عن سعادتي الشديدة لمشاركتي في هذه الحلقة المهمة، وأتقدم بالشكر -بعد الله عز وجل- للمركزين. وتلك الروح الإيمانية التي تفيض بها علينا؛ د. نادية مصطفى عبر تتلمذنا على يديها خلال تلك السنوات تعلمًا وعملاً، ودائمًا ما تدفعنا للاستكمال والتطوير والنقاش وبلورة الجهود على نحو يندر وجوده مع أشخاص وأساتذة عاديين؛ فهي «دينامو» للعلم والعمل، حفظها الله وسدد خطاها.

بالنسبة لموضوع هذه الحلقة -شديد الأهمية- فقد درات عدة نقاشات داخل مركز الحضارة لعدة مرات؛ لنطور منها موضوع الحلقة، وقامت أ. ماجدة إبراهيم، الباحثة بالمركز، على صياغة كتابية لمخرج هذه النقاشات عبر الورقة الخلفية لهذه الحلقة النقاشية؛ وراجعتها أستاذتنا د. نادية. كلُ ذلك في سبيل بلورة الموضوع وطرح معمَّق للإشكاليات الموجودة لنقاشها علميًّا وتطوير مداخل للتعامل معها نحو مزيد من تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي كأحد منظورات العلم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بصفة خاصة.

ومنظورات العلم، والمنظور الحضاري الإسلامي واحد منها، أمر أساسي ومهم في اهتمامات وأجندة عمل مركز الحضارة للدراسات والبحوث عبر مسيرته، نعيد ونكرر الرجوع لها نحو تطوير وتراكم الجهود العلمية لمختلف أجيال المنظور الحضاري في هذا الصدد.

فمن المهم الآن الاستماع البيني لمختلف الروافد والأصوات تنوعًا واختلافًا وائتلافًا.

وقد لاحظنا سرعة الاستجابة من مختلف الأطراف والهمم العالية وتشارك الهموم

البحثية والعلمية في هذا الصدد. ولاحظنا عمق الطرح في أوراق العمل المقدمة للحلقة وأبعادها النقدية والكلية وحتى الأدبية؛ من حيث رصانة لغة التناول والصياغة للإشكاليات المرصودة ومعالجتها، الأمر الذي يبشر بخير كثير وكبير بإذن الله.

وأود أن أشكر زملائي الباحثين من مقدمي أوراق العمل على جهدهم المشكور. وفي هذا السياق، أشكر أ. خالد عبد المنعم على استقباله واستضافة مركز الدراسات المعرفية لأعمال الحلقة بقدر كبير من الترحيب والحفاوة. كما أشكر فريق عمل مركز الحضارة كاملاً؛ بدءاً من أستاذتنا الدكتورة نادية مصطفى إلى فريق الباحثين: أ. ماجدة إبراهيم، وأ. سمية عبد المحسن، وأ. شيماء بهاء، وأ. مروة يوسف، وأ. نادية عبد الشافي، وأ. أحمد خلف، وأ. راضية عبد الشافي.

●●●

الجلسة الأولى: أوراق العمل

كلمة رئيس الجلسة الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى

أجدد الترحيب بحضراتكم،

ونظرًا لأن ورقة العمل التي أعددتها للحلقة لا تنفصل عن الورقة الخلفية الخاصة بها؛ إذ هي تكملة وتفصيل للورقة الخلفية، فسأجمع في مداخلتي الآن بينهما؛ اختصاراً للوقت، وإتاحة لوقت أكبر لمداخلات الباحثين أصحاب أوراق العمل الأخرى في الجلسة الأولى، وكذلك تعقيب أستاذنا دكتور السيد عمر عليها. **وسألخص ما أود قوله في النقاط التالية:**

- لماذا نجتمع اليوم؟ والإجابة هي: أننا نناقش إشكاليات التفعيل في القضايا والبحوث وليس إعادة طرح أو نقاش إشكاليات قديمة أو تأسيسية تخص الدواعي أو دوافع هذا المنظور.

- أما «من نحن؟»، فالإجابة أننا مجموعة باحثين من **رافد المدرسة المصرية لمنظور حضاري إسلامي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحديدًا.** والذي قدم إسهامًا عبر ثلاثين عامًا، فنحن لسنا كل روافد المنظور الحضاري، كما أن المنظور الحضاري «الإسلامي» رافد من منظورات حضارية مختلفة، كما يشمل روافد عدة منها روافد عربية وغير عربية. وما نحن إلا مجرد رافد وأعضاء من مدرسة داخل الجماعة العلمية للمنظور الحضاري الإسلامي.

- مَن المعنيون بهذه الحلقة؟ والإجابة هم: المنتمون والمهتمون والمراقبون والمتابعون للمنظور الحضاري الإسلامي، وليس المستجدين الذين لم يعرفوه أو ينخرطوا فيه أو ينشغلوا به وبأهدافه أو متابعة مسيرته العلمية.

- ونحن لا نبدأ الآن من فراغ معرفي أو فكري أو منهاجي؛ عام أو خاص؛ فقد قدم أساتذة وباحثو المنظور الحضاري عبر جيليه الأول والثاني خاصة من المدرسة المصرية للعلوم السياسية تأسيسًا وتأصيلاً وقدراً من التفعيل؛ فقد عايشوا واقع الوطن والأمة

والعالم عبر ما لا يقل عن ثلاثة عقود زمنية، وطوروا كثير من أطروحاتهم وتصوراتهم النظرية والمنهاجية على أثره. وعلى الجيل الثالث من المهتمين والمنخرطين في هذا المنظور المضي قدمًا في الإسهام على ضوء رصد ومعالجة إشكاليات تفعيله في البحوث والقضايا العملية والنظرية. ونحن بدورنا كجيل ثان نمد يد المساعدة والدعم (أشخاص ومؤسسات) للجيل الثالث نحو اجتياز عقبات وإشكاليات تفعيل المنظور في دراساتهم وبحوثهم، فضلاً عن تكوينهم العلمي.

- هذا المنظور «الحضاري الإسلامي» معني بتقديم رؤية معرفية وفكرية لمعالجة قضايا الأمة والعالم، وطرح رؤية عمرانية حضارية إسلامية إنسانية عالمية لوصل العلوم الاجتماعية والإنسانية بالعلوم الإسلامية، كجزء من تجديد الأمة؛ ولتجديد وخدمة الإنسانية جمعاء وليس انفصالاً عنها وليس لصالح الأمة الإسلامية وحدها.

- أما مسألة مدى انتشار جهود هذا الرافد من المنظور الحضاري في المدرسة المصرية تحديداً، فهذه مسألة تتحكم فيها مسائل وأبعاد عدة، لكننا حاولنا جاهدين نشرها وتسويقها علميًّا وفق ما نملك من إمكانات وحدود، ومن ذلك تخصيص موقع مخصص لجهود وإسهامات المنظور الحضاري(*)، وقد تم نشره كمحور رابع ضمن المجلد الثاني من كتاب: في تجديد العلوم الاجتماعية (الخبرة والفكرة)، الصادر عن المركز ٢٠١٦. فضلاً عن ملف خاص في عددين من مجلة المسلم المعاصر، والعديد من الدراسات ومقدمات دراسات أساسية عديدة من أعمال المركز والمدرسة... وفضلاً عن أعمال معمقة رأسيًّا في موضوعات محددة ومفاهيم تأسيسية: كالدعوة والأمة والقوة والصراع والتدافع والحوار.

(*) الموقع المشار إليه، هو الموقع الإلكتروني لقاعدة بيانات المنظور الحضاري مصنفة ومتاحة على الرابط التالي:

icp.hadaracenter.com

كما قام المركز بتوفير كتيب تعريفي بالمنظور (pdf)، وآخر يتضمن أعمال الحلقة النقاشية حول الجماعة العلمية للمنظور الحضاري الإسلامي ٢٠٠٨، متاح كلاهما على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

راجع كذلك:

- د. نادية محمود مصطفى وآخرون (محررون)، **في تجديد العلوم الاجتماعية: بناء منظور حضاري مقارن (الفكرة والخبرة)**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للعلوم والثقافة، ٢٠١٦.
- عدد خاص من **مجلة المسلم المعاصر**، العدد (١٣٣/ ١٣٤)، ٢٠٠٩.

- ومن ثم، فجهود وإسهامات المدرسة المصرية للمنظور الحضاري وربطها بجذورها الفكرية والتراثية متوفر ومنشور ومتاح بمستوياته المختلفة وعبر آليات عدة.

- والأجدر بباحثي الجيل الثالث من المنظور الاطلاع عليه ومراجعته قبل غيرهم.

- كدأب الجماعات العلمية، نحرص كمجموعة وكمؤسسة على متابعة ومراجعة ما تم وما يجب أن يُستكمل، فكل فترة وأثناء متابعتنا لمشروعات علمية مختلفة، نعود ونتوقف للنظر والتقييم والسؤال عما يجب أن يتم خلال كل مرحلة. وكثيراً ما نتشارك النقاش مع الأساتذة والباحثين في هذا الأمر. لذلك فورقة العمل الخاصة بي جاءت تحت عنوان «دعوة للتدبر المراجعة من أجل التفعيل والتوصيل»، لكن أخشى ما أخشاه أن يكون هذا الهم العلمي مقصوراً علي!!

- وأقصد بالدعوة للتفعيل ليس إهمال استمرار واستكمال التأصيل، ولكن التفعيل من أجل استكمال التأصيل في هذه المرحلة التي تم تراكم خبرات تأصيل عدة فيها، ونحتاج حاليًا للتفعيل والاحتكاك بمشكلات الواقع والتطبيق لنستكمل، ومراجعة ما تم وما نحتاج، وتوصيل الفكرة والخبرة للجيل الجديد وللغير من خارج المنظور كذلك.

- والآن بعد مراحل التدشين ثم التأسيس والبناء، فثمة ضرورة ملحة للاستكمال، وقبلها نحتاج لوقفة للمراجعة وتحري اللازم لهذا الاستكمال.

- ولم يكن الهدف أبدًا عند تقديم المنظور والتعريف به (بحثًا وتدريسًا) أن يتبناه كل الطلبة والباحثين، لا؛ بل لكي يعلم الجميع أنه واحد من منظورات العلم المتعددة الموجودة داخليًّا وعالميًّا، يتبناه من يقتنع به وينقده من يجد مدخلاً للنقد ويستهجنه من يريد...، وقد مررنا بهذه الخبرة التفاعلية عبر العمل في أنشطة عدة، ورصدنا اتجاهات التفاعل مع المنظور لدى الباحثين والطلبة في مراحل سابقة، ومنها ما رصده معي بعض الباحثين مثل د. شريف عبد الرحمن عندما كان يدرس معي مقرراً في تمهيدي الماجستير[1]، ورغم كل التحديات التي واجهناها خلال العقود الماضية،

---

(١) راجع في ذلك على سبيل المثال ما تم رصده من اتجاهات في استبيان لطلبة مقرر نظرية العلاقات الدولية في تمهيدي الماجستير عبر مرحلتين في:

- د. نادية محمود مصطفى، **عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس**، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران): أعمال ندوة المنهجية =

ورغم مواجهتنا لتحديات السياق العلمي والواقعي وما به من نقد ورفض أحيانًا من بعض الدوائر وما به من مثبطات وتحديات وكذلك ما به من بواعث أمل، إلا أننا راكمنا واستمررنا، ونحتاج المزيد من الجهود حاليًا خاصة من الجيل الثالث لحمل المهمة.

- وقد تكرر في ورقتي لفظ «هموم»؛ فردية وجماعية ومؤسسية (بعد تكوين الجماعة العلمية لهذا المنظور مع تدشين مشروع العلاقات الدولية في الإسلام منذ نحو أربعين عامًا، ثم تأسيس مركز الحضارة منذ اثنين وعشرين عامًا)، وضرورة الوعي بالمرحلة الراهنة واحتياجاتها وما يتعلق بها من إشكاليات التفعيل في ظل سياق محيط خانق وغير مشجع؛ ومن أجل استكمال البناء (تأصيلاً وتفعيلاً وتوصيلاً). ومنطلق همومي في المرحلة الراهنة هو تعبير عن ثقل المهمة على كاهلي الذي لم يعد يتحمل مزيداً من الأحمال؛ ومن ثم فالمهمة لا بد وأن تنتقل لأجيال جديدة تكون مؤهلة لتحمل المهمة والرسالة (اللهم بلغت... اللهم فاشهد).

- وانطلاقًا من الورقة المفاهيمية الخلفية المقدمة من مركز الحضارة لهذه الحلقة، وبعد قراءتي لمجموعة أوراق العمل المقدمة لحلقة اليوم، التي عكست جانبًا من تنويعة مستويات مواقف عدة باحثين من هذا المنظور، أقول إننا إذا كنا قد بدأنا تأسيس هذا المنظور وجماعته العلمية بالحديث عن إشكاليات الدوافع والدواعي والمبررات،

= الإسلامية والعلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجًا، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٩/ ٧ -٢/ ٨/ ٢٠٠٠.

- د. نادية محمود مصطفى: **إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي «حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز)»، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، فبراير ٢٠٠٧.

- راجع كذلك أهم أوجه النقد المقدمة للمنظور الحضاري في: د. علي الدين هلال وآخرون، الحلقة النقاشية العامة: تقويم مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، في: د. نادية مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، **العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي**، أعمال ندوة مناقشة أعمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٧ بالتعاون بين جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية في واشنطن وبين مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٠، المجلد الثاني، ص ص ٨٨٩-٨٩٥.

ومع تراكم الخبرة بحثًا وتدريسًا، ومنذ بدأت تظهر ملامح الصعوبات من واقع التكوين المعرفي للطلبة ومن واقع الهيكل المؤسسي التعليمي في الكلية وغيرها، فقد تبلورت التحديات والإشكاليات مع خبرة التراكم والإنتاج في المنظور، وبرزت تحديات وإشكاليات جديدة تخص طبيعة المرحلة الراهنة والجيل الثالث، ولكن الغريب أو المستغرب أنه بعد تراكم كل هذه الخبرة نجد استدعاء جديدًا لإشكاليات الماضي من قبل بعض باحثي هذا الجيل؛ الأمر الذي يعكس عدم همة البعض في التواصل والبناء الذاتي للإسهام في مسيرة المنظور من حيث المتابعة والإسهام وتطوير الذات للأسف.

- الوقفة اليوم مع الجيل الجيل الثالث من المنخرطين بالفعل في قضايا هذا المنظور والمعنيين به، وليس المستجدين ممن لا يعرفون المنظور؛ لأن ذلك مستوى وشأن آخر نقوم عليه في أنشطة وفعاليات أخرى، فالجيل الثالث من باحثي المنظور برغم ما يبدونه من الاهتمام والحماسة والإقبال... إلا أنهم لم ينغمسوا بعد بالشكل الكافي، فلماذا؟ بينما المفترض استكمالهم للبناء وكذلك الانخراط مع الجماعات العلمية الأخرى من منظورات أخرى بالداخل والخارج.

وبالتالي، فأنا أتشوف لمداخلات جميع الحضور اليوم من الأساتذة والباحثين من أصحاب الأوراق، ثم الباحثين المشاركين بمداخلات.

●●●

دعوة للتدبر والمراجعة من أجل التفعيل والتوصيل

أ.د. نادية مصطفى(*)

بعد خمسة عشر عامًا من التخرج، ومن التعلم خلالها في التنظير لعلم العلاقات الدولية من مرجعيات «غربية»، بدأت مساري مع التنظير من مرجعية إسلامية في مجال العلاقات الدولية، أي بدأت مرحلة جديدة في تكويني العلمي منذ ما يزيد على ثلاثة عقود.

الحمد لله، لم يكن أبدًا مسارًا فرديًّا ذاتيًّا، ولكن كان مسارًا جماعيًّا ثم مؤسسيًّا باقتدار.

على ضوء خبرة هذا المسار وخبرة هذه المهمة العلمية الممتدة التي سجلتها في أكثر من موضع؛ حيث حرصت كل الحرص على بيان التراكم في هذا السجل عبر الأعوام(1)، أستطيع القول إنني رافد من جماعة علمية مصرية للعلوم السياسية، من منظور حضاري إسلامي (أو رؤية إسلامية أو تنظير من مرجعية إسلامية...).

(*) أستاذ العلاقات الدولية غير المتفرغ ورئيس أسبق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة، ومدير ومؤسس مركز الحضارة للدراسات والبحوث. ورائدة المنظور الحضاري الإسلامي في العلاقات الدولية، ومشرف رئيس فريق مشروع العلاقات الدولية في الإسلام.

(1) انظر:

- د. نادية محمود مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران): **أعمال دورة المنهجية الإسلامية والعلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجًا**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٩/ ٧- ٢/ ٨/ ٢٠٠٠، القاهرة ٢٠٠٢.
- د. نادية محمود مصطفى، إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، في: أحمد فؤاد باشا وآخرون، **المنهجية الإسلامية، القاهرة**، دار السلام للطباعة والنشر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١٠، ص ٨١٧ - ٩١٦.

-عددان خاصان من **مجلة المسلم المعاصر** حول العلاقات الدولية من منظور حضاري إسلامي، الأعداد: (١٣٣/ ١٣٤)، ٢٠٠٩، و(١٣٧/ ١٣٨)، ٢٠١٠. =

وهذا الرافد الذي أمثله هو بمثابة الجيل الثاني من هذه المدرسة بعد جيل الرواد الذي دشن الفكرة والمهمة، ولقد شرفت بالتفاعل مع هؤلاء الرواد والتعلم منهم وكذلك مع روافد الجيل الثالث من هذه المدرسة.

ومعظم الحضور في هذه الحلقة، إن لم يكن جُلهم من روافد هذا الجيل الثالث، ناهيك عن الغائب منهم؛ هذا رغم المسافة أو الظروف.

ولكن لماذا الآن هذه الدعوة لهذه الحلقة النقاشية أو لنقل جلسة قدح الأفكار (Brain storm) حول إشكاليات تفعيل التنظير؟

إنها ليست الأولى من نوعها، فلقد درجتُ -مع شعوري بنضج مرحلة ما والحاجة إلى الانتقال لأخرى بطريقة منظمة- على الدعوة لمثل هذا اللقاء (٢٠٠٠: دورة المنهاجية الإسلامية الأولى، ٢٠٠٨: حلقة الجماعة العلمية للعلوم السياسية من منظور حضاري، ٢٠١٦: بعد صدور كتاب العلاقات الدولية في عالم متغير).

ورغم اختلاف الدوافع والأهداف في كل مرة، إلا أنها جميعًا مثلت مفاصل نوعية في مسار خبرة التنظير من رؤية إسلامية للعلوم السياسية، وخاصة مجال العلاقات الدولية. وعلى نحو حقق تراكمًا يدركه المتابع عن قُرب، ولعل المهتم عن بُعد يقترب منه أكثر ليكون نقده السلبي أو الإيجابي عن بيِّنة.

ومن ثم، فإن الدعوة لهذا اللقاء الذي يجمعنا (تحت عنوان «**إشكاليات تفعيل وتطبيق المنظور الحضاري الإسلامي في بحوث قضايا العلاقات الدولية**») له دوافعه وأهدافه العامة المرتبطة بالجماعة العلمية، كما له دوافع خاصة بذاتي ومهمتي الأكاديمية والعلمية بصفة عامة.

فمن الناحية العامة: انتقلت الخبرة الجماعية من مرحلة التأصيل النظري العام ثم

= - د. نادية محمود مصطفى، مسار علم العلاقات الدولية بين جدال المنظورات الكبرى واختلاف النماذج المعرفية، (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر)، **العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٦.

- د. نادية محمود مصطفى، **خبرتي مع إسلامية المعرفة**، دراسة غير منشورة مقدمة إلى مركز الدراسات المعرفية، يوليو ٢٠١٨.

تشغيله في مجال بناء قواعد وأسس منظور حضاري إسلامي مقارن للعلاقات الدولية إلى تفعيله سواء في بناء مفاهيم دولية مقارنة أو دراسة قضايا عالمية بمسائلها المتنوعة من منظور إسلامي مقارن مع غيره.

كل ذلك الجهد العلمي تم من داخل الحقل؛ إيمانًا بضرورة وأهمية تسكين المنظور الحضاري في خريطة العلم الراهنة التي تزداد تنوعًا؛ انطلاقًا من الاتجاهات النقدية للمنظورات الكبرى التي أخذت تنمو تدريجيًّا منذ نهاية الثمانينيات. ولقد كان لرواد المدرسة، الجيل الأول منها في الكلية، فضل السبق في نقد هذه المنظورات معرفيًّا ونظريًّا ومنهاجيًّا، وبيان الحاجة إلى منظور بديل أو مقارن من مصادر تنظير إسلامية في مجال العلوم السياسية. أما جهود الجيل الثاني وخاصة في مجال العلاقات الدولية، فلقد تزامنت منذ نهاية الثمانينيات مع بداية الجدال الرابع الكبير في العلوم السياسية بصفة عامة، والعلاقات الدولية بصفة خاصة. ولم تكن هذه الجهود رد فعل لهذا الجدال بقدر ما أفصح هذا الجدال في الدوائر الغربية عن أهمية الجديد الذي دشنته هذه الجهود في دائرتنا الأكاديمية المصرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجال العلاقات الدولية لم يكن منقطع الصلة عن مجال النظرية والفكر أو النظم المقارنة، في إطار عملية بناء المنظور الحضاري نظريًّا وتشغيله؛ إذ إن طبيعة هذا المنظور ذاته تحمل من البينية (بمعناها الواسع) أكثر مما تحمل من الاجتزاء للظاهرة أو الانحباس في نطاق ضيق تقليدي للعلم يفصل بين الداخل والخارج، والفكري والعملياتي، والقيمي والواقعي.

ومع تكرار خبرات التفعيل، وخاصة عبر مجموعة البحوث والرسائل العلمية ولجان مناقشتها، برزت الحاجة الماسة للنظر والتدبر في إشكاليات هذا التفعيل نظريًّا وتطبيقيًّا، وخاصة من حيث أبعاد المقارنة مع المنظورات الأخرى أو من حيث إنزال المنظور على الواقع لتشخيصه وتفسيره.

وأعتقد أن الورقة المفاهيمية للحلقة قد نجحت في رصد الإشكاليات والصعوبات، وكذلك الأسئلة المقترح على المشاركين الإجابة عنها.

أما من الناحـية الخاصـة الذاتية: فنظرًا لإيماني الشديد بالعمل الجماعي والمؤسسي، وبتدافع الروافد وتداول القيادة والإدارة من ناحية؛ ونظرًا لأنه بحكم التقدم في السن والمشكلات الصحية، يلزم من ناحية أخرى الاعتراف بأن المسيرة والمهمة ما زالت في حاجة لعمل. ولاستمرارها فإني أرى أن كل هذا يتطلب فكرًا وهمة شابة تضيف جديدًا للجماعة العلمية، وتفتح آفاقًا أوسع لتفاعلها مع غيرها من الجماعات العلمية. وأرى أن الحضور أو الغائب منكم، في هذا اللقاء، لا بد أن يقفوا لحظة عميقة مع أنفسهم ليقيِّموا مسار خبرتهم مع هذه الجماعة: ماذا أخذوا، وماذا قدموا، وما الذي لم يُقدموا عليه؟ وماذا عليهم أن يقدِّموا لهذه الجماعة ذات المهمة العلمية الحضارية؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة الأخيرة-على مستوى الخبرة الذاتية لكل منكم- وهي الإجابة المأمولة في هذه الحلقة، لا تنطلق من فراغ؛ لأنها جزء من خبرة جماعية مؤسسية ترتبط بإشكالياتها وبمآلاتها التي قدمتها الورقة المفاهيمية للحلقة.

وهنا لا بد أن أتوقف عند ثلاثة هموم ذاتية، ولكنها من واقع خبراتي الجماعية والمؤسسية عبر العقدين الأخيرين. أريد أن أبثها لكم لعلكم تقدموا ما يدرأ أثقالها على نفسي الفردية والأكاديمية، وهي هموم خاصة بالجماعة ذاتها من ناحية، وبالتفاعل بينها وبين جماعات أخرى من ناحية ثانية، أو تجاه الوطن والأمة والعالم من ناحية ثالثة:

(١) عدم انغماس بعض روافد الجيل الثالث بالدرجة الكافية والمطلوبة في عملية تراكم وتقييم وتطوير التأصيل للمنظور وتطبيقاته، وذلك لأسباب متنوعة:

فرغم تعدد مداخل هذه الروافد في التأصيل والتطبيق (كما يتضح من مشروعات المركز ومن الرسائل العلمية، وكما بان في كتاب العلاقات الدولية في عالم متغير)، إلا أنهم يتفاوتون من حيث درجة الإلمام بجهود التدشين والتأسيس ومخرجاتها (لماذا منظور حضاري إسلامي وكيف؟)، ومن حيث متابعة جهود التشغيل والتفعيل طوال عقدين في مجال العلاقات الدولية وغيرها من المجالات التي قام عليها بصفة خاصة مركز الحضارات من خارج الكلية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات في الكلية. بعبارة أخرى نحن كجماعة لا نقرأ لبعضنا البعض بالدرجة الكافية، سواء في

الحقل الواحد أو عبر الحقول، رغم انتمائنا -أو ادعاء الاهتمام- بمنظور حضاري إسلامي مقارن في العلوم السياسية.

فإن الحماسة فقط، أو الفردية المنقطعة عن «الوسط» لا تسهم في الحفاظ على جماعة علمية أو نموها. ذلك لأن المدرسة، أو الجماعة العلمية، سواء في نطاق العمل الجماعي المؤسسي، أو الفردي، تحتاج المتابعة والتقييم للإنجازات المرحلية والتراكمية كما تحتاج لتقدير كيفية «التطوير والتفعيل والتوصيل»، شأنها في ذلك شأن كل جماعة علمية ترنو للبقاء والاستمرار والنمو والتفاعل في ظل سنن التدافع والتداول والتعارف والحوار.

(٢) الهمُّ الثاني هو همُّ «الانخراط engagement» في جدال أو حوار معرفي مع المنظورات الأخرى:

سواء على مستوى الحقل أو العلم، أو مستوى الجماعات العلمية الوطنية المقارنة. وإذا كان المستوى الثاني من الانخراط قد تحقق عبر مراحل زمانية ومكانية داخل القسم وخارجه، وإذا كان المستوى الأول قد تحقق عن بُعد سواء من جانب واحد ناقد للغربي أو غربي مطالب غير الغربي بالانخراط في التنظير الدولي لتحقق العالمية، إلا أنه ما زال هذا الانخراط ناقصًا وغير فاعل في تحقيق التوصيل والتواصل الفعال، نظرًا لأنه انخراط غير مباشر، وغير منشور دوليًّا باللغة الإنجليزية.

إن جماعتنا لا تبحث عن شرعية أو مشروعية من «الخارج» ولكن لأن من «الخارجي» من هو الأقدر -علميًّا- على فهم وإدراك دوافع ومخرجات مدرستنا، في حين يظل الداخل في معظمه، أكثر ملكية من «ملوك» المنظورات الوضعية المادية.

ومن ثم تظل مساحات المقارنة مع الغربي من ناحية، وتقديم الجديد «غير الغربي» من ناحية أخرى، والحواجز المانعة بين دوائر أكاديمية محلية وضعية المنظور وبين «الإسلاميات» من ناحية ثالثة -جميعها مساحات في حاجة لاقتحام وانخراط وحوار؛ شريطة الإعداد الجيد لمخرجات مدرستنا.

ولقد ظهرت بعض عوائق هذا الانخراط خلال مناقشة الرسائل العلمية المكتوبة بطريقة مباشرة؛ فما بالك بالعوائق حول البحوث والدراسات المنشورة. والتي لا يتم توصيلها، أو لا يتم استقبالها بطريقة فاعلة من «جمهور» أو متلقٍ جديد عن ما يسمى «منظور حضاري إسلامي».

ترجع أبعاد هذه الهموم لأسباب عديدة؛ بعضها يتصل بالجماعة ذاتها وقدراتها وإمكاناتها البشرية والمادية، وبعضها يتصل بالوسط الأكاديمي والاجتماعي والسياسي الوطني، غير الصديق في مجمله -بدون تفاصيل الآن- للإبداع في الجديد من العلم، والأهم عدم الإقبال على ما يتصل بالخصوصية الثقافية والحضارية (إسلامية المرجعية) بحجة أنه غير علمي أو عالمي.

(٣) الهمُّ الثالث هو أعباء ومقتضيات الوظيفة الحضارية للعلم النافع والروح الرسالية للبحث العلمي:

فالوظيفة الحضارية للعلم النافع والروح الرسالية لازمان لاستنهاض الأمة ونهوضها نحو تغيير حضاري؛ لاستعادة العافية والفاعلية من أجل عالم أكثر إنسانية وعدالة وحرية وتعارفًا وحواراً وفق قيم ومقاصد وسنن «الإسلام».

فالجماعة العلمية للعلوم السياسية من المنظور الحضاري ليست ذات رسالة أكاديمية جامدة تظل أسيرة النظريات والكتب الدراسية والمقارنات مع نظائرها فقط، ولكنها أيضًا ذات رسالة عملية وحركية تستهدف الأمة والعالم ولا ترتبط بحركة أو حزب أو تنظيم سياسي أو اجتماعي بعينه. وإن كانت إشكاليات العلاقة بين العلم والتطبيق، أو النظرية والحركة قد وجدت حلولاً متعددة ومتنوعة في سياقات وطنية وإقليمية وحضارية «غربية وغير غربية»؛ حيث تجد «الأفكار» والنظريات، وحيث يجد المفكرون والعلماء، الوسائط والآليات التي تحول منتجاتهم إلى مدخلات في العمليات السياسية والاجتماعية ومن ثم تختبر المنظورات المتقابلة والنظريات المنبثقة.

إن خيوط هذه الهموم الثلاثة تتقاطع وتتجمع لتشكل صورة وحالة إشكاليات تفعيل وتطبيق المنظور في دراسات وبحوث قضايا دولية معاصرة؛ سواء إشكاليات البناء من

مصادر تنظير إسلامية، أو المقارنة مـع النظائر الغربية، أو التطبيق على حالة دراسية. ومن ثم تنبثق عن أفكاري الـسابقة المتراكـمة مجـموعة المآلات المأمولة للجـماعة العلمـية في مرحلتها الراهنة: التغذية الذاتية من جهود التدشين والتأسيس، التفاعل مع الغير، الهضم والاستيعاب، الإبداع، التقييم، النقد التراكمي للسابق وللغير، مناط الجديد المطلوب:

١- القناعة بأن التنظير من رؤية إسلامية والبناء والتفعيل من مصادر إسلامية، يسهم في مجال العلم، من منطلقات حضارية مقارنة. لا ندعي أن هذا التنظير وتفعيله قد يحقق ما عجزت منظورات أخرى عن تحقيقه (أزمة العلم)، ولكنه سيمثل -بقدر دعمه وتقديمه- مشاركة لازمة وضرورية لتحقيق عالمية العلم وللبحث عن حلول مشتركة لمشكلات الإنسانية وفي قلبها الأمة العربية والإسلامية، شريطة بيان خريطة التمايز والاختلافات بين النقدي الغربي وبين تنظير من رؤية إسلامية يجري تسكينه بين الاتجاهات النقدية للحالة السائدة للعلم.

٢- لا بد من كسر الرهبة من الإقدام على التعامل مع المصادر الإسلامية، بل فهم خريطة هذه المصادر ودليل استخدامها، وهنا أرجع إلى ملاحظات كانت د. أميرة أبو سمرة قد دونتها بعد حضور دورة معمقة ومكثفة ومتقدمة عنوانها (تطوير قدرات الباحثين الاجتماعيين للاستفادة من العلوم الإسلامية):

«ياله من تبسيط غريب بالنسبة لمن لم تألف أذنه الحديث عن الفقه إلا كمحراب به من الغموض والقداسة ما لا يجرؤ أحد على انتهاكه، اللهم إلا قلة من المتناحرين على شاشات التلفزيون ممن يبحثون عن دليل يؤيدون به كلامًا لا ينفع بل يضر، فقط ليؤكدوا لأمثالي أن الفقه ليس ساحة اشتغال للعامة، وأنه ساحة يخطئ فيها المرء أكثر مما يصيب.

لكن إذا كان التقاط خيط البداية قد بدا صعبًا قبل الدورة حيث كان السؤال: من أين نبدأ؟ فإن الإشارات الوافرة لمصادر أصولية وفقهية وشحذ الهمم للاطلاع عليها دون خوف من لغة هي «أبسط مما تتخيلوا» ربما أجاب عن سؤال من أين نبدأ؟

إذا فقد تقدمنا خطوة للأمام! فها هو أحد حواجز الخوف يتم تحطيمه وقد أمدنا الأستاذان الجليلان بمداد هائل من المصادر والمراجع.

ولا شك أننا قد خطونا خطوة للأمام أيضًا مقارنة بدورة مبادئ العلوم الشرعية. فإذا كان من أهم مخرجات الدورة الأولى الإجابة عن سؤال: كيف يفكر العقل المسلم؟ فمن أهم مخرجات الدورة الثانية الإجابة عن سؤال: كيف يفكر العالم المسلم؟

*وجسّد محاضرانا نموذجًا حيًّا للفارق بين القراءة في موضوعات وقضايا والقراءة في منهج النظر والتفكير، بين القراءة «عن» والقراءة «في» - كما أسماها أ. د. محمود عبد الرحمن- بين القراءة لمن حفظوا وفهموا وبين القراءة لمن قعَّدوا وأسسوا. أتراها سنوات ضوئية **تلك التي تفصل بيننا وبينهم؟**» **(انتهى الاقتباس)**.*

نعم لا بد أن نقرأ أولاً عن هذه المصادر (خريطة ومضمونًا) لنكوِّن ثقافة إسلامية معرفية بعد أن تعرفنا عن خصائص الرؤية الإسلامية للعالم «كيف يفكر عقل المسلم؟»، ثم لا بد أن نقرأ ثانيًا في هذه المصادر (عن مفهوم أو عن قضية) لأشارك في وضع لبنة في البناء. فليس مطلوبًا مني أن أبني البناء كله بمفردي. هكذا يجب أن نكسر رهبة وخوف الإقدام على المصادر الإسلامية: بتحديد المستويات المطلوب المشاركة فيها؛ **من ناحية**: رؤية كلية، تصور عن مجال، ثم بناء مفاهيم والإنزال على قضايا. **والأهم من ناحية أخرى**، بالإقدام على العمل الجماعي ليس كما تقول أميرة «كمخرج للمتطفلين على هذا العالم الأصولي الشاسع من أمثالي»، ولكن إيمانًا بأنك لست متطفلاً بل باحثًا عن العلم «من الذات» الذي انقطعت أواصرك عنه، وأنه لا بد -بأي صورة- أن تعيد الصلة من جديد (كلٌ لما يُسِّر له). وكذلك إيمانًا بأن العالِم الأصولي الشرعي أيضًا في حاجة إلى «العلم الاجتماعي الحديث» وطرائق البحث المنظم في «الواقع» القائم وتغيراته؛ حتى يستطيع هذا العالم الشرعي أن يخرج من أسر «النصوص» فقط إلى رحابة الواقع من أجل اجتهاد جديد. وحتى يستطيع الباحث الاجتماعي والسياسي أن يحقق وظيفة العلم الحضارية.

٣- الاستغراق في الغربي، فهمًا ونقدًا ليس كما يقول البعض «هباء منثور»، أو بداية لا خير فيها لأنها تنتج علومًا لا قيمة لها تخيفنا من أنفسنا وغيرنا.

فإن الهباء المنثور أن يتم الاستغراق حتى الاستيعاب والتمثل الكامل دون قدرة على النقد أو المقارنة، كما أن هناك نمطًا آخر من الهباء المنثور هو الاستغراق الكلي في «التراث» دون قدرة على التمييز بين الثابت والمتغير من ظروف الزمان والمكان ودون قدرة على اقتحام «العقبة» القائمة المعاصرة التي تستوجب اجتهادًا وتجديدًا للنهوض بالأمة من عثراتها.

وأخيرًا، لقد قطعنا خمسة عقود من الدعوة للفكرة والتدشين المعرفي لضرورتها ثم التأسيس المنهاجي والنظري لمقولاتها الكبرى وفروضها، وخصائص منهاجيتها، وتعدد أنماط نظرياتها (بتعدد وحدات ومستويات وقضايا التحليل)، من داخل حقول العلوم السياسية، وبرؤى مقارنة، وباستحضار أجندات قضايا جديدة ورؤى تقييمية لحال العالم والمواقف من قضاياه الكبرى، كل ذلك من مرجعية إسلامية، مقارنة بنظائرها من مرجعيات نقدية أخرى.

والجيل الثالث عليه مهمة التفعيل والتوصيل، انطلاقًا من جهود الجيل الأول والجيل الثاني، مع تقييمها واستكمالها، ولكن سعيًا نحو التفعيل والتوصيل.

فبقدر ما تعددت وتنوعت مداخل رسائل د. أميرة، د. فاطمة، أ. ماجدة، أ. شيماء، أ. سمية، د. رغدة، أ. أحمد شوقي -على سبيل المثال- في تقديم ماهية المنظور الحضاري المقارن ودواعيه وخصائصه كمنطلق لبناء مفاهيم: العالمية، التدافع، الأمة مستوى للتحليل، الجوار الحضاري، المجال العالم، الردع، الهجرة على التوالي، وبقدر ما نضجت اقترابات رسائل د. أماني غانم، د. شريف عبد الرحمن، د. شيرين فهمي -على سبيل المثال- بالرؤية الإسلامية من حيث أجندة القضايا محل الاهتمام ومنهاجية التحليل؛ بقدر ما يمكن طرحه من أمثلة على ثراء وتعدد مداخل الجيل الثالث من الاقتراب من «أصل القضية»، بقدر ما بذلت روافد هذا الجيل من جهود في التفعيل استنادًا إلى البناء التأصيلي والمقارنة والتنزيل.

وأصبحت هذه الجهود محلاً لنقد وتقييم، أحيانًا ثريًّا وبنَّاء قائمًا على قراءة جيدة، أو محلاً لنقد «ظاهريّ» يلوك مقولات عامة متداولة يخص بها: «منظور حضاري إسلامي بالأساس»، كما لو أن المنظورات الأخرى لا يشوبها شائبة. في حين تنعدم الجهود النقدية التراكمية لإسهامات هذه المنظورات في مجالات «علم سياسة عربي».

ومن ثم فكيف نحسِّن ونجوِّد من التفعيل، والأهم التوصيل؟

آمل أن تهتم دوائر وجماعات علمية وطنية بأن تقرأ لنا بعناية بل الأهم أن تجري تقييمًا لنفسها ولإنتاجها عبر نصف قرن من عمر الكلية، قبل أن تنفرد بنقد وتقييم «منظور حضاري إسلامي» كلما طرحناه في مبادرة علمية.

والحمد لله رب العالمين...

●●●

إشكاليات تفعيل المنظور الحضاري

د. شريف عبد الرحمن(*)

«أما أنا فمخلوق فان؛ لذلك سأقول لك: يجب أن تنظر إلى الأمر نظرة عملية بسيطة. أنا مثلاً، قد تحررت، منذ مدة طويلة، من كل رابطة ومن كل واجب. فما أشعر بواجب إلا حين يحمل إلي هذا الواجب منفعة من المنافع. طبعًا، أنت لا تستطيع أن تواجه الأمور على هذا النحو؛ لأن هناك قيودًا على قدميك. إنك تحكم على الأمور من ناحية المثل الأعلى، من ناحية الفضيلة. وأنا مستعد لأن أُسلم بكل ما تقول، ولكن ما حيلتي وأنا مقتنع بأن الأنانية العميقة هي أساس جميع الفضائل الإنسانية، وأن فضيلة عمل من الأعمال هي على قدر ما ينطوي عليه من أنانية. أحب نفسك أيها الإنسان؛ تلك القاعدة الوحيدة التي أعترف بها».

دوستويفسكي، *«مُذلون مهانون»*

على الرغم من اقتراب مضمون الاقتباس السابق بدرجة كبيرة من مقولات المنظور الواقعي إلا إنه، في ذات الوقت، يتقاطع مع مضامين معظم المنظورات الغربية الأخرى، والتي تدور بشكل أو بآخر حول تعظيم المنفعة الشخصية، وحب الذات، وتحقيق الأمن، وترفض الإحالة إلى المتجاوز أو الأخلاقي، وحتى حين تقبل بوجودهما فإنها تفعل ذلك لأغراض نفعية وبراجماتية بحتة. والأهم من كل ما سبق أن مضمون الفقرة السابقة يعكس بساطة ومباشرة التصورات الوضعية، التي لا تشغل

(*) مدرس تطبيقات الحاسب الآلي في العلوم الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. دكتوراه العلاقات الدولية من جامعة ليفربول بالمملكة المتحدة. له من الأبحاث: الأزمة الجزائرية (١٩٩٠-١٩٩٨): متابعة لمواقف الأطراف المختلفة. نماذج من الرؤى الغربية لحالة الإسلام والمسلمين فى العالم المعاصر. قانون مكافحة العداء للسامية: المفهوم والمضمون والإستراتيجية. الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى. الأمن القومي المصري: الرؤى والإستراتيجية. فضلاً عن أكثر من ٢٠٠ مقالة تحليلية. له اهتمامات بحثية بكل من: النظرية العامة للنظم، ونظرية التعقد في العلوم الاجتماعية، والمجتمعات الافتراضية، والسياسة السيبرانية، ونظرية العلاقات الدولية، والدور الأمريكي في الشرق الأوسط.

نفسها بقضايا المعنى والمقصد والغاية، وتعتبر أن الوجود الإنساني القصير لا ينبغي أن يستنزف فى محاولة البحث عن إجابات لأسئلة فوق طاقة البشر. ومن ثم فإنها تسخر جهدها فى إطار ثنائية هنا والآن لتحقيق أهداف في متناول القدرة البشرية، وتنفض عن عاتقها أي أهداف تبدو في حاجة إلى ما هو أكثر من الجهد الفردي والدوافع الأنانية المنطلقة من المصلحة وحب الذات.

(١) عن المشكلة:

إذا كانت هذه -في المجمل- هي الخصائص الغالبة على معظم المنظورات المستخدمة في إطار حقل العلاقات الدولية (وفقًا لصياغته الغربية)، يصبح السؤال الذي يطرح نفسه عند مناقشة إشكالات تطبيق منظور بديل هو عن الدافعية؛ ما الذي يمكن أن يدفع الباحث إلى البحث عن «بديل» إذا لم يكن يستشعر وجود مشكلة أصلاً في المتاح. وهو ما يقود إلى التساؤل الأولي: هل يستشعر الباحث أصلاً أي نوع من القلق المعرفي وهو بصدد استخدام نظريات ومنظورات العلاقات الدولية الغربية/ الوضعية/ المادية (وفقًا لخصائصها السابقة) أم لا؟

ذلك أنه إذا كانت المشكلة البحثية تنبع من إحساس بالقلق وعدم الرضى عن الفهم السائد، فإنه يجب التساؤل عما إذا كان هذا القلق متحققًا على نحو فعلي فيما يخص منظورات دراسة العلاقات الدولية، أم غير متحقق، وإذا كان غير موجود فما السبب في عدم الشعور به؟ هل لأن الباحث يجد أن منظورات العلاقات الدولية المتاحة تفي بالغرض؟ من حيث كونها سهلة، مباشرة، بسيطة أو حتى سطحية، ولكنها عملية، تعطي نتائج ملموسة، وتتسم بالقدرتين التفسيرية والتنبؤية، وتمد الباحث بما يحتاج إليه من مفاهيم لوصف وتشخيص مشكلات الواقع من دون أن تحيله إلى فلسفة العلم، حتى لو كانت في ذاتها منطلقة من فلسفة معينة.

فبشكل أو بآخر نجحت المنظورات الوضعية أن تفي بشرط شفرة أوكام؛ «الوصول إلى المطلوب من أقصر طريق»، حتى لو كان في هذا الوصول تشويه للمطلوب، وإخلال بحقوق الطريق، فالمهم هو السهولة والمباشرة. **فالاستقرار غاية، ودرء الحروب**

وسيلة، والنظام قيمة، والمصلحة الذاتية عقلانية، والتاريخ عبث ومضيعة للوقت. وعليه يمكن أن نفهم كيف تمثل الدعوة لمنظور بديل لا يتضمن هذه السطحية والمباشرة؛ منظور يفترض أن لكل فعل معنًى، ولكل تصرف عاقبة، وأن ثمة سياجًا من القيم والمقاصد، تتم في إطاره الأفعال وتقيم في إطاره الممارسات، أمرًا محفوفًا بالعقبات.

إن الفرض الضمني الذي يصحب التفكير في طرح منظور بديل، أن المنظورات القائمة غير كافية، وأن ثمة أبعادًا غائبة، تحتاج للكشف عنها إلى تبصرات جديدة، بعبارة أخرى تكمن نقطة البدء فى الإحساس بحالة من عدم الإشباع العقلي، وهو ما يدفع باتجاه محاولة سد الثغرات المعرفية الموجودة فى إطار المنظورات القائمة، وتطوير رؤية جديدة أكثر اكتمالاً. ولكن ماذا لو كان الباحثون غير مؤهلين لاستشعار مثل هذه الثغرات؟

إن عدم الإحساس بوجود الثغرات قد يكون عرضًا لأمراض أخرى، مثل فقدان الملكة النقدية وعدم القدرة على الاقتراب من منظورات العلاقات الدولية على نحو تحليلي. كما قد يعكس استمراء للسهولة والبساطة التي تسم المنظورات التقليدية، وقد يعكس ثالثًا حقيقة أن السياق البحثي لا يسمح أو لا يشجع القيام بمثل هذا النوع من الأبحاث.

وفي الواقع فإن مشكلات السياق تحتل مركزًا متقدمًا وراء انصراف الكثير من الباحثين عن الاستجابة لأصوات عدم الاقتناع التي تتردد بداخلهم إزاء ما يستخدمونه من منظورات. تلك الأصوات التي مهما بدت خافتة، فإن بالإمكان تصور تجاوبهم معها لو توافرت البيئة الأكاديمية التي تشجع على الاختلاف وعلى طرح الجديد. لا يعنى هذا الطرح أن كثيرًا الباحثين لا يعانون من جانبهم من غياب الملكات البحثية، ولكن يفترض أن مشكلة غياب الملكة يمكن التعامل معها إذا توفر السياق الأكاديمي المحفز. فعندما يضيق الخناق الأكاديمي على الباحثين وتصبح المنظورات الغربية هي المنطلقات الطبيعية للبحث، ولا يصبح لدى الباحثين لا الوقت ولا الجهد ولا الدافع للبحث عن إطار بديل؛ فإنه لا ينبغي لومهم إذا ما انصرفوا إلى توظيف منظورات تبسيطية لا تعكس النماذج المعرفية التي يفترض أنهم ينتمون إليها.

(٢) عن الرؤية:

واستكمالاً لما انتهت إليه النقطة السابقة يمكن القول إن كثيراً من الباحثين لا يكادون يعون حقيقة أو أهمية امتلاكهم لنموذج معرفي (رؤية للعالم) تتم على أساسه عملية تقييم، وقبول أو رفض للمنظورات المتاحة للاقتراب من موضوع معين. فمن ناحية قد يمتلك الباحث نموذجًا معرفيًّا كامنًا ولكنه لا يدرك حقيقة وجوده، أو لا يستوعب معناه، ومن ناحية أخرى قد يكون النموذج المعرفي للباحث قد تعرض لنوع من الإهمال أو التشويه الذي أفقده وظيفته وقيمته. بحيث يصير صاحبه مستعدًا لقبول أي مدخل، وغير ممانع في التعاطي مع أي نظرية، سواء أكانت تستبطن تصوراً ماديًّا للعالم، أم كانت غير ذلك.

فبشكل أو بآخر ترتبط فكرة النموذج المعرفي برؤية العالم، وترتبط رؤية العالم بفلسفة العلم، وهذه الأخيرة صار يُنظر إليها على أنها مدخل مستهجن، رغم محوريتها لفهم الأسس الكامنة وراء أي موضوع. (فالفكرة الفلسفية الكامنة تتحكم في المخرج الجزئي النهائي من وراء الموضوع البحثي)، فالملاحظ -مرة أخرى- أنه لا يوجد تشجيع أكاديمي كاف على خوض هذا المجال، على الرغم من أهميته للباحث؛ كيما يدرك من أين تنطلق مقولاته، وما هي الأسس النهائية التي يرتكز عليها فى تفسيره، فضلاً عن مساعدته في الوصول لإجابات عن الأسئلة الكبرى: من نحن؟ من أين نبدأ؟ وإلى أين نتجه؟ هل نستبطن تصوراً ميكانيكيًّا أم غائيًّا بخصوص العالم الذي نعيش فيه؟ ما هو مغزى العالم، لماذا يتحرك، هل هناك غاية من وراء حركته، أم أنها فقط الحركة ولا شيء غيرها.

الأخطر أن كثيراً من الباحثين صاروا يستبطنون التصور الميكانيكي للعالم، ذلك التصور الذي يفترض غياب أى يد هادية، أو عناية متجاوزة تقود خطى الإنسان. فنحن أُلقى بنا فى العالم، وهذا هو كل ما هنالك. فلنتلمس لنا هاديًا يقودنا من أنفسنا، من التاريخ، من المصلحة العامة، من قوانين الحركة، من قواعد المنطق. فنحن موجودون وهذه هي الحقيقة الوحيدة التي نستطيع تلمسها، فلنحيا على ضوء هذا اليقين. الذي لا نملك غيره، حتى لو كان هذا الضوء شديد الخفوت، وحتى لو كان هذا اليقين مفعمًا بالشك.

هذا التصور يستبطن فكرة «غياب المقدس» ويؤمن بالعلم والسلطة والإرادة الحرة، ويؤمن بالصراع بينها أو بين بعضها، ولكنه لا يحيل إلى ما هو أبعد من ذلك، على وفق ما يوصي وليام أوف أوكام. وحتى لو كان هناك مكان أو إمكانية لتصور ما للمقدس، فليظل على هامش الوجود العام، وفي إطار التصور الشخصي للحياة والإنسان والعالم. فأي تدخل لمعنى الإيمان في العلم أو فى العالم يفسدهما بالضرورة! وعند التفكير في إشكالات تطبيق المنظور الحضاري فإن هذه النقاط ينبغي أن تحظى بالاهتمام الذي تستحقه، فتطوير «رؤية للعالم» تمثل واجبًا بحثيًّا، يتعين على الباحث القيام به؛ حتى لو لم يترجم ذلك إلى مدخلات مباشرة فيما يقوم به؛ ذلك أن هذا الجهد سوف يصبغ عمله ويحدد وجهته ويرسم ملامح كيفية استفادته منه.

(٣) عن التفكير:

لا يتضمن التفكير مجرد الربط بين أجزاء الواقع، أو أجزاء الظاهرة الموجودة في الواقع وفقط، ولكن أيضًا الربط بين أجزاء المشهد الخارجي والأفكار الخاصة للباحث. ومن هنا لا بد وأن يكون بمقدور الباحث أن يسكّن تفاصيل الواقع داخل البنية العقلية له، فإذا لم يكن الباحث معنيًّا بإيجاد هذه الترابطات العقلية، بين الواقع وبين عقله، بمساعدة ما هو متاح له من نظريات ومنظورات، يصبح استخدامه الأخير في هذه الحالة مجرد عملية شكلية، لا تساعد على الفهم ولا تؤدي إلى الثراء العقلي للباحث. وهنا يصبح التساؤل عن مدى استعداد أو مقدرة الباحثين على ممارسة هذا النوع من التفكير من ناحية. وعن طبيعة علاقات التفكير والفهم لديهم من ناحية أخرى. وعن الدور الذي تساعد به النظريات والمنظورات في إتمام عملية الفهم من ناحية أخيرة.

فمن دواعي القلق ألا يستطيع الباحثون إقامة علاقات أو روابط ذهنية بين الواقع وبين تركيبتهم العقلية، (فيظل الواقع باستمرار خارج عقولهم)، ومن دواعي القلق أيضًا أن تكون علاقات الفهم ذاتها علاقات أشبه بالأحاجي التي لا تقود لمعنى، ولا تمنح أي نوع من التبصر، قد يكون ذلك بفعل استخدام المنظور الخطأ، وقد يكون بفعل الاستخدام الخاطئ للمنظور السليم.

تؤدي الأعراض السابقة في كثير من الأحيان لأن تتحول المنظورات (المفترض أن تستخدم للمساعدة على الفهم) إلى نوع من الحلية، التي يلتزم الباحث بتزيين بحثه بها من دون أن تحقق له أو للقارئ أي نوع من المنفعة بخلاف منفعتها كزينة معطلة. يسري ذلك في حق المنظورات الغربية، كما يمكن أن يسري في حق المنظور الحضاري، إذا ما استخدمه الباحث على نحو براني، لا يشتبك مع بنيته العقلية وتركيبته الذهنية في قليل أو كثير.

(٤) عن السياق:

إذا كانت القدرة على التساؤل تزداد في فترات الاضطراب الاجتماعي والسياسي وتقل فى فترات الخمول والجمود الاجتماعي والسياسي. فإن هذا قد يفسر حالة العزوف عن تطبيق وتفعيل منظور بديل يستدعي نوعًا من الكفاح العقلي والذهني ومقاومة الأمر الواقع، كما قد يفسر علة العكوف على منظورات تتميز بالبساطة وغياب التركيب.

ففي إطار سياق يجعل من التفكير مخاطرة، ومن محاولة الفهم مجازفة، ولا يكافئ إلا الخمول، والرتابة، والتكرار، والنغمة الواحدة، يصبح من الطبيعي أن تنصرف الهمم عن طرق أي مجالات جديدة، وأن تعكف على إعادة إنتاج الكساد، والقبول بمحصول من هشيم الأفكار.

يفتح هذا النقد، على أية حال، المجال أمام بصيص من الضوء، يظهر فى نهاية النفق المظلم، فالمسكوت عنه في إطار النقد السابق أن الكساد الفكرى المرتبط بسيادة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ينتهي بنهايتها، ومن ثم يمكن التطلع إلى أن يكون التراجع فى المحصول النظري والتطبيقي لدى قطاع من الباحثين تراجعًا مؤقتًا واستثنائيًّا، وليس دائمًا أو مؤبدًا. كما يمكن التطلع إلى أن تنشط القدرة على التفكير النقدي والبحث عن بدائل ومن ثم تشغيل هذه البدائل متى تغيرت حالة الخمول التي يجبر الباحثين على الانغماس فيها حاليًّا.

(٥) عن الوظيفة:

لا تتعلق النظرية فقط بالنظر ولكن بإعادة النظر، ومن هنا يمكن أن يكون مجال تشغيل المنظورات البديلة مرتبطًا بإعادة اختبار القضايا والموضوعات الأساسية فى

مجال العلاقات الدولية من خلال عوينات جديدة: مقولات، ومفاهيم، وأدوات جديدة، وهذا يفترض بطبيعة الحال، التطوير المسبق لهذه المقولات والمفاهيم والأدوات.

وذلك على اعتبار أن تحدي المقولات التقليدية والتفسيرات المستقرة يشكل مدخلاً محتملاً للتنظير، وهذا على أية حال ما تفعله النظريات الجديدة والنقدية طوال الوقت، أي تحدي التفسيرات السائد، واعتبار أن ثمة مقولات بديلة يمكنها أن تجلي جوانب خفية من الصورة، وأن ترتب قطع الـ (puzzle) على نحو ينتج معنًى أكثر اكتمالاً. فكون التنظير قد استقر على تفسيرات ما، فإن هذا لا يعنى أن هذا هو كل ما يمكن قوله في هذا الصدد. وعلى أية حال فإن دور الباحث لا يخرج عن القيام بشرح ما يعتقد الآخرون أنهم يفهمونه جيداً.

ومن الملاحظ أن المقدرة التفسيرية للمنظورات الكبرى تشهد حالة من التراجع، فلم يعد القيام بالتفسير انطلاقًا من هذه المنظورات عملاً خلاقًا، وإنما أصبح على أحسن تقدير مجرد جهد ميكانيكي، يتعلق ببراعة الباحث فى تفصيل مقولات المنظور على الموضوع، بحيث تبدو ملائمة له. فما تقدمه المنظورات السائدة هو في أحسن الأحوال تفسيرات أحادية تركز على جانب وتقلل من أهمية -أو حتى تستبعد ما عداه. وهنا فإن ثمة إحساسًا طبيعيًّا ينتاب أي باحث ناقد بالحاجة إلى تركيب مقولات المنظورات السائدة ببعضها البعض. وصولاً إلى الفهم، ولكن هذا يستلزم مرة أخرى توافر القدرة الناقدة التي تلحظ الثغرات، وتملك الجرأة لاقتراح مقولات جديدة لسدِّها.

وهنا يثور تساؤل حول طبيعة الوظيفة التي يمكن أن يقدمها المنظور الحضاري، وهل هي وظيفة عامة أم خاصة، يعنى: هل هي وظيفة تخص المؤمنين بمنطلقاته أم أنها وظيفة عامة، يمكن لأي باحث أيًّا ما كانت منطلقاته أن يستعين بها وأن يوظفها لأغراض الفهم والتفسير والوصف. تبدو إحدى الإشكاليات المرتبطة بتوظيف المنظور الحضاري أنه يطرح نفسه كمنظور خاص، يتعامل مع قضايا أمة، ذات قيم، وتصور ورؤية، ولا

يبالغ بطرح نفسه بوصفه تعبيراً عن عقل محض أو رؤية مجردة، تستلهم (كما تدعي المنظورات الوضعية) المنطق المشترك، والعقل الكلي، وهو ما يتيح لها لاحقًا أن تدعي عمومية التفسير، وإطلاقية المقولات والمفاهيم.

(٦) عن الاسم:

من المهم ملاحظة أن جزءًا كبيراً من العقبات التي يواجها استخدام وتفعيل المنظور «الحضاري» ربما ينبع من التسمية ذاتها، فسواء شئنا أم أبينا فإن الطريقة التي نفكر بها اليوم قد صيغت في إطار عالم من الحداثة، وفي إطار الحداثة ثمة احتكار لاسم الحضارة. فالحضارة طرحت كبديل للحديث عن اللاهوت؛ العالم كبديل لما وراء هذا العالم. والطريق الوحيد (خارج الدين) لتقديم التفسيرات العامة؛ للتعبير عن الواقع المادي الملموس، فيما ترك للاهوت التعامل مع ما يتجاوز الواقع، أي مع ما هو مجرد وغير حاضر فى الواقع.

لاحقًا صار من حق «الحضارة» التعامل مع كل ما في المجتمع الإنساني، بما في ذلك المكون اللاهوتي، ولكن بعد إعادة تعريفه كمكون ثقافي، وإذا كان الثقافي يقرن أو يقترن بالتنوع، فإن استدعاء معنى الثقافي صار يشير إلى معنى القبول بالتنوع، في إطار المنظورات الحضارية الكبرى (وليدة المنظور الغربي).

وعليه فإن تعبير حضارة وحضاري إذا ما أُطلق فإنه ينصرف في الذهن إلى التشكيل الحضاري الغربي. التشكيل الذي يتمركز حول العقل وينصِّب الإنسان سيداً أصليًّا للكون. الحضارة بهذه الصفة تمثل إطارًا مرجعيًّا ماديًّا، قد يكون من المربك استخدامها (في إطار حالة من السيادة المفاهيمية لصالح المنظور الغربي) للإشارة إلى منظور يعلي من شأن القيم، ويعتبر أن الدين هو المكون الأساسي، وليس فقط مجرد مكون أساسي، في إطار رؤية العالم وما ينبثق عنها من تصورات ومفاهيم وأداوت.

(٧) عن التحيز:

أحد أهم تداعيات الانغماس فى إطار توظيف المنظورات الغربية؛ هو التشرب غير الواعي برؤية للعالم تستبطن مقدمات وأسس التصور الحداثي، فتفترض أن السياق

الدولي هو ذلك الذي ولد مع الدولة الحديثة. وأن محاولة الرجوع لما قبل ذلك هو رجوع لما قبل التاريخ وما قبل الحضارة وما قبل العلم.

سيادة المنظور الغربي جعلت من التحيز وضعًا طبيعيًّا. ليس على مستوى الباحث فحسب ولكن على مستوى الظواهر المبحوثة أيضًا، فبشكل ما أصبحت الظواهر والموضوعات تبدو كما لو كانت قد صيغت من أجل أن تناقش ويتم التنظير لها من داخل المنظورات المادية فقط. بعبارة أخرى، تبدو قائمة الموضوعات المرشحة للبحث كما لو كانت قد فقدت حيادها الموضوعي، وأصبح لها «ذاتية» معينة تفرض «طريقة تناول» معينة، هذه الذاتية تغلب عليها خصائص المنظورات المادية.

ولهذا فإنه حتى بالنسبة للباحثين المستعدين لخوض غمار محاولة تفعيل طرق جديدة فى تناول الموضوعات القائمة؛ فإن هذا يقتضي منهم في البداية البحث عن العلة وراء صيرورة الموضوعات إلى شكلها الذي صارت عليه، والذي يبدو أنه ربما لا يصلح معه إلا شكل معين من أشكال التناول.

قد تفسر هذه الصعوبات انغماس كثير من الباحثين الشباب في قضايا تنظيرية؛ وذلك في محاولة منهم لتجاوز هذه الصعوبات التأسيسية قبل التعاطى العملي مع الواقع. ولكن هذا الانغماس قد يقلل لاحقًا من الرغبة فى التصدي للقضايا العملية.

(٨) عن التنظير:

تعكس محاولة الوصول إلى «النظرية العامة» سعي المشروع الحداثي للتعبير عن قدرة العقل البشري على التمدد، والتغلب على قيود العادة، والتحيز، والنزوة والجهل، العقل بوصفه الوجه الآخر للحقيقة، والممكن، والموجود. لقد منحت ملكة العقل المنظر قوة للتحرر والانعتاق من القيود الإدراكية؛ ليكتسب من ثم رؤية وفهمًا كليين. فكما أن العقل كلي، فكذلك ينبغى أن تصبح النظرية مقولة عامة تفسر كل شيء، أو على الأقل تدعي المقدرة على ذلك. فأن تكون عقلانيًّا وسيدًا فى الآن نفسه؛ فإن هذا يعني أن يصبح الكون بالنسبة لك كتابًا مفتوحًا.

وفي هذا الإطار فإن المنظورات الغربية تطرح نفسها بوصفها تعبيراً عن العقل والحضارة معًا. فتتجاهل السوابق التاريخية، والأعراف، والتفاصيل الجزئية والأهم؛ الأفراد، لصالح تطوير مقولات تفسيرية عامة، تفترض الانقطاع التاريخي مع مرحلة ما قبل الدولة القومية، وما قبل الحداثة، وذلك لتأسيس نظريات ذات طبيعة كلية، وتمارس في هذا السياق نوعًا من الهندسة التنظيرية (theoretical engineering) إذا جاز القول، بأن تعيد تخليق الظواهر والمشكلات، بحيث تتلاءم مع مقولاتها، فتدرس ما هي مؤهلة لدراسته، من خلال إعادة تعريف عالم الظواهر وفق أبجدياتها.

يلقي النقد السابق الضوء على أهمية التنبه عند دراسة الظواهر الاجتماعية المعالجة (وراثيًّا)، وهي الظواهر التي تم تغيير طبيعتها مراعاة لمقتضيات التنظير، على اعتبار أن هذا يعد تشويهًا للظواهر وتشويهًا للتنظير معًا. من ناحية أخرى يفتح ما سبق المجال للتساؤل عما يمكن أن يميز المنظور الحضاري، الذي لا يفترض بداية أنه مواز للحقيقة، أو للعقل العام أو المحض، وإنما يطرح نفسه بوصفه اجتهاداً يحتمل الصواب والخطأ في التشخيص والتفسير والمعالجة، ولكنه في حاجة إلى أن يقف على الطبيعة الأصلية للظواهر والموضوعات حتى يتمكن من دراستها دراسة نزيهة.

(٩) عن الذاكرة:

تراهن المنظورات الوضعية فى بعض الأحيان على الذاكرة قصيرة المدى لدى الباحثين، ففي البداية ينبثق المنظور واعداً بتحقيق الفهم الكامل، ثم ينغمس اتباعه في إطار عملية محمومة من التنظير المتواصل الذي لا يحقق هذا الهدف إلا على نحو جزئي (كما هو متوقع)، وتدريجيًّا ينسى المجتمع العلمي أن المنظور قد وعد في البداية بهدف أعلى سقفًا مما وصل إليه بالفعل، فيبدأ نجم المنظور فى الخبو والترجع، وعند هذه النقطة يقفز أنصاره إلى المسرح من جديد للتأكيد مرة أخرى على القدرات التفسيرية المؤكدة له، فقط من خلال إدخال البادئة (neo أو post، أو beyond) على اسم المنظور. وإظهار قدر أكبر من الحماس للقدرات الجديدة لمقولاته المحدّثة.

يصنع هذا تقدمًا دائريًّا يستنفد قدرات الجماعة البحثية التي تظل مستغرقة فى إطار

محاولة دؤوبة للحاق بالإنتاج التنظيري الذي لا يتوقف، وفي إطار حالة من العجز عن التوفر على لحظات لالتقاط الأنفاس والتأمل في جدوى هذا الذي تقوم به. ورغم ذلك فإنه -بالنسبة للباحث الشاب- يبدو الرهان على الالتحاق بهذا السباق الذي لا توجد له نقطة نهاية، آمن من محاولة البدء من جديد من خارج حلبة السباق التي تحظى بأكبر نسبة من المشاهدة والمشاركة. فثمة مهمة يتعين القيام بها، تتمثل في اللحاق بهذا القطار التنظيري الذي ينطلق بسرعة الضوء، صحيح أنه بقليل من التبصر يمكن استنتاج أن القطار لا يصل لهدفه أبدًا، ولكن المهمة يتعين القيام بها رغم كل شيء، فالمهم في إطار العلم الوضعي هو الإجابة عن السؤال كيف (كيف ألحق بقطار التنظير؟)، وليس الإجابة عن السؤال لماذا (لماذا أفعل ذلك؟).

(١٠) عن الخصوصية:

المنظورات الغربية ليست أقل خصوصية من أي منظور يريد تفسير العلاقات الدولية وفق قراءته وأبجدياته الذاتية. فما تطرحه من مقولات تعكس تحيزات كامنة وتصورات كامنة، بل إن المشكلة الأساسية التي ينطلق منها الحقل برمته تعكس تلك المشكلة الاجتماعية اللصيقة التي تعاني منها المجتمعات الغربية على تنوعها؛ مشكلة «عدم الاستقرار»، أيًّا كان المفهوم المحدد المستخدم للتعبير عن هذه المشكلة، فعلى حد زيجمونت باومان، يتحدث الفرنسيون عن فقدان الاستقرار، والألمان عن مجتمع المخاطر، والإيطاليون عن اللايقين، والإنجليز عن انعدام الأمن، ولكنهم جميعًا يدركون الجانب نفسه من المأزق؛ مأزق إمكانية اندلاع الحرب فى أي لحظة؛ ذلك الخطر المحدق بالبشرية، والمتمثل فى فقدان الأمن البدني والنفسي، وعدم اليقين في إمكانية استمرار الحضارة بمعناها الغربي في المستقبل.

هذا الهاجس الغربي صيغ في شكل نظريات ومقولات ومفاهيم، ثابتة، وكلية، ومجردة، مثل القوة، والتبادل، والاعتماد إلخ. مفاهيم أخذت على عاتقها أن تقطع الصلة بنوع معين من المجتمعات التي كانت تتسم وفقًا لمنظري العلاقات الدولية باستقرار هش أو غير حقيقي أو لا استقرار، وكان من شأن هذه المقابلة أن تعكس

اختلافات أساسية، فقد طرحت الدولة مقابل الكنيسة، والقوة مقابل الحق، والقومية في مقابل الديانة، والاعتماد المتبادل في مقابل التجارة.

وهنا تم إخضاع مجموعة من المفاهيم لمجموعة أخرى، أو تمت إزالتها من قاموس التداول السياسي، أو الحجر عليها، أو إسكاتها، بعبارة أخرى تمت ممارسة نوع من الإمبريالية الفكرية (وفقًا للمسيري)، وحدث نوع من تطبيع التحيز؛ إذ طرحت هذه المفاهيم على أنها النسخة الوحيدة المقبولة لممارسة التفكير. وهنا صار على الباحث أن يفكر وفق مفاهيم لا تساعده على الانعتاق. وإنما تؤكد باستمرار تبعيته لأنماط معينة من الإدراك، وتثير في روحه نوعًا من الحرج من وطأة ما يحمله أو يمثله نموذجه المعرفي من ذاتية (نتخيل الآن ما تحدثه مفاهيم مثل جهاد، غنيمة، ولاء وبراء، دعوة، رق... من حرج حتى على مستوى الكتابة عن تاريخ العلاقات الدولية).

يحتاج المنظور البديل أن يبحث في كيفية صناعة هذه الاختلافات، والكيفية التي نجح بها التطبيع المفاهيمي مع مفاهيم لا تنتمي للذات ولا تعبر عنها، بالبحث فى كيفية إعادة الوصل بين الروابط المفصومة عن بعضها البعض، وتتبع الصلات بين مفهوم وآخر، وبين الجذور الفكرية لكل مجموعة من المفاهيم؛ لإدراك المسكوت عنه في تكوينها. بهذه الطريقة يمكن أن يبرز ثانية إلى الضوء ما جرى دفنه من مصطلحات ومفاهيم ونظريات ومنظورات العلاقات الدولية...

والله تعالى أعلم

●●●

نحو نظريات تفسيرية وجماعات علمية جديدة لتفعيل وتطبيق المنظور الحضاري الإسلامي

د.أحمد علي سالم(*)

مقدمة وثلاثة مداخل: الفلسفة الوضعية وعلم النفس المعرفي وعلم الاجتماع السياسي..

هذه الورقة تطرح مدخلين يستطيع أنصار المنظور الحضاري من خلالهما -وفق تصوري- تفعيله وتطبيقه ونشره بين العلماء والباحثين في العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة. ويقوم هذان المدخلان على رؤيتين مختلفتين للعلم وتطوره. فالمدخل الأول هو الفلسفة الوضعية المنطقية؛ إذ يرى أنصار المنهج العلمي المبني على هذه الفلسفة أن المعرفة العلمية الجديدة كالمنظور الحضاري الإسلامي لا بد أن تتولد منطقيًّا من معرفة علمية سابقة. فالمنهج العلمي كفيل بتحقيق التقدم العلمي ويقودنا إلى معرفة موضوعية بالعالم من حولنا من خلال اختبار صحة النظريات التي تفسر ظواهر الواقع. وتصاغ هذه النظريات في شكل افتراضات يمكن اختبارها بالتجربة أو بالمشاهدة وتسجيل الملاحظات، ومن ثم استخدام النتائج لإثبات أو دحض هذه الافتراضات (Popper, 1998; Hempel, 1998; Diesing, 1991).

أما المدخل الثاني فهو علم النفس المعرفي؛ حيث يرى علماء النفس أن انتشار أية معرفة علمية جديدة يرتبط بتغير مدركات العلماء والباحثين في الجماعة العلمية المعنية. فالعقل البشري يجري عمليات (تشبه عمليات الحاسوب) على التراكيب الذهنية التمثيلية داخله لإنتاج تراكيب ذهنية تمثيلية جديدة. وهذه التراكيب الذهنية تشمل القناعات والمفاهيم والتصورات المختلفة. وتتأثر العمليات الذهنية بمؤثرات غير عقلانية مثل الاستدلال الغائي الذي تتأثر نتائجه بأهداف الباحث الشخصية؛ أي أن الباحث

(*) أستاذ مشارك -قسم الدراسات الدولية -جامعة زايد -الإمارات العربية المتحدة، أستاذ زائر -قسم الدراسات السياسية والدولية -جامعة روديس -جنوب أفريقيا.

يصل إلى النتيجة التي يسعى للوصول إليها. وبعكس منهج العلم الوضعي المنطقي، يستطيع هذا الاقتراب النفسي تفسير اكتشاف العلماء لمفاهيم جديدة، وطرحهم لافتراضات غير مسبوقة، وقراراتهم بمتابعة برامجهم البحثية حتى وإن خالفت المتعارف عليه في جماعاتهم العلمية (Kunda, 1999).

وفي مقابل هذين المدخلين هناك مدخل علم الاجتماع السياسي الذي يبرز دور علاقات القوة والسلطة في المجتمع عمومًا وداخل الجماعة العلمية خصوصًا في إنتاج أية معرفة علمية جديدة. فيدرس علماء الاجتماع السياسي دور أصحاب القوة والسلطة في جعل بعض العلماء أكثر تأثيرًا من غيرهم في تحديد ماهية العلم وتغيير قناعات العلماء والباحثين بما يحقق مصالح الطرفين، وهي مصالح متعددة تشمل الطموح الشخصي والمشاعر والانتماءات الفكرية. كما يدرسون دور التنظيمات المهنية والجمعيات العلمية والشبكات الاجتماعية التي تتحكم في تدفق المعلومات والأفكار بين العلماء. ويشرحون أسباب تفاوت فرص الباحثين في الحصول على تمويل لأبحاثهم ونشرها في مجلات يقرؤها عدد كبير من المتخصصين، فيرون أن من السذاجة القول بأن الأبحاث الأشد التزامًا بالمنهج العلمي والأجرأ في طرح الأفكار الجديدة هي فقط التي تجد لها مكانًا في المجلات العلمية الكبرى (Latour, 1988). فرغم أهمية هذين المعيارين في الحكم على مناسبة أي بحث للنشر، فإن بعض الدراسات المنشورة في تلك المجلات لا تتصف بجودة التصميم أو أدوات البحث. فبعض افتراضاتها غير واضحة من حيث الصياغة والتوقعات، أو غير قائمة على معرفة علمية سابقة، بل أقرب إلى الفرضيات أو التخمينات. وبعض مفاهيمها غير مبنية جيدًا، أو منقولة من سياقات علمية أو ثقافية مختلفة دون تعديلها لتناسب الواقع الذي تختبر فيه، أو لم يتم تحويلها إلى مؤشرات قابلة للملاحظة والقياس قبل إجراء الاختبار. كما أن بعض اختباراتها الكمية أو الكيفية غير سليمة، أو تقود إلى نتائج معلومة حدسًا ولا تخالف توقعات الجماعة العلمية (أحمد سالم، ٢٠٠٩). ويفسر علماء الاجتماع ذلك بعلاقات القوة والسلطة داخل الحقل العلمي وفي المجتمع عمومًا.

ورغم اختلاف هذه المداخل والرؤى، إلا أن الجمع بينها ممكن. فيرى فيلسوف العلم المعاصر بول ثاجارد أن هذه الاتجاهات غير متناقضة، ويقدم رؤية تكاملية تجمع

بينها لتفسير ظاهرة الاكتشاف العلمي وتغير مفاهيم العلماء وقناعاتهم (Thagard, 2000). وأقترح في هذه الورقة طرقًا لتفعيل المنظور الحضاري الإسلامي وتطبيقه بالاستفادة من المنهج العلمي القائم على الفلسفة الوضعية، وإحدى نظريات علم النفس المعرفي التي تشرح تاريخ العلم، وهي نظرية توماس كون عن بنية الثورات العلمية. أما مدخل علم الاجتماع السياسي فلا يدخل في نطاق هذه الورقة.

المنظور الحضاري الإسلامي ثورة علمية لم تكتمل:

في المراحل الأولى لبناء المنظور الحضاري الإسلامي، ومن قبله مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، تصور بعض أصحابه أثره المحتمل كثورة في مجال العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة، أي طريق للخروج عن نسق العلم القياسي وتغيير النموذج الإرشادي السائد(١). وباختصار فإن النموذج الإرشادي -وفقًا لتوماس كون صاحب نظرية الثورات العلمية (١٩٩٢) -هو الإنجاز الذي أفاد الباحثين في أحد مجالات العلم في تحديد مشكلاته الأساسية ومناهج حلها على مدى زمني طويل(٢). أما العلم القياسي فهو البحث القائم على واحد أو أكثر من تلك الإنجازات التي يعترف مجتمع علمي محدد بأنها تشكل أساس ممارسته العلمية(٣). والنموذج الإرشادي الجديد ليس نتيجة منطقية ولا تجريبية للنظريات السابقة عليه، فهو لا ينتج

(١) يصدق هذا القول أيضًا على أصحاب مشروعات إسلامية المعرفة، لا سيما في المعهد العالمي للفكر الإسلامي، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

(٢) وقد استطاع هذا الإنجاز تحقيق ذلك لأنه جمع بين خاصيتين جوهريتين: فهو إنجاز عظيم وغير مسبوق مما يؤهله دائمًا لكسب الأنصار وصرفهم عن أساليب أخرى منافسة له في النشاط العلمي، وهو في الوقت ذاته مفتوح رحب لم يزعم أنه فصل الخطاب بل فتح الباب لكل أنواع المشكلات لكي يتولى حلها فريق المشتغلين بالعلم بمفهومه الجديد. ومن أبرز النماذج الإرشادية التي ناقشها توماس كون تلك التقاليد العلمية التي يدرسها العلماء تحت عناوين كالفلك عند بطليموس، والفلك عند كوبرنيكوس، والديناميكا عند أرسطو، والديناميكا عند نيوتن، ونظرية الأكسجين، والنظرية الموجية للضوء، والنظرية الكهرومغناطيسية، ونظرية الكم -الكوانط، والنظرية النسبية العامة لأينشتين وغيرها. ويعتبر توماس كون أن الوصول إلى نموذج إرشادي في مجال علمي محدد هو علامة على نضجه.

(٣) يصف توماس كون مهمة العلم القياسي بأنها حل ألغاز النموذج الإرشادي، فهو مشروع تراكمي بالأساس. إذ لا يهدف إلى الكشف عن إبداعات جديدة، بل إلى الاتساع المطرد في مدى ودقة المعارف العلمية ومعالجة المشكلات التي يفترض النموذج الإرشادي السائد وجود حل لها وتهيئ قواعده العلمية لكل باحث فرصة لإثبات قدراته الإبداعية وبراعته في إثبات الحلول. وعلى الرغم من أن نتيجة البحث يمكن تقديرها سلفًا =

عن تطور العلم القياسي وإنما عن ثورة في مجال علمي محدد[١]. فالثورة العلمية لا تحدث نتيجة تراكم المعارف، بل بتفسير جديد للواقع، سواء كان اكتشافًا أم نظريةً، ينبثق أولاً في ذهن فرد أو بضعة أفراد هم أول من يتعلم أن يرى العالم والكون على نحو مختلف[٢]. وتتطلب الثورة العلمية من العالم المبدع إقناع زملائه بنموذجه الإرشادي الجديد كي يزداد عدد المتحولين إليه وتطرد أبحاثهم المبنية عليه، فتتضاعف شيئًا فشيئًا التجارب والأدوات والأجهزة والدراسات والكتب التي ترتكز على النموذج الوليد[٣]. ومع تزايد عدد المؤمنين به، لا يبقى سوى حفنة قليلة من الرافضين الذين يتشبثون بالنموذج القديم[٤].

= بطريقة نظرية فإن وسيلة الوصول إلى تلك النتيجة عمليًا تظل موضع شك إلى حد كبير، مما يحفز الكثير من العلماء على التصدي لتلك المشكلات لإثبات براعتهم. إلا أن العلم القياسي من وجهة نظر توماس كون هو محاولة لدفع الطبيعة قسرًا داخل إطار معد مسبقًا وجامد نسبيًا. فليس من أهداف العلم القياسي استحداث أو تسليط الضوء على أنواع جديدة من الظواهر. فالظواهر التي لا تتلاءم مع الإطار غالبًا ما تغفلها الأنظار تمامًا.

(١) تحدث الثورة العلمية نتيجة مقاومة إحدى المشكلات العادية التي ينبغي حلها وفق قواعد العلم القياسي للهجمات المتكررة من جانب أقدر أعضاء الجماعة العلمية المنوط بهم أمر تحديها، أو نتيجة إخفاق إحدى التجهيزات المعدة خصيصًا للوفاء بأغراض البحث القياسي في تحقيق النتائج المرجوة منها، بما يكشف عن شذوذ لا يجدي معه أي جهد لملاءمة الواقع مع المتوقع طبقًا للنموذج الإرشادي السائد. وعندما يتعذر على العلماء إغفال مظاهر الشذوذ لفترة طويلة وقد باتت تنذر بهدم التقاليد الراسخة للممارسة العلمية تبدأ البحوث غير المألوفة والتي تهدي العلماء في آخر المطاف إلى مجموعة جديدة من التصورات، أي إلى أساس جديد لممارسة العلم في التطبيق العملي. وهذه السلسلة من الأحداث الخارجة عن المألوف والتي يحدث خلالها تعديل قناعات أهل الاختصاص هي التي يصفها كون بالثورات العلمية.

(٢) لاحظ توماس كون أن من يقدم رؤية جديدة تؤسس لنموذج إرشادي جديد غالبًا ما يكون شابًا أو جديدًا تمامًا على المجال الذي يغير نموذجه الإرشادي؛ إذ لم يخضع تمامًا لقبضة القواعد التقليدية للعلم القياسي، فهو مهيئ لإدراك عجز تلك القواعد وقادر أكثر من غيره على تصور مجموعة قواعد أخرى يمكن أن تحل محل سابقتها.

(٣) تمر الثورة العلمية بعدة مراحل، فتبدأ بإدراك حالة الشذوذ في العلم القياسي، ثم استعصائها على الحل رغم مرور زمن طويل على ظهورها. ثم تتحول حالة الشذوذ إلى أزمة، وتظهر نظرية علمية جديدة لحلها، فتتحول إلى نموذج إرشادي جديد يحل محل النموذج الارشادي القديم الذي عجز عن استيعاب الحالة الشاذة في إطاره. ويؤكد توماس كون أن نبذ نموذج إرشادي قائم لا يتم بمجرد إدراك شذوذه عن الواقع، بل لا بد من بناء نموذج إرشادي بديل عنه وذلك في ظروف أزمة.

(٤) لكن الثورة قد تجهض في مهدها قبل أن تتحول حالة الشذوذ إلى أزمة. فعادة ما تستجيب أشد حالات الشذوذ استعصاءً على الحل في نهاية الأمر للتطبيق القياسي، وهو ما يجعل العلماء يؤثرون التريث والانتظار في الغالب، خاصة إذا كانت هناك مشكلات كثيرة في قطاعات أخرى في مجال البحث. فالحالة التي تفضي إلى

ورغم نجاح أصحاب المنظور الحضاري الإسلامي في إقناع كثير من شباب الباحثين به، إلا أن مسيرته لم تكتمل كثورة علمية؛ إذ لم يمثل تحديًا للنماذج الإرشادية السائدة في مجال العلاقات الدولية كالمنظور الواقعي والمنظور الليبرالي، بل إن المعرفة به لم تتعد كثيراً البيئة التي نشأ فيها. ولعل هذا يفسر حالة الإحباط عند بعض أصحابه. فأين الخلل؟ لا شك أن هناك عوامل تتعلق بعلاقات القوة والسلطة في المجتمع، وهي عوامل لن تتطرق إليها هذه الورقة كما سبق بيانه، بل ستركز على العوامل المتعلقة بالجماعة العلمية التي نشأ فيها المنظور.

جماعة علمية غير حاضنة:

وفقًا لتوماس كون، ترتبط أية ثورة علمية ارتباطًا وثيقًا بالجماعة العلمية التي نشأ ت فيها. وقد نشأ المنظور الحضاري الإسلامي في إطار الجماعة المصرية للعلوم السياسية، ومعظم أفرادها من مستهلكي العلم وليس منتجيه، فهم يتعاملون مع منظورات العلم ونظرياته التي أنتجتها جماعات علمية أخرى، لا سيما في الغرب، باعتبارها العلم ذاته، مع قليل من النقد في أحيان نادرة. فرغم أدلة فشل المنظورات الكبرى والنظريات السائدة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في تفسير كثير من الظواهر خارج سياق الغرب والدول الكبرى، لا سيما في سياقنا الحضاري (Salem, 2016a)، لم تشعر تلك الجماعة بوجود أزمة في العلم عليها الاستجابة لها. ولم تشارك في الجدل الواسع الذي أنتجته أزمة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في ثمانينيات القرن الماضي في الغرب، وكان أحد بذور المنظور الحضاري الإسلامي. وظلت قلة من هذه الجماعة تتابع هذا الجدل فقط انتظاراً لما سيقدمه الآخرون للخروج من هذه الأزمة. وأقصد بالآخرين من لا ينتمي لتلك الجماعة. لذلك جاء ميلاد المنظور الحضاري الإسلامي داخل تلك الجماعة مفاجئًا لمعظم أفرادها، لا سيما ذوي المكانة والسلطة المهنية فيها.

وعلى مدى عقود من الزمن تراوح موقف تلك الجماعة من هذا المنظور بين الرفض والمهادنة والقبول السلبي أي الخالي من التطبيق. فلم تمثل تلك الجماعة حاضنة للمنظور ولم تتبنه كنموذج إرشادي للبحث والتدريس. كما لم تقدم تحديًا محليًّا بديلاً للمنظور، بل اكتفى أغلب أعضاؤها باتباع ما وجدوا عليه سابقيهم من تقليد لما يرد

إليهم من الجماعات العلمية في الغرب. وربما تعود تلك الحالة لضعف قدرة أصحاب المنظور الحضاري الإسلامي على الإقناع، لكنها تعود أيضًا لسبب آخر هو عدم خروج المنظور إلى العالمية. فالجماعة العلمية التي دائمًا ما تنتظر الجديد من الخارج لن تتحول إلى منظور جديد إذا ظل محليًّا، وعليه فإن تفعيل المنظور داخل الجماعة المصرية للعلوم السياسية يتطلب نشره خارجها أولاً.

وبالنظر إلى عمر المنظور الحضاري الإسلامي وقيمته وحجم إنتاجه، يعجب المرء من مقدار الجهل به في جماعات العلم خارج وطنه الأم. ولا أقصد جماعات المنظورات السائدة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وإنما جماعات المهتمين بالبحث عن منظورات نقدية أو غير غربية في العلاقات الدولية والمتخصصين في الدراسات الإسلامية وفي منطقتنا التي يسمونها الشرق الأوسط. وأكتفي هنا بضرب أمثلة من خبرتي المهنية.

تقديم المنظور الحضاري الإسلامي في جامعات ومؤتمرات علمية دولية:

بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧ يسر الله لي التعريف بالمنظور الحضاري الإسلامي في عدة مؤتمرات علمية في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. فقد تلقيت عام ٢٠١٣ دعوة من قسم الدراسات السياسية والدولية في جامعة روديس بجنوب أفريقيا للمشاركة كرئيس شرفي ومتحدث رئيس في مؤتمر أصوات أفريقية في نظرية العلاقات الدولية الجديدة. فانتهزت هذه الفرصة لعرض نماذج لفشل المنظورات الكبرى والنظريات السائدة في الغرب في تفسير جوانب مهمة من العلاقات الدولية في أفريقيا والشرق الأوسط (Salem, 2013)، وهي فكرة طالما انشغلت بها منذ أن كنت طالبًا في مرحلة الدراسات العليا، وحاولت إثباتها في حالات متفرقة في أبحاثي السابقة، دون بلورتها في نص واحد. وفي كلمتي في المؤتمر ناقشت باستفاضة أحد أسباب هذه المشكلة؛ وهو ضعف بناء المفاهيم في هذه المنظورات والنظريات، وقدمت رؤى بديلة لعلماء أفارقة ومسلمين، منها مشروع العلاقات الدولية في الإسلام. وأبدى الحاضرون اهتمامًا بالرؤى البديلة التي لم يكونوا على علم بكثير منها، ودعاني منظمو المؤتمر للتركيز على الرؤى البديلة في نسخة البحث

النهائية التي نشرتها دار روتليدج (Routledge) كأحد فصول كتاب ضم مجموعة مختارة من أبحاث المؤتمر (Salem, 2016a). وكانت هذه فرصة لي للاقتراب من المنظور الحضاري الإسلامي والاطلاع على أحدث إنتاجه، فأعدت كتابة هذا الجزء من البحث، وقدمت نسخته النهائية في حلقة نقاش مفتوحة نظمها معهد دراسات العالم الإسلامي في جامعة زايد بدولة الإمارات (Salem, 2015).

وقد شارك في تحرير الكتاب المذكور الدكتور أميتاف أشاريا (Amitav Acharya)، وكان حينها رئيسًا لجمعية الدراسات الدولية، وهي أكبر مؤسسة مهنية في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة، فدعاني لتقديم فصلي في جلسة خاصة لتدشين الكتاب في المؤتمر السنوي للجمعية عام ٢٠١٦ (Salem, 2016b). ثم دعاني لمساعدته على التعرف على إسهامات العلماء المسلمين قديمًا وحديثًا في دراسة العلاقات الدولية، فهو مهتم بالبحث في الإسهامات غير الغربية في علم العلاقات الدولية. ثم قدمت هذا الفصل في محاضرة دعتني إليها جامعة إلينوي - التي حصلت منها على درجة الدكتوراه - بمناسبة زيارتي لها (Salem, 2017a). وجاء آخر تطوير لهذا البحث لتقديمه في مؤتمر الجمعية الأوروبية للدراسات الدولية عام ٢٠١٧ (Salem, 2017b) بدعوة من الجماعة البحثية في العلاقات الدولية والدراسات الإسلامية، وهي جماعة علمية جديدة يعمل أعضاؤها في جامعات دول مختلفة وتجتهد في عقد جلسات ونشر كتب ودراسات حول الإسلام والعلاقات الدولية (www.coiris.org). ورغم انتماء واحدة من مؤسسي هذه الجماعة لقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة سابقًا، فإنها لم تكن تعلم بالمنظور الحضاري الإسلامي، ودعتني للنشر عنه في إصدارات الجماعة البحثية. كما دعاني ممثل إحدى دور النشر الكبرى في المؤتمر إلى لقاء على هامشه لمناقشة تطوير بحثي ونشره في كتاب مستقل، وآمل أن أتفرغ قليلاً لإنجاز هذا العمل في المستقبل القريب.

تحديات المنظور الحضاري الإسلامي في بيئات جديد:

لم يتعد ما ذكرته في هذه المؤتمرات عن المنظور الحضاري الإسلامي ومشروع العلاقات الدولية في الإسلام أبجديات المنظور والمشروع. فلم أخض في أية تفاصيل أو إشكاليات لجدة الموضوع على الحضور، كما أنه كان دائمًا جزءًا من إطار أكبر. وقد تنوعت التعليقات على المنظور والمشروع في هذه المؤتمرات. ففي مؤتمر الجمعية

الأوروبية طرح أحد الحاضرين إشكالية التوازن بين العالمية المفترضة في منظورات العلوم السياسية والنسبية الثقافية لهذا المنظور، ليس فقط بصفته منتجًا حضاريًّا إسلاميًّا بل أيضًا لاهتمامه بالعالم الإسلامي تحديدًا. وطرح آخر إمكانية التعارض بين الإيمان في المنظور الحضاري الإسلامي والعقل كأساس لمنظورات العلوم السياسية. وتساءل ثالث إن كانت العلاقات الدولية من منظور إسلامي تدخل في نطاق العلم أم الدين. وفي مؤتمر جمعية الدراسات الدولية في الولايات المتحدة اشتكى أحد الحاضرين من حصار الحداثة الغربية لنا وجوديًّا ومعرفيًّا بحيث بتنا نشك في إمكانية الجمع بينها وبين الإسهامات الإسلامية في العلاقات الدولية. كما أكدت طالبة دكتوراه أهمية إعداد كتب إنجليزية تشرح هذا المنظور.

وبالإضافة إلى المؤتمرات العلمية، اجتهدت في تقديم المنظور الحضاري الإسلامي لطلبة الدراسات العليا في العلوم السياسية في جامعة روديس بجنوب أفريقيا عام ٢٠١٨ ضمن مقرر دراسي جمع بين النظريات الغربية النقدية والأفكار غير الغربية في العلاقات الدولية. وقد دعتني الجامعة لتقديم هذا المقرر الدراسي مرة أخرى عام ٢٠١٩، فأرجو تطويره في ضوء التجربة الأولى التي أكدت قناعتي بأن التدريس (وكذلك التدريب) أجدى من البحث في مناقشة الأفكار الجديدة ونشرها. إذ اهتم كثير من الطلاب بالتعرف على هذا المنظور وسياقه الفلسفي والفكري والتاريخي، وكتب بعضهم أبحاثًا عن العلاقات الدولية في الإسلام، لكنها تناولت نظريات ابن خلدون وبعض النظريات الحديثة المنشورة باللغة الإنجليزية دون المنظور الحضاري الإسلامي. فما زالت اللغة حاجزًا يمنع من لا يجيد العربية من التعرف على هذا المنظور.

وليست اللغة إلا حاجزًا واحدًا في الطريق لنشر المنظور الحضاري الإسلامي في الجماعات العلمية خارج الوطن. فلا تزال فكرة بناء منظور معرفي على أساس ديني غريبة في مجتمعات اعتادت العلمانية كمنهج حياة وليس فقط كرؤية معرفية. وهذا يتطلب أحيانًا الخوض في مناقشات فلسفية وفكرية عميقة. كما يواجه الباحث والأستاذ تحديًا في رسم العلاقة بين المنظور الحضاري الإسلامي والمنظورات الأخرى بحيث يبين أنها علاقة وسط بين المفاصلة التامة والتسكين الكامل، فهي أقرب للمدافعة

بالمفهوم القرآني. فالجماعات العلمية لا تهتم كثيراً بما تعتبره مخالفًا تمامًا للنموذج الإرشادي المنظم لعلمها القياسي، ولا بما تعتبره مجرد حالة خاصة تخضع لهذا النموذج.

وإذا كان بعض أصحاب المنظور الحضاري الإسلامي أو المدافعين عنه يخشون من تماهيه في منظورات أخرى، خاصة المنظورات النقدية الحديثة التي تشترك مع المنظور الحضاري الإسلامي في نقد المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية، فإن العكس صحيح بالنسبة للباحثين خارج الإطار الحضاري الإسلامي، أي أنهم لا يرون قواعد مشتركة كثيرة مع المنظور الحضاري الإسلامي. فالطابع المعياري البارز لهذا المنظور يفصله عن نظائره الغربية المبنية في جملتها على الفلسفة الوضعية. فهي تحلل ما هو كائن ولا تركز كثيراً على ما ينبغي أن يكون إلا من باب توجيه السياسة الخارجية للفاعلين الدوليين. ومن ناحية أخرى، يختلف الأساس المعرفي (الإبستمولوجي) للمنظور الحضاري الإسلامي عن أسس كافة منظورات العلاقات الدولية في جمعه بين قراءتي الوحي والكون، فهو لا يقتصر على دراسة الفكر والتاريخ الإسلاميين بل يقوم أساسًا على تحليل نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهما مصدران متجاوران ليس لهما نظير في النظم المعرفية الأخرى. ومن ناحية ثالثة، فإن الشغل الشاغل لأصحاب المنظورات الكبرى ذات المنهاجية الوضعية هو إثبات صحتها من خلال اختبارها في الواقع، ولا يبدو أصحاب المنظور الحضاري الإسلامي مهتمين بهذا الأمر. ولعل التركيز على المنهج يصلح أساسًا للربط والمقارنة بين المنظور الحضاري الإسلامي والمنظورات الأخرى في العلاقات الدولية. فاستخدام المنهج العلمي القائم على الفلسفة الوضعية لإثبات صحة مقولات هذا المنظور في الواقع مقارنةً بفشل منظورات غربية أخرى سيختصر كثيراً من الوقت والجهد لإقناع الباحثين بجدوى التعامل بجدية مع هذا المنظور، خاصة مع الكثرة التي باتت تعتنق الفلسفة الذرائعية (البراجماتية). ولن يتأتى ذلك إلا بعد تطوير نظريات تفسيرية من المنظور الحضاري الإسلامي يمكن اختبار مقولاتها في الواقع، وهو ما أختم به هذه الورقة.

الاستفادة من المنهج العلمي في تطوير نظريات تفسيرية من المنظور الحضاري الإسلامي:

النظريات التفسيرية ليست هي المنظورات الكبرى مثل الواقعية والليبرالية والماركسية في العلاقات الدولية، بل الأولى مشتقة من الثانية. فنظريات الردع وسباق التسلح مثلاً واقعية في مجملها، أما نظريات العولمة والسلام الديمقراطي (أي أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها) فهي ليبرالية في مجملها. فسباق التسلح وفق إحدى نظرياته يؤدي إلى الحرب بسبب بمعضلة الأمن، أي أن زيادة تسلح دولة ما لحماية نفسها من تهديد دولة أخرى تفسره الأخيرة على أنه دليل على النزعة العدوانية للدولة الأولى ونيتها شن حرب على الدولة الثانية مما يضطرها لزيادة تسلحها، وهكذا (أحمد سالم، ٢٠٠٧). ويمكن اختبار صحة هذه المقولات أو خطئها في سياقات مختلفة باستخدام المنهج العلمي.

وينصح دعاة المنطق الوضعي بتبسيط البحث في الظواهر المعقدة كالظواهر الاجتماعية، وتجنب تفسيراتها البدهية لشدة صعوبة التحقق من صحتها، والتركيز بدلاً من ذلك على بناء مفاهيم بسيطة يمكن التعامل معها (McIntyre, 2001)، وبناء نظريات تفسيرية تقوم على فرضية وجود علاقات سببية بين الظواهر[1]. وتجاهل تعقيد الظواهر يتطلب إعادة تعريف المشكلة البحثية بشكل مبسط ومختزل، وتفسير الظاهرة

(١) قل الجدل بشأن هذه الفرضية بعد أن دافع عنها «جون ستيورات ميل» في مواجهة منكري السببية، وعلى رأسهم «ديفيد هيوم». ويرى هيوم باختصار استحالة التحقق من أية علاقة سببية لعجزنا عن رؤية الآلية أو العملية التي من خلالها يؤدي السبب المزعوم إلى النتيجة المفترضة. وكل ما في الأمر أننا نعتاد على رؤية تعاقب ظاهرتين فنظن أن أولاهما سبب وأخراهما نتيجة (Hume, 2017). ورد «ميل» على هذا الزعم بطرح ثلاث طرق للتحقق من العلاقات السببية تعرف بطرق الاتفاق والاختلاف والجمع بينهما. ورغم أن هذه الطرق لا تخلو من عيوب منهجية، فإنها استقرت كأساس «للعلم» الحديث وانحصر الخلاف بين أنصار الفلسفة الوضعية حول كيفية التحقق من العلاقة السببية (Mill, 2002). وبعد الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية في خمسينيات القرن الماضي، زاد أنصار التحليل الإحصائي كأداة للتحقق من العلاقات السببية ومن ثم الوصول إلى تعميمات أو ما يشبه القوانين في العلوم الاجتماعية. ومن هنا ظهرت أهمية صياغة النظريات التفسيرية في شكل افتراضات يمكن اختبارها، وتكميم البيانات، ومناهج البحث العابرة للتخصصات العلمية (Somit and Tanenhause, 1967).

موضع الدراسة بالنظر في أقل عدد ممكن من عواملها ومتغيراتها (Hayek, 2001; Scriven, 2001). ويمكن تقويم هذه النظريات من خلال عدة معايير منها قدرتها على التفسير والتنبؤ، وإمكانية اختبارها في الواقع لإثبات صحتها أو خطئها، وصدقها (أي مدى تعبيرها عن الحقيقة)، وطريقة التوصل إليها (بالاستنباط من مقدمات منطقية أو باستقراء بيانات من الواقع)، وطرق تقديمها (كقوانين عامة أو بمناقشة مفاهيمها وخصائصها)، وبساطتها (أي عدد الفرضيات التي تقوم عليها)، وأخلاقية الأفعال التي تنبني عليها، ونطاقها (أي إمكانية تطبيقها في سياقات مختلفة)، وإحكام صياغتها في عبارات دقيقة موجزة وواضحة، واتساقها المنطقي وتماسكها الداخلي. وتعدد هذه المعايير يعني صعوبة تحقيق الكمال في النظريات.

وتشير قراءتي المتواضعة للإنتاج العلمي الذي يعبر عن المنظور الحضاري الإسلامي في مجال العلاقات الدولية -ولا أزعم الإحاطة به- إلى غياب هذا النوع من النظريات لحساب دراسة المداخل والأطر العامة والمفاهيم. فلو أخذنا مثلاً الإنتاج الغزير في موضوع العلاقات الدولية في الإسلام، لوجدنا أعمالاً رصينة في الأساس الفكري السياسي والتأصيل الشرعي والحضاري والتاريخ والقضايا والمفاهيم الأساسية مثل الأمة والدولة والدعوة والقوة والجهاد، لكننا لا نعثر على نظرية تفسر أحداثًا أو سلوكًا يمكن اختبارها في الواقع باستخدام المنهج العلمي لإثبات صحتها أو خطئها، أو تطبيقها في سياقات مختلفة عن السياق الذي نشأت فيه. كما يغيب هذا النوع من النظريات في إنتاج الجيل الثالث الذي يظهر مثلاً في كتاب «العلاقات الدولية في عالم متغير». فرغم التحليل العميق للنظريات الغربية ونقدها، لم يطرح المؤلفون نظريات تفسيرية بديلة لنستنبط منها افتراضات قابلة للاختبار في الواقع أو التطبيق في سياقات مختلفة[1].

(١) يمكن بالطبع تجاهل هذا النقد إذا قبلنا منطق معارضي الفلسفة الوضعية والمنهج العلمي من «المابعديين» فدعاة ما بعد الحداثة مثل تايلور (Taylor, 2001) ينصحون باحثي العلوم الاجتماعية بالتوقف عن تطوير نظريات عامة؛ لأن التوصل إليها في حكم المستحيل، فما عليهم إلا ترك الظاهرة تتحدث عن نفسها. لكن هذا المنهج يقودنا إلى النسبية المطلقة في تفسير الظواهر؛ لأن فلسفة ما بعد الحداثة تنكر وجود أية حقيقة مطلقة (Garfinkel, 1981)، وهو موقف فلسفي يتعارض من عقيدة التوحيد التي يقوم عليها المنظور الحضاري الإسلامي.

وتوليد نظريات تفسيرية من المنظور الحضاري الإسلامي له فوائده عديدة. فهو من ناحية سيسهم في إزالة سوء فهمه. إذ يتصور بعض العلماء والباحثين من غير العارفين بهذا المنظور أنه يخص الظواهر الحضارية الإسلامية دون غيرها من الظواهر في سياقات أخرى لا تصنف كظواهر حضارية أو إسلامية. ومنهم من يظن أن استخدامه يتطلب من الباحث الإيمان بالدين الإسلامي، أو أنه عقيدة وليس نظرية معرفية؛ أي أن استخدامه نابع من التزام ديني أو أيديولوجي. فربما تتراجع هذه التصورات إذا طرح أنصار المنظور نظريات تفسيرية قابلة للتصويب باستخدام المنهج العلمي واختبارها في الواقع على ظواهر خارج السياق الحضاري الإسلامي. ومن ناحية أخرى، سيسهم توليد النظريات التفسيرية من المنظور الحضاري الإسلامي في تحقيق التواصل مع أصحاب المنظورات الأخرى. إذ سيشجع طرح هذه النظريات أنصار هذا المنظور على إثبات صحته بالمنهج الذي اعتادت الجماعات العلمية على اعتباره معيار الصواب والخطأ، وسيشجع بعض أنصار المنظورات الأخرى وغير المنتمين نظريًا على استخدامه وتحديه باختبار مقولاته في الواقع لإثبات خطئها. وهذا أمر صحي جداً لأنه يساعد أصحاب المنظور الحضاري الإسلامي على تعديل مقولاتهم النظرية لتقريبها من الواقع، ويخلق حواراً مع غير المهتمين بالقضايا الفلسفية والمعرفية والعقدية الكبرى، وهو حوار ضروري لميلاد جماعة علمية للمنظور الحضاري الإسلامي خارج موطنه ونموها.

خاتمة:

أمام أصحاب المشروع الحضاري الإسلامي مهام جسام، وعلى الكل بذل الجهد لإضافة لبنات في هذا البناء، كل فيما يجيده، دون الزعم بأولوية مجال على مجال، أو أن أحد الأدوار هو واجب الوقت، فكلٌ ميسرٌ لما خُلق له. وهذه السعة ستشجع روافد الجيل الثالث في هذا العمل. فلا بد من نقد الأسس الفلسفية للمنظورات الغربية والتحذير من استبطانها عن قصد أو بدونه خطوة مهمة، وكذلك التعامل مع المصادر الإسلامية وفهم خريطتها ودليل استخدامها، والانخراط في حوار معرفي مع

الجماعات العلمية للمنظورات الأخرى، شريطة ألا تستغرقنا أو نتمثلها بلا نقد أو مقارنة. وأحسب أن المهام التي طرحتها هذه الورقة لا تقل أهمية.

ورغم جدية التحديات التي يواجهها المنظور الحضاري الإسلامي في بيئات غير التي نشأ فيها، يظل العالم رحبًا، خاصة إذا ضاق الوطن. فالانفتاح على الجماعات العلمية في الخارج لا يعني بالضرورة الذوبان فيها وافتقاد التميز، وإنما حمل رسالة الحضارة الإسلامية والدعوة إلى الخير والبحث عن الحكمة. والله أعلم.

●●●

قائمة المراجع:

- توماس كون. **بنية الثورات العلمية**. ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ١٦٨. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢.
- أحمد علي سالم. الكم والكيف في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة: قراءة في الجدل بين دارسي المتغيرات والحالات وما غاب عنه من مشكلات بناء المفاهيم، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٤ (خريف ٢٠٠٩)، ص ١١٣-١٣٤.
- أحمد علي سالم. عن الحرب والسلام.. مراجعة لأدبيات الصراع الدولي، **السياسة الدولية**، العدد ١٧٠ (أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٨-٢٣.
- Diesing, Paul. 1991. How Does Social Science Work? Pittsburgh, University of Pittsburgh Press.
- Garfinkel, Alan. 1981. Forms of Explanation: Rethinking the Questions in Social Theory. New Haven, CT: Yale University Press.
- Hayek, F.A. 2001. “The Theory of Complex Phenomena,” Readings in the Philosophy of Social Science, edited by M. Martin and L. McIntyre. Cambridge, MA: The MIT Press. pp. 55-70.

- Hempel, Carl. 1998. “Studies in the Logic of Explanation,” Introductory Readings in the Philosophy of Science, edited by E.D. Klemke, R. Hollinger, and D.W. Rudge. Amherst, NY: Prometheus Books.

- Hume, David. 2017. An Enquiry Concerning Human Understanding. CreateSpace Independent Publishing Platform.

- Kunda, Ziva. 1999. Social Cognition: Making Sense of People. Cambridge, MA: The MIT Press - A Bradford Book.

- Latour, Bruno. 1988. Science in Action: How to Follow Scientists and Engineers Through Society. Cambridge, MA: Harvard University Press.

- McIntyre, L. 2001. “Complexities and Social Scientific Laws,” Readings in the Philosophy of Social Science, edited by M. Martin and L. McIntyre. Cambridge, MA: The MIT Press. pp. 131-143.

- Mill, John S. 2002. The Basic Writings of John Stuart Mill. New York: Modern Library.

- Popper, Karl. 1998. “Science: Conjectures and Refutations,” Introductory Readings in the Philosophy of Science, edited by E.D. Klemke, R. Hollinger, and D.W. Rudge. Amherst, NY: Prometheus Books.

- Salem, Ahmed Ali. 2013 (27-28 May).” A Critique of Failing International Relations Theories in African Tests.” Paper presented at the Rhodes University conference on “African Voices in the New IR Theory,” Grahamstown, South Africa.

- Salem, Ahmed Ali. 2015 (24 March). “A Critique of Failing International Relations Theories in Middle Eastern and African Tests.” Paper presented in the Open Seminar of the Institute for Islamic World Studies, Zayed University, Dubai and Abu Dhabi, UAE.

- Salem, Ahmed Ali. 2016a. “A Critique of Failing International Relations Theories in African Tests, with emphasis on North African Responses,” Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice, edited by Paul-Henri Bischoff, Kwesi Aning and Amitav Acharya. London: Routledge. pp. 22-42.

- Salem, Ahmed Ali. 2016b (16-19 March). “A Critique of Failing International Relations Theories in African Tests, with emphasis on North African Responses.” Paper presented in the “Africa in Global International Relations” Roundtable, The 57th annual convention of the International Studies Association, Atlanta, GA, USA.

- Salem, Ahmed Ali. 2017a. (7 April). “A Critique of Failing International Relations Theories in Middle Eastern and African Tests.” Lecture invited by Center for South Asian and Middle Eastern Studies, University of Illinois at Urbana-Champaign, USA.

- Salem, Ahmed Ali. 2017b (13-16 September). “Muslim Theorizing of International Relations: An Assessment of the International Relations in Islam Project.” Paper presented at the 11th Pan-European Conference on International Relations organized by the European International Studies Association in cooperation with the Institut Barcelona d’Estudis Internacionals, Barcelona, Spain.

- Scriven, M. 2001. “A Possible Distinction between Traditional Scientific Disciplines and the Study of Human Behavior,” Readings in the Philosophy of Social Science, edited by M. Martin and L. McIntyre. Cambridge, MA: The MIT Press. pp. 71-77.

- Somit, Albert and Joseph Tanenhause, The Development of Political Science: From Burgess to Behavioralism. Boston: Allyn and Bacon, 1967.

- Taylor, C. 2001." Interpretation and the Sciences of Man," Readings in the Philosophy of Social Science, edited by M. Martin and L. McI tyre. Cambridge, MA: The MIT Press. pp. 181-211.

- Thagard, Paul. 2000. How Scientists Explain Disease. Princeton: Princeton University Press.

●●●

تفعيل المنظور الحضاري في العلاقات الدولية: الفرص والتحديات

د. ريهام باهي (*)

مع نهاية الحرب الباردة، حاول الباحثون استشراف ما سوف تؤول إليه السياسة العالمية في العهد الجديد. فمن جانبه، اعتبر فرانسيس فوكوياما أن نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى «نهاية التاريخ» الذي يعني انتهاء الصراع بين الأيديولوجيات السياسية وسيادة قيم الليبرالية الديمقراطية الغربية باعتبارها التطور الأيديولوجي النهائي للإنسانية. إلا أن أفكار فوكوياما المشيرة إلى أن «انتصار الغرب والأفكار الغربية قد تحقق بسقوط جميع البدائل المنهجية في مواجهة الليبرالية الغربية» (Fukuyama 1989) قد تم دحضها مع تنامي الصحوة الدينية على مستوى العالم والتمسك بالثقافات الوطنية في النظام العالمي الجديد الذي حل محل الحرب الباردة (Bull 1984). ولعل ما يحدث على الساحة العالمية لا يشير إلى نهاية التاريخ، وإنما يشير إلى «بدء حقبة جديدة من الصراعات والمصالحات» (Cox 1992:145)؛ ويعد النظر في أسباب الصراعات في هذا العصر الجديد من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق فهم أفضل لمستقبل السياسة العالمية. وقد اعتبر صمويل هنتنجتون (١٩٩٣ و١٩٩٦) أن الصراعات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة تجري أساسًا ما بين الحضارات، وتستند في معظمها -وفقًا لتعريفه- على أساس الدين. وقد يختلف البعض مع معظم الافتراضات التي ساقها هنتنجتون، لكن الشيء المهم أنه اعتبر الثقافة والهوية (وخصوصًا الهوية الدينية) من العوامل المهمة التي تؤثر على السياسة العالمية والسلوك السياسي.

منذ نهاية الحرب الباردة، انتشر مفهوم «الحضارة» في إطار المحاولات الرامية إلى وصف وتفسير العالم الذي نعيش فيه. وقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة. مهتمة بشكل خاص بالتحليل الحضاري والمنظورات النقدية في نظرية العلاقات الدولية.

٢٠٠١، وما تلاها من «الحرب على الإرهاب»، إلى زيادة استخدام هذا المفهوم في الخطاب السياسي والعلاقات الدولية، وتعالت الأصوات التي أشارت إلى زيادة احتمالات حدوث «صراع بين الحضارات»، خصوصًا بين الغرب والعالم الإسلامي. إلا أنه قد تم استخدام هذا المفهوم لوصف وتقييم وإصدار الأحكام على الأشخاص والأماكن والأحداث التي تنتمي إلى حضارات مختلفة، مما أدى إلى إساءة فهمه وتطبيقه بما أدى إلى عواقب وخيمة في بعض الأحيان.

ولذلك، سعى عدد كبير من الدراسات الأكاديمية حول الحضارة في السياسة العالمية لدراسة أصول المفهوم والمعاني والتطبيقات المختلفة له من أجل الاستفادة من هذا المفهوم الجدلي. وقد اختلفت تلك الدراسات حول عدد من المسائل النظرية، لكنها اتفقت على كون الحضارات وديناميتها تمثل عوامل مهمة لدراسة السياسة العالمية المعاصرة.

وتشير هذه الدراسات إلى وجود فارق بين «الحضارة» في صيغة المفرد و«الحضارات» في صيغة الجمع. فـ«الحضارة» في صيغتها الأولية تعني عكس «الهمجية». وقد تم تطوير هذا المفهوم كمقياس يتم من خلاله تقييم المجتمعات (على سبيل المثال: المجتمع المتحضر أفضل من المجتمع البدائي). وقد عاد المفهوم للظهور مع تنامي الجدل القائل بأن هناك حضارة عالمية شاملة تقوم على أساس الهيراركية الأخلاقية والقبول غير المشروط للمعايير العالمية التي تقدمها الليبرالية العلمانية. إلا أن اهتمام هذه الورقة ينصبُّ على «الحضارات» في صيغة الجمع؛ فهناك العديد من الحضارات، كل منها تقدمت بطريقتها الخاصة وهي تتعايش مع بعضها البعض في إطار حضارة واحدة جامعة (Katzenstein 2009.1) تلك الحضارة العالمية أو ما قد يطلق عليه «المجتمع العالمي» يفترض أن يستمد مضمونه ومسلماته، ليس من الحضارة المهيمنة، ولكن انطلاقًا من «أرضية مشتركة بين التقاليد المكونة للحضارات المختلفة» (Cox 1992:141).

التعددية هي السمة الأساسية للحضارات (pluralist)، وتنتج التعددية الداخلية

للحضارات عن تقاليد متنوعة واختلافات وجدالات مختلفة (Katzenstein 2009,1) ولعل تعددية وتعدد الحضارات ينعكس على وجود علاقات وتفاعلات ما بين تلك الحضارات وكذلك على إمكانية وجود صراع بين الحضارات بل داخل الحضارة الواحدة.

لطالما تم إهمال منهج التحليل الحضاري (Civilizational analysis) إلى حد كبير في إطار نظرية العلاقات الدولية، إلا أن صمويل هنتنجتون (١٩٩٣، ١٩٩٦) قد أعاد مفهوم «الحضارات» على مستوى الحوار الأكاديمي. ويمكن الإشارة إلى اتجاهين أساسيين في التحليل الحضاري في أعمال كل من صمويل هنتنجتون (١٩٩٦) وشموئيل أيزنشتات (٢٠٠٢). فمن جانبه، اعتبر شموئيل أيزنشتات (Shmuel Eisenstadt) أن الاختلاف في الثقافة والرؤى يضع الحضارات في مسارات مختلفة نحو الحداثة. الأمر الذي يمكننا من الحديث عن رؤى مختلفة للحداثة (multiple modernities) وعلى الجانب الآخر، أشار هنتنجتون إلى أن الحضارات المتنوعة غير المتجانسة تؤدي إلى «الصراع». وقد قام بيتر كاتزنشتاين (٢٠٠٩)، عند استعراضه لبعض الكتابات المعاصرة التي تناولت موضوع الحضارات، بعمل تمييز تحليلي بين اقتراب دراسة السمات والنزعات الحضارية (dispositional approach) واقتراب دراسة الحضارات كخطاب (approach Discursive) في التحليل الحضاري. يتعامل اقتراب دراسة السمات والنزعات الحضارية (dispositional approach) مع الحضارات كفاعلين لديهم خصائص وسمات وميول ونزعات؛ فالحضارات تتواجد في العالم الحقيقي كمجتمعات ثقافية متماسكة. ويلفت هذا المنهج الانتباه إلى التفاعل بين الحضارات ككيانات ذات خصائص ثابتة، وفي هذا الصدد، يمكن تشبيه الحضارات بالدول وغيرها من المجتمعات السياسية الأخرى الموجودة بحكم وجود توافق مسبق حول القيم الأساسية. ويمكن تحديد الفاعل الحضاري بطريقة موضوعية عن طريق تعيين حدود وخطوط تماس في الفضاء الاجتماعي والثقافي. وتعتبر نظرية الصراع بين الحضارات لصمويل هنتنجتون (١٩٩٣، ١٩٩٦) خير مثال لهذا الاقتراب؛ حيث اعتبر هنتنجتون أن الحضارات كيانات متماسكة، توافقية وقادرة على الفعل.

أما من منظور الاقتراب الخطابي لدراسة الحضارات (Discursive approach)، فتعبر الحضارات عن ممارسات خطابية منطقية؛ فهي تتواجد بوجود معتقدات فردية أو جماعية تتم تعبئتها سياسيًّا لخلق أو تحويل الحدود الاجتماعية. فهذا المنهج يسلط الضوء على التفاعلات الاجتماعية التي تخلق تلك الكيانات الحضارية في المقام الأول، والممارسات التي تدعمها أوتغيرها مع مرور الوقت. وفي هذا الصدد، تتحدد الحضارات بالتقاليد والعمليات والممارسات التي تتم تعبئتها خطابيًّا لخلق الحدود الاجتماعية. إذن، فالفاعل الحضاري هو نتاج لتفاهمات وحوارات تتم ما بين الأفراد المنتمين لتلك الحضارة (intersubjective).

التحليل الحضاري المقصود في هذه الورقة يتبنى ضرورة التحول من دراسة سمات حضارية ثابتة إلى دراسة عمليات حضارية متحركة، ويتناول هذا الاتجاه تحليل الجدالات الداخلية بين أبناء الحضارة الواحدة حول مضمون تلك الحضارة. هذا الاقتراب تمثله الدراسات التي قام بها كل من ب. ت جاكسون (٢٠٠٩) وبيتر ماندافيل (٢٠٠١) اللذان اهتما بالخطاب الحضاري أكثر من الخصائص التنظيمية المزعومة لـ «الحضارات». فقد اعتمدا على ذلك التحليل الحضاري في دراساتهم من أجل تقييم الحجة القائلة بأن السياسات الإسلامية العالمية (global Muslim Politics) ليست «ثورة ضد الغرب» بقدر ما «كانت تمثل طموح ونضال المسلمين من أجل تحقيق التحرر الثقافي وتأصيل الحداثة». وقد أشار روبرت كوكس إلى أن الحضارة الإسلامية «نجحت في إثبات تأثيرها على تشكيل مستقبل أي نظام عالمي» (كوكس ١٩٩٢: ١٤٧). ومن جانبه، رأى ماندافيل أن الإسلام قد قدم البديل غير الغربي الأكثر تماسكًا للحداثة، في مقابل المفهوم الغربي (Mandaville 2001: 68).

بينما تنظر «سوزان باك مورس» للإسلاموية كخطاب سياسي يقدم كنقيض للطريقة التي تم بها تقديم «الحداثة» للمجتمعات الإسلامية. الإسلاموية هي «خطاب معاصر من المعارضة والجدل، يتعامل مع قضايا العدالة الاجتماعية، والقوى الشرعية، والأخلاق، بطريقة تتحدى هيمنة المعايير السياسية والثقافية الغربية». (Buck- Morss 2003: 2).

يتعلق التحليل الحضاري بشكل آخر من أشكال العلاقات الدولية، مثل التفاعل ما بين الحضارات، والسعي نحو تحقيق عالمية أكبر، بحيث تنخرط مختلف الحضارات (الثقافات والأديان) في الجدالات النظرية والسياسية حول المحتوى المعياري وهيكل السياسة العالمية في مرحلة ما بعد الهيمنة الغربية. فقد بات من الواضح أنه إذا كان الهيكل المعياري للسياسة العالمية يهدف إلى خلق عالمية حقيقية وليس مجرد تعزيز نظام عالمي ليبرالي غربي، فإنه يحتاج إلى مشاركة التقاليد والمنظورات الحضارية من جميع أنحاء العالم (Hatzopoulos and Petito 2003:11) ولا تتحقق العالمية إلا كنتاج لحوار حقيقي بين الحضارات، يسمح لمختلف الأصوات بالتعبير عن مطالبهم بحرية، على ألا تمثل الاختلافات الثقافية حاجزاً أمام حقوق متساوية للمشاركة في هذا الحوار والذي لا يتم فيه استبعاد أي موقف أخلاقي. هذا المنظور يتغلب على أشكال القوة والإقصاء المفروضة على الثقافات المختلفة، ويعيد تعريف المفهوم السائد للحداثة، ويتوخى إقامة نظام عالمي ما بعد الهيمنة. ولتحقيق عالمية حقيقية، يقول فاتسلاف هافيل:

> ليس كافيًا أن تُتخذ مجموعة من المبادئ أوالقواعد الأوروبية الأمريكية باعتبارها ملزمة للجميع؛ فالثقافات المختلفة لا تتقاسم إلا ما تعتبره أرضية مشتركة حقيقية (Hatzopoulos and Petito 2003:8).

ولعل التحدي الحقيقي أمام مفهوم العالمية ينبع من حقيقة مفادها أن الخطاب «العالمي» ينشر التعصب العالمي ضد التعددية الثقافية. وقد اعتبر صمويل هنتنجتون، في مقاله «صراع الحضارات»، أنه في ظل النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد الدولة القومية وحدة التحليل الملائمة بحيث برزت الحضارات بوصفها عنصراً فاعلاً رئيسيًّا للتحليل. فقد أصبحت الاختلافات الثقافية مصدراً رئيسيًّا للصراعات؛ حيث «يحمل الناس من مختلف الحضارات وجهات نظر مختلفة حول العلاقة بين الرب والإنسان، بين الفرد والجماعة، المواطن والدولة، الآباء والأبناء، الزوج والزوجة، فضلاً عن اختلاف وجهات النظر حول الأهمية النسبية للحقوق والمسؤوليات، والحرية والسلطة والهيراركية (Huntington 1993:25). يرى هنتنجتون أن الغرب يتميز

بالتأكيد بالتعددية الاجتماعية، وحماية الحريات الفردية والمدنية والفصل بين السلطات الدينية والمدنية (Huntington 1996:70)، في حين نظر إلى «الآخر» باعتباره يمثل العكس تمامًا، وهي الفكرة التي تشير إلى سمو الحضارة الغربية (Hatem 2006:23) ولعل تلك الصيغة التي طرحها هنتنجتون والمتمثلة في «الغرب في مواجهة البقية» تؤكد «استمرار تفضيل الغرب في تعريف «الآخر» .(Hatem 2006:23)

التصور الغربي للعالمية يعتبر الحضارة الإسلامية عقبة تهدد التمدن والحداثة، ومن ثم تم تعريض الإسلام والمسلمين لهجمات مادية وعسكرية .(Hatem 2006:22) وقد أكد هنتنجتون أن الحضارة الإسلامية تعتبر أخطر تحد للغرب. ويؤكد أن الخط الحضاري الفاصل بين الحضارتين الغربية والإسلامية هو المصدر الحالي للصراعات. وتشير ميرفت حاتم إلى أن مشكلة الغرب لا تكمن في تنامي الأصولية الإسلامية فحسب، بل إن مشكلة الغرب مع الحضارة الإسلامية تكمن في الاعتقاد السائد لدى الحضارة الإسلامية بأنها حضارة سامية وعالمية (Hatem 2006: 23).

ويرى «روبرت كوكس» أن البحث عن أرضية مشتركة عالمية في عالم ما بعد الهيمنة الأمريكية «يمكن أن يبدأ بشكل أفضل بمحاولة لفهم وجهات النظر التي ظهرت كتحد للأفكار والممارسات المهيمنة المتبعة في السياسة العالمية. . . فالتقاليد الإسلامية تمثلً «الآخر» في مواجهة الغرب وعلى الرغم من كونها الأقرب فهي في نفس الوقت الأكثر صعوبة في الفهم بالنسبة للعقل الغربي (Cox 1992:142).

ولكن كيف يمكن فهم الحضارة الإسلامية؟ يشير بيتر ماندافيل إلى أن الخطاب النقدي الذي عبر عنه المفكرون الإسلاميون يمكن أن يمثل منطلقًا لفهم الحضارة الإسلامية. فقد أسهمت الأصوات المتفاعلة للمفكرين الإسلاميين في ظهور مجال عام إسلامي عالمي، يؤدي وظيفة سياسية بالغة الأهمية؛ من حيث إنه يوفر مساحة خطابية تمكِّن المسلمين من التعبير عن مطالباتهم المعيارية الخاصة بهم (Mandaville 2001) ويمارس المفكرون الإسلاميون حقهم الإنساني في الاجتهاد (Mandaville 2001)، والذي يعني «التفكير النقدي الحر»، والذي يعتبر «إسلامي ومبتكر» في نفس الوقت (Buck-Morss 2003:10).

يجري حاليًا تطوير نظرية إسلامية نقدية (أو مدرسة فكرية) في العلاقات الدولية، وينبغي لهذه النظرية، مثل النظرية الغربية النقدية، أن تكشف عن صورة القوة المهيمنة من أجل تحقيق الهدف المثالي المتمثل في تحرير وتمكين الإنسان. إلا أنها تختلف عن النظرية الغربية النقدية التي تهمل دور الدين في الدراسة العلمية للعلاقات الدولية.

يجب على النظرية الإسلامية النقدية أن تتحدى دعاوى الهيمنة التي تهدد الاختلافات الثقافية والتي تغذي سياسات الهوية، كرد فعل للجهود التي يبذلها الغرب لتعميم المفهوم الغربي للسياسة والمجتمع (Linklater 1998:47). فالهيمنة العالمية تقوم على أساس «التفاعل بين بناء الهوية الغربية وتمثيل المجتمعات غير الغربية» (Linkater 1998:47) فالغرب يعمل على التمثيل السلبي للمجتمعات غير الغربية من أجل «بناء الهوية الغربية باعتبارها أسمى حضارة ولإضفاء شرعية على مشروعه للهيمنة على العالم» (Linklater 1998:48). ويميل خطاب الهيمنة الغربية إلى الترويج للقيم الغربية على أنها عالمية وموضوعية وطبيعية، في محاولاته لنشر مجموعة من الأفكار والقيم والمعايير التي يسعى أن تكون ملزمة لجميع البشر. وتضع تلك الادعاءات هذه «المعايير» خارج إطار المنافسة السياسية، وتعتبر تلك «المعايير العالمية» الأكثر صحة وأصالة وصلاحية للتطبيق كما تعتبرها فوق مستوى النقد. وغالبًا ما يقلل ذلك الخطاب المهيمن من قدر أية مساع سياسية لا تعمل وفقًا لشروطه الغربية العلمانية.

ويمكن للنظرية الإسلامية النقدية تحدي هذه الادعاءات، من خلال طرح مقاربة بديلة تواجه الفرض غير الديمقراطي لنظام عالمي من قبل الغرب، وتواجه كذلك العنف الاقتصادي والبيئي لليبرالية الجديدة. ويمكن لهذه النظرية الإسلامية أن تكشف الإمكانات الكامنة في النشاط الفكري الإسلامي؛ لإثبات أن الإسلام قادر على التعبير عن منهج بديل مناسب لمطالب الحياة العامة في المجال العام العالمي أو المجتمع المدني العالمي الذي اهتزت فيه هيمنة الخطاب العلماني الغربي. وتعتبر تلك النظرية الأكثر قدرة على مواجهة المنظور الصدامي/ الجهادي والنتائج الوخيمة المترتبة عليه.

في إطار الدراسات الأكاديمية في العلاقات الدولية، يمكن لتلك النظرية الإسلامية النقدية أن تتحدى نظريات العلاقات الدولية السائدة بقوة من خلال تقديم جهود نظرية

مبتكرة لخلق ترتيبات سياسية بديلة (alternative political arrangements) تم تجاهلها والتقليل من شأنها بشكل متعمد في إطار النظريات السائدة للعلاقات الدولية. فنظريًا، فتحت «النظرية البنائية» في العلاقات الدولية المجال للمناهج التي تهتم بدراسة الهوية والثقافة والدين وغيرها من العوامل المؤثرة التي تساعد على تفسير أو فهم للسياسة الدولية، وتسهم النظرية البنائية تجريبيًّا في تفسير ممارسات الاندماج والإقصاء، وكيفية تغير ذلك عبر الزمن. وتعتبر هذه النظرية مهمة في تحقيق «التمكين» (emancipation)، ولا سيما إذا كان المقصود من ذلك تحقيق الاندماج في المجتمع العالمي، وخلق نظام عالمي أكثر عدالة وإنسانية.

يمكن للعلاقات الدولية أن تستفيد من التواصل مع الحضارات غير الغربية والمنظورات الدينية المختلفة إذا كانت تسعى لأن تمثل عالمية حقيقية، وليس مجرد أن تعزز نظامًا عالميًّا ليبراليًّا غربيًّا، عن طريق إشراك التقاليد الثقافية والدينية المختلفة. وهنا يجدر الإشارة إلى الجدل الدائر في حقل العلاقات الدولية، والذي يتحدى النظرية التقليدية للعلاقات الدولية التي تركز على الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية؛ وتهمل دور الدين في الدراسة العلمية للعلاقات الدولية. هذا التحدي ينبع من الاتجاه النقدي في العلاقات الدولية والذي يسعى إلى تخطي محدودية الخيال الوضعي (positivist imagination) في العلاقات الدولية السائدة (mainstream IR) وقد ظل هذا الخيال محدودًا نتيجة لاستبعاد المحاولات النظرية والسياسية المختلفة في العلاقات الدولية لمجرد أنها لم تكن تنطلق من مقولات غربية علمانية. وقد أصبح هذا القصور في نظرية العلاقات الدولية واضحًا في التحليل الحضاري للعالم الإسلامي؛ بما يؤدي في الغالب إلى استنتاجات عنصرية من قبيل أن «الإسلام والمسلمين قد أصبحوا خطرًا على الحرية والحداثة والعالم المتحضر».

ومن هنا، جاء التفكير في تضمين النظرية الإسلامية النقدية في علم العلاقات الدولية كوسيلة لإثراء فهم التحولات العالمية في العلاقات الدولية. فبإمكان المنظور الحضارى أن يعيد تشكيل الإطار النظري والمفاهيمي لعلم العلاقات الدولية. وبالطبع هناك عدد من العوامل التي قد تؤثر على عملية إعادة التشكيل هذه؛ مثل حجم التمويل

المتوفر للبحث الأكاديمي وطبيعة الدراسات العلمية والحقل المعرفي لعلم العلاقات الدولية. وسوف أركز في هذه الورقة على النقطتين الثانية والثالثة بالتحديد. فعلم العلاقات الدولية الذي يدعي العالمية وقدرته على دراسة كافة المشكلات والقضايا العالمية يركز بشكل كبير وأساسي على شكل وحيد من أشكال المجتمعات السياسية وهو الدولة القومية ذات السيادة. ورغم المحاولات العديدة للاهتمام بأشكال أخرى وفاعلين دوليين آخرين مثل الشركات والحركات الاجتماعية عبر الدولية، ظل الاهتمام منصبًّا بشكل أساسي على الدولة وفكرة السيادة والإقليمية (territoriality). وقد يعبر هذا الاهتمام عن حقيقة إمبريقية مفادها أن الدولة بالفعل هي الفاعل الحقيقي والأساسي على الساحة الدولية، وقد يكون ذلك تعبيراً عن قصور أو أزمة في دراسة العلاقات الدولية ناتجة عن دحض أي إبداع نظري.

وانطلاقًا من حالة علم العلاقات الدولية هذه، تقدم النظرية النقدية الإسلامية وفي قلبها منهج التحليل الحضاري محاولة لمعالجة هذا القصور، والتعامل مع أزمة العلاقات الدولية بشكلها التقليدي الوضعي. ويمكن تسكين النظرية النقدية الإسلامية في إطار النظرية النقدية في علم العلاقات الدولية، خاصة ما يعرف بالجدل الثالث (the Third Great Debate) ما بين الوضعية وما بعد الوضعية في العلاقات الدولية. وتنتقد نظريات ما بعد الوضعية أوجه قصور علم العلاقات الدولية في التحليل الذي يرتكز على النظريات الوضعية مثل الواقعية والواقعية الجديدة، بشكل يعجز عن فهم التحولات العالمية والمشكلات والقضايا الحديثة. **وتقوم نظريات ما بعد الوضعية بنقد المنظور السائد لعلم العلاقات الدولية وتلقي الضوء على عدد من الإشكاليات منها:**

- المركزية الدولية (state-centrism) وإهمال أشكال أخرى للمجتمعات السياسية. وقد أكد (Peter Mandaville) الحاجة إلى إعادة تعريف مفاهيم السياسة والمجتمع، وطرح (Mandaville (2001)) الأمة كشكل من أشكال التجمعات السياسية. وقام بدارسة التفاعلات الداخلية للأمة الإسلامية من أجل فهم أعمق لواقع الممارسات الفعلية للعلاقات الدولية للمسلمين. هذه الممارسات حين يتم دراستها بالمناهج الوضعية التقليدية تخلص إلى وصف هذه الممارسات بالإرهاب والتطرف والصدام

مع الغرب. هذا هو التفكير والتحليل السائد في الفكر الغربي. ويؤكد (Mandaville) أنه لو تم الاهتمام والبحث في قضايا أخرى تشغل المسلمين مثل التعليم والمرأة لخرجنا بنتائج مغايرة.

- إهمال الأبعاد الدينية والثقافية والقيمية في الدراسة العلمية للعلاقات الدولية. والدعوة إلى ضرورة إعادة الاعتبار لهذه الأبعاد؛ من أجل زيادة القدرة على فهم ظواهر العلاقات الدولية.

- مركزية الغرب والتركيز على الحضارة الغربية، بحيث يعكس علم العلاقات الدولية الخبرة الغربية مع تجاهل خبرات الحضارات الأخرى. وتدعو النظرية النقدية -خاصة في كتابات (Robert Cox) -الحضارة الإسلامية إلى الإسهام في تطوير الإطار المرجعي للتفاعلات والقيم الدولية من أجل تحقيق عالمية حقيقية.

ومن هنا يجب تأكيد أن النظرية النقدية الإسلامية لا تتطور كبديل لعلم العلاقات الدولية، ولا تتطور بمعزل عن المراجعات التي تطرحها الجماعة العلمية حول العالم، ولكن انطلق مشروع العلاقات الدولية في الإسلام من حالة علم العلاقات الدولية. وحاولت الجماعة البحثية المشاركة في مشروع التحليل الحضاري الإجابة عن التساؤلات الكبرى التي يطرحها الحقل المعرفي محاولة للخروج من أزمته الوضعية التقليدية. ولكن للأسف لا يوجد تنسيق أو تشبيك بين تلك الجهود ونظيرتها حول العالم.

وبناء على ما تقدم، أطرح بعض المقترحات لتفعيل المنظور الحضاري:

- النظر إلى علم العلاقات الدولية كمشروع فكري دائم التطور يسمح بإسهام الحضارات الأخرى، والتأكيد على الطبيعة العالمية لعلم العلاقات الدولية وأهمية الاسترشاد بخبرات الحضارات المختلفة.

- ضرورة تسكين المنظور الإسلامي في إطار علم العلاقات الدولية وتطوراته. فمثلاً يجري حاليًا الحديث عن تنامي أهمية دراسات الأقاليم (regional studies) في إطار التطورات المعقدة التي يمر بها النظام الدولي وظهور فاعلين جدد وعمليات جديدة

تعكس التداخل بين الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية وتعكس تطورات دولية غير غربية (de-westernized global development) والتي يعجز عن تفسيرها المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية.

- ويرى البعض (Voskressenski, 2017) ضرورة تطوير منظورات جديدة لها قدرة على تفسير تفاعلات الأقاليم غير الغربية وطرق استجاباتها للتحولات الدولية.
- ضرورة اطلاع الباحثين المصريين على إسهامات الباحثين الأجانب في النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية وعدم الانغلاق على الذات(١). بمعنى ضرورة البدء بمراجعة وتحليل والاشتباك مع الأدبيات الغربية التي تناولت العلاقات الدولية من منظور إسلامي. وقد يكون ذلك في إطار مقرر دراسي على مستوى الماجستير أو الدكتوراه أو في شكل حلقة نقاش.

يتطلب تفعيل المنظور الإسلامي الخطوات التالية:

التسكين ضمن التطورات النقدية في علم العلاقات الدولية خاصة التي تتعلق بدور الدين والأفكار والتاريخ. كذلك التسكين ضمن الحركة العالمية لتطوير علم علاقات دولية غير غربي (Non-western IR movement)، والتي ظهرت لعدة أسباب منها: تطور أقسام وبرامج تدريس العلاقات الدولية في الجامعات غير الغربية وإنتاجها لمعارف ورؤى تعكس خبرات غير غربية عن العلاقات الدولية، بالإضافة إلى صعود قوى غير غربية لديها القدرة على إعادة تشكيل التفاعلات الدولية تقوم بطرح رؤى بديلة لمستقبل النظام الدولي، وبالتالي ينعكس ذلك على دراسة العلاقات الدولية من حيث الموضوعات والاقترابات.

---

(١) انظر على سبيل المثال:

- Amitav Acharya, and Barry Buzan, eds. Non-Western international relations theory: perspectives on and beyond Asia. Routledge, London, UK. ISBN 9780415474740, 2010.
- Alexei Voskressenski, Non-western theories of International Relations: conceptualizing world regional studies, Palgrave Macmillan. 2017.

ومع ذلك تظل الهيمنة الغربية على دراسة العلاقات الدولية نتيجة غياب التواصل بين الجماعة العلمية الغربية وغير الغربية في حقل العلاقات الدولية، بالإضافة إلى ضعف الموارد والتمويل. وهنا أقترح الإعداد لـ(panel) في إطار International studies Association) لتعريف الجماعة العلمية الغربية بما تم إنجازه في المنظور الإسلامي للعلاقات الدولية، يشارك فيها عدد من الباحثين الذين شاركوا في هذا المنظور، والباحثين المهتمين بتطوير منظور غير غربي في علم العلاقات الدولية. طرح المنظور للنقاش العالمي من شأنه أن يثري هذا الجهد ويساعد في تشكيل أجندة بحثية جديرة بالاهتمام.

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفاعل مع الحركة البحثية في الخارج التي قامت بتطوير ثلاثة تصنيفات للنظريات الإسلامية للعلاقات الدولية وهي النظرية الكلاسيكية والنظرية الإصلاحية والنظرية الثورية، ويمكن الإشارة هنا إلى درجة التشابه بين هذا التصنيف والتصنيف السائد في علم العلاقات الدولية والذي يصنف النظريات إلى كلاسيكية (النظرية الواقعية) وإصلاحية (النظرية الليبرالية) وثورية (النظرية الماركسية)(*).

من مراجعة الأبحاث التي تم إعدادها، والتي تحاول «إدماج» المنظور الإسلامي في العلاقات الدولية تظل العلاقة بين القيم والمقاصد المستوحاة من الشريعة وأثرها على العلاقات الدولية غير واضحة. كما أنها لا تقدم إسهامات عملية لصانع القرار تمكنه من التفسير وطرح بدائل للسياسات (الدور الأساسي للنظرية).

التعامل مع النصوص الشرعية بطرق مبتكرة (creative)، بمعنى الرجوع إلى الشريعة والمقاصد واستخراج قيم عالمية صالحة للعصر، وطرح رؤية جديدة للعلاقات الدولية والنظام العالمي قابلة للتطبيق، أي تطوير نظرية عالمية على غرار نظرية ابن خلدون. ويمكن في هذا الصدد مراجعة الجهد المبذول في تطوير مفهوم الوسطية والتعايش في تحديد العلاقة بين الدول والحضارات، وكذلك مفهوم «الحضارات المفتوحة» (open civilizations) والذي يتخذ من الحضارة الإسلامية نموذجًا في

(*) راجع تعقيبات الأساتذة المشاركين بالحلقة النقاشية على هذا التصنيف وأسباب رفضهم له. (المحررتان).

الانفتاح على الحضارات الأخرى والاقتباس منها بما يجدد ويقوي النظم السياسية والاجتماعية داخل الحضارة الإسلامية (Nassef Manabilang Adiong).

فمثلاً يمكن دراسة تاريخ التفاعلات الدبلوماسية في الإسلام، أو دور الدين كمحرك للسياسات الخارجية للدول الإسلامية، واستخلاص مقولات مقارنة صالحة للتعميم (comparable and generalizable).

الأخذ في الاعتبار أن العلاقات الدولية ليست مشروعًا أحاديًّا ولكن حقل معرفي أو ساحة فكرية تتعدد فيها الإسهامات، والنظرية الإسلامية ما هي إلا إضافة لهذه الساحة الفكرية أو المجال المعرفي. وأن النظرية الإسلامية لا تعني العزلة أو الانفصام عن الحقل الأم ولكن الإسهام في علم العلاقات الدولية وتطويره.

والوعي بأن العداء الشديد لكل ما هو غربي وتبني منظور صدام الحضارات في إعداد بحوث يمثل عقبة أساسية في طريق تطوير نظرية إسلامية عالمية وتفعيل المنظور الحضاري.

الانتقال من مرحلة دراسة العلاقات الدولية في الإسلام إلى تقديم مجموعة من الأفكار والمقولات التي يمكن أن تؤثر على العلاقات الدولية على المستوى النظري والتطبيقي، وعدم الاقتصار فقط على العلوم الشرعية والاستعانة بعلم الاجتماع والدراسات الإسلامية والعلوم السياسية. (انظر دراسة Peter Mandaville) عن مفهوم الأمة الإسلامية والذي قام بتطويره بالاستعانة بعلم الاجتماع).

التأكيد على الأهداف، وهي الاشتباك مع ونقد النظرية الغربية وتحدي الأسس والمنطلقات الفكرية التقليدية الغربية للعلاقات الدولية كحقل معرفي؛ من أجل إحداث تحول عالمي حقيقي في دراسة وممارسة العلاقات الدولية؛ عن طريق تقديم رؤى متنوعة وتحليلات نقدية من أجل مجال معرفي متوازن لا يوجد فيه مركز (الغرب) يحتكر الإسهام العلمي والتنظير وتحديد الإشكاليات وهامش (الآخر) تغيب إسهاماته وخبراته عن المجال المعرفي.

الحرص على العلمية موضوعيًّا وإجرائيًّا؛ حتى لا يتحول المنظور الإسلامي إلى مجرد

تعصب لنسق عقيدي بشكل لا يشجع على الاشتباك العلمي معه. المشروع هو جزء من حركة عالمية تهدف إلى عولمة العلاقات الدولية (global international relations) عن طريق توسع الحدود التي وضعتها تقاليد النظرية الغربية للعلاقات الدولية من أجل إدماج جميع التفاعلات الإنسانية التي تحدث عبر الحدود المحلية (human interactions beyond their localities) وإضافة اقترابات جديدة لفهم تلك التفاعلات الدولية.

القدرة على تطوير معرفة جديدة يمكن الاستفادة منها بغض النظر عن الانتماء الحضاري والقومي. وفي هذا الصدد أقترح ضرورة مراعاة اللغة المستخدمة بشكل يساعد على الفهم والتفاعل، وتبني إطار تحليلي غير استثنائي (anti-exceptionalist approach) عن طريق التأكيد على القيم الجامعة والمشتركة مع الحضارات الأخرى؛ من أجل الوصول إلى منظور عالمي وليس استثنائيًّا. إحدى الدراسات علقت على مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وقالت إن المشروع:

"did not advance any form of dialogue with the Western IR instead he exclusively made the study of "international" deeply Islamic with all theological citations from the Qur?an, Sunnah and Hadith of the Prophet."

كما قال جون ترنر (Turner, 2012):

"the "Islamic International Relations is not a concept of how states interact with each other but, rather, a concept of world order that focuses on the relations between the Muslim and the non-Muslim spheres.'41 This line of thought is intellectually uncomfortable because the premise is that Muslims have their own version of world order which primarily focuses only on relations between Muslims and Others. This argument echoes an orientalist pejorative, or more so of an occidentalist.

If the international system is based only on the interaction between Muslims and Others, then it automatically assumed that Islam holds universal message and values which may irritate Others"

وفي الختام، أود التأكيد على أن السياق العالمي يقدم العديد من الفرص أمام تفعيل المنظور الحضاري؛ في شكل الحركة العالمية لتطوير منظور غير غربي في العلاقات الدولية، والدراسات التي مهدت الطريق لعودة دراسة دور الدين في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى التطورات الدولية التي ساعدت على النظر إلى الإسلام كأحد العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وما يعرف بتنامي ظاهرة «الإرهاب الإسلامي» وأطروحة صراع الحضارات.

وهناك تزايد مستمر في عدد الباحثين المهتمين بدور الدين في العلاقات الدولية، وهناك قسم خاص في جمعية الدراسات الدولية (International Studies Association) تحت اسم (REL) (الدين والعلاقات الدولية) تم إنشاؤه في عام ٢٠١٣. بالإضافة إلى أن العلاقات الدولية في مرحلة إعادة تشكيل في ظل التحولات الدولية مما يستدعي تطوير قيم جديدة ملائمة لطبيعة القضايا والمشكلات الدولية المعاصرة. ويمكن الاستفادة من طبيعة علم العلاقات الدولية من حيث الحدود والمحتوى دائم التغير، بالإضافة إلى تعدد المنظورات وتنوع الآراء الخاصة بالفاعلين الدوليين ومستويات التحليل.

المنظور الحضاري يمثل محاولة لإعادة النظر في مجال النظرية السياسية الدولية؛ بحيث تصبح أكثر قدرة على فهم وتحليل الظواهر الدولية. كما أنه يقدم قيمة علمية مضافة تسهم في تقديم رؤية جديدة هي نتاج النقد والتطعيم بين النظرية الإسلامية ونظائرها الغربية المعاصرة.

علم العلاقات الدولية كما هو قائم يسمح بتعددية في النظريات، ويسمح بالكثير من العمل الخلاق في ظل التحولات التي يشهدها علم العلاقات الدولية، وهذا التعدد

لا يعني إحداث انقطاع عن الحقل المعرفي الذي ننتمي إليه.

المراجع:

1- Adiong, Nassef Manabilang. 2017, Possibility of Islamic Theory of International Relations.

http://web.isanet.org/Web/Conferences/HKU2017-s/Archive/1ddc8830-ef98-41e3-84da-d2e6f4feac5f.pdf

2- Anderson, Benedict. 1991. Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism. New York: Verso Publishers.

3- Appadurai, Arjun. 1996. “Sovereignty without Territoriality: Notes for Postnational Geography. “In The Geography of Identity, ed. Patricia Yaeger. Ann Arbor: University of Michigan Press, 40-58.

4- Barlas, Asma. 2005. “Globalizing Equality: Muslim Women, Theology, and Feminism. “In On Shifting Ground: Muslim Women in the Global Era, ed. Fereshteh Nouraie-Simone. New York: The Feminist Press.

5- Buck-Morss, Susan. 2003. Thinking Past Terror: Islamism and Critical Theory on the Left. New York: Verso.

6- Cox, Robert W. 1981. “Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory.” Millennium: Journal of International Studies 10 (2): 126-155.

7- Eisenstadt, S.N. (2002). Multiple Modernities. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

8- Hatem, Mervat. (2006). “In the Eye of the Storm: Islamic Societies and Muslim Women in Globalization Discourses.” Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East 26(1): 22-36.

9- Huntington, Samuel (1993). “The Clash of Civilizations?” Foreign Affairs 72(3): 21-49.

10- Huntington, Samuel.(1996). The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York: Touchstone.

11- Linklater, Andrew. (1998). The Transformation of Political Community: Ethical Foundation of the Post-Westphalian Era. Columbia: University of South Carolina Press.

12- Mandaville, Peter (2001). Transnational Muslim Politics: Reimagining the Umma. London: Routledge.

13- Mandaville, Peter. (2007). “Globalization and the Politics of Religious Knowledge: Pluralizing Authority in the Muslim World.” Theory, Culture and Society 24(2): 101-115.

14- Petito, Fabio and Pavlos Hatzopoulos, ed. 2003. Religion in International Relations: The Return from Exile. New York: Palgrave Macmillan.

15- Price, Richard and Christian Reus-Smit. 1998. “Dangerous Liaisons” Critical International Theory and Constructivism.” European Journal of International Relations 4(3):259-294.

16- Sharify-Funk, Meena. 2003. “Overcoming Barriers: The Role of Critical Islam in Empowering Muslim Women.” Presented at the Fourth Annual Conference of the Center for the Study of Islam and

Democracy, Washington, D.C.

http://www.islam-democracy.org/4th_Annual_Conference-Sharify-Funk_paper.asp, (14 January, 2004).

17- Turner, John. 2012. "Uncovering an Islamic Paradigm of International Relations." Edited by Christopher Flood. In Political and Cultural Representations of Muslims: Islam in the Plural, 12. Leiden: Brill.

●●●

في إشكاليات تطبيق وتفعيل منظور حضاري إسلامي في البحوث والرسائل العلمية

د.أميرة أبو سمرة(*)

يتكرر اللقاء... اجتمعنا من قبل وها نحن نجتمع مرة جديدة.. فلماذا الدعوة؟ ما الهدف من اللقاء وما الغاية؟ أهي الذكرى لعلها تنفع مؤمنين بانتماء حضاري قد تشغلهم ملاهي الحياة عنه؟ أم تراها دعوة للتذكرة بأننا لسنا وحدنا... أننا أخوة يشد بعضنا عضد بعض؟ أهي لحظة عتاب على تقصير في حق انتماء حضاري جمعنا أم لحظة احتواء قبل أن تتفرق بنا السبل فنفقد البوصلة وتزوغ الأبصار... هي بالتأكيد لحظة تأمل وأمل يتجدد... نطرح فيها على النفس سؤالاً جامعًا: ماذا بعد؟

أول عهدي بمنظور حضاري إسلامي؛ طالبة تجلس في قاعات السنة التمهيدية للماجستير (٢٠٠١) تستمع بانبهار إلى تلك القامة التي متى حضرت حضر معها مزيج غريب من الرهبة والألفة؛ أ.د. نادية مصطفى. أذكر جيدًا كيف كنا نتهامس على مدار العام الدراسي «ما هو إذًا منظور حضاري إسلامي؟»، «متى ستفصح أستاذتنا عن خصائصه، شغف وقلق يجعلاننا نترقب ما سنستمع إليه؛ أترانا سنفهمه؟ أما هي فتتحرك بتؤدة وثبات غير مبالية بعجلتنا لترسم لنا معالم تطور جدال منظورات علم العلاقات الدولية ونظرياته الغربية؛ منهاجية سيظل كل حديث عن منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية محتفظًا بها لأعوام تلت، فلا يتحدث أحدهم عن منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية إلا وقد اشتبك مع مقولات علم العلاقات الدولية في نسخته الغربية أولاً.

خرجت من عامي هذا بكنز، وجدت فيه ضالة منشودة، فيالسعادتي الآن وقد عرفت أن فرع العلوم السياسية المفضل لدي -العلاقات الدولية- يمكن دراسته مجتمعًا مع ما هو

(*) مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
مهتمة بنظرية العلاقات الدولية من منظورات مقارنة وبالنظرية السياسية الدولية والفكر السياسي الدولي، أعدت رسالتها للماجستير حول الأبعاد المعيارية لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، ورسالتها للدكتوراه حول مفهوم العالمية من رؤى نظرية مقارنة.

إسلامي، ها قد صورت لي حماسة الشباب أن قد مَنَّ الله عليّ بفتوح العارفين. وحين جلست لأشارك أستاذتي -أ. د. نادية مصطفى- هذه السعادة وأفاتحها في رغبتي في أن أعدّ رسالة الماجستير في هذا المجال للمرة الأولى نظرت لي نظرة هادئة لا تخلو من التحدي قائلة ما معناه: «كلكم بتقولوا كده». كانت تعلم كم بالطريق من صعوبات، كانت تعرف يقينًا كم العلم والجهد المطلوبين للمشاركة في بناء منظور حضاري إسلامي، وكانت تتوقع ربما حجم الانتقادات التي ستلقاها رسالة ماجستير تبحث عن القيم في أطروحات نظرية في العلاقات الدولية، لعلها ملت من سماع عبارات كتلك التي أسمعها إياي أساتذة أفاضل ناقشوا خطتي البحثية للماجستير حينها: «لا أعلم ما فائدة مناهج البحث التي ندرسها إياكم إذا كنتم لم تلتزموا بها في نهاية الأمر وستخرجوا علينا بمثل هذه الأبحاث»، «لم أسمع بمثل هذه الأمور في العلاقات الدولية أبدًا من قبل»، «أمن أجل مثل هذا الموضوع تهدرين ثلاثة أعوام من حياتك؟».

ولم أهدر ثلاثة أعوام من حياتي، وإنما أنفقت ستة أعوام كاملة لأتم رسالة ماجستير تعلمت معها الكثير:

تعلمت أن الحق ضعيف ما لم يجد صاحبًا قويًّا يدافع عن هذا الحق، وأعلم اليوم يقينًا أنه لولا استبسال أ. د. نادية مصطفى ومعها أ. د. سيف الدين عبد الفتاح (ومن ورائهما مجموعة من الأساتذة من ذات التوجه) في الدفاع عن المنظور وأبنائه ما اكتمل لأحدنا عمل، فكنا نجد لديهما دعمًا علميًّا ونفسيًّا لولاه لاستبدل الكثيرون منا الطريق.

تعلمت أن الطموح والشغف وحدهما غير كافيين لبناء منظور حضاري إسلامي؛ فرغم كل شغفي وطموحي لم أنجز ذلك الشق الحضاري الإسلامي الذي كنت قد بدأت متحمسة لإنجازه، فتعلمت أن فقه التحيز مسألة، أما فقه المراجعات وفقه البناء فمسألتان أخريان.

جاءت رسالة الدكتوراه عن مفهوم العالمية كدراسة مقارنة في إسهامات نظرية نقدية في سياق أقل عداء للمشروع الحضاري الإسلامي. أنصفنا الواقع الدولي كما أنصفتنا

تطورات نظرية العلاقات الدولية، فلم يعد من الممكن لأحدهم ادعاء عدم أهمية الالتفات إلى الديني أو الحضاري أو القيمي، ولم يعد من الممكن لأحدهم ادعاء أن عدم الرضا عن السائد والمهيمن في العلم هو دليل انغلاق الطرح الإسلامي على ذاته، فغير الراضين أصبحوا منتشرين بطول الأرض وعرضها. اكتسب المنظور شرعية «كوهنية» -نسبة إلى (Thomas Kuhn)- فها هو الواقع يثبت محدودية قدرة المنظورات القائمة على التفسير والتحليل فيخلخل الأرض تحت أقدامها ويأذن للمنظور المنافس ببدايات الظهور.. لم تكن المسألة ضربة حظ ساقها القدر للمشتغلين بالمنظور الحضاري الإسلامي، بل كان الواقع والعلم يبرهنان على دقة ملاحظات وانتقادات رصدها الجيل المؤسس للمنظور؛ حيث استحالة استمرارية احتكار المشروع الغربي للعلمية والموضوعية والعالمية.

ولكن مرة أخرى اصطدمت الطموحات بصخرة الواقع، أنهكتني قراءة النقدي الغربي حتى تمنيت لو اكتفيت به، رفضتْ أ.د. نادية مصطفى استسلامي وأصرت على أن أستكمل المسير هذه المرة، استنهضتني كما استنهضتني مرات ومرات.

أتساءل بين نفسي: أكان من الممكن للمنظور أن يولد وأن يستمر دون حاضنته البشرية أو فلنقل قاطرته البشرية؟ الإجابة قطعًا بالنفي. ومن هنا تتبدى خطورة الوضع الراهن... لا نسأل عن آباء وأمهات غيبهم الموت مثل أ.د. حامد ربيع وأ.د. منى أبو الفضل؛ فهؤلاء اختارهم ربي إلى جواره ولا راد لقضائه، إنما نسأل عن علامات على الطريق غيبت قسرًا وقهرًا مثل أ.د. سيف الدين عبد الفتاح ود. هبة رؤوف في سياق وعلى نطاق غير مسبوق من تجريف العقول والعقول الإسلامية تحديدًا. نسأل عن متخصصي الفكر السياسي الإسلامي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذين غابوا واحدًا تلو الآخر -بعضهم غاب طوعًا، ولكن كثيرهم غاب كرهًا ويؤلمنا فراقه- ليبقى تخصص الفكر السياسي بالكلية بلا متخصص واحد يجمع بين دراسة العلوم السياسية والعلوم الشرعية، وتبقى مادة الفكر السياسي الإسلامي -المادة الوحيدة التي تحمل صفة «الإسلامي» في قسم العلوم السياسية- لقيطة لمن يلتقطها.

وبفضل ومنة من الله ومن أستاذتي الفاضلة من بعده اكتمل الإطار المقارن للرسالة، وإن كان من مصادر إسلامية ثانوية.

لم تكن الإضافة هذه المرة هي الكشف عن تحيزات حضارية كامنة خلف أطروحات غربية ادعت العالمية والموضوعية والحياد فحسب، فقد رسمت في حدود قدراتي شديدة التواضع خريطة لمراجعات معرفية ووجودية ومنهاجية قدمها منظور حضاري إسلامي مشتبكًا فيها مع مسلّمات ومقولات العلم الأساسية، وتوقفت عند مساحات تلاق عديدة جمعت الحضاري الإسلامي بإسهام نقدي غربي - اهتم بدوره بالقيمي والأخلاقي والثقافي، وبالاتصال بين الشعوب وضمانات عدالة هذا الاتصال، وبالكلية في التحليل حيث كسر الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج، وبين المادي وغير المادي، وبين الاجتماعي والسياسي، وبين القيمي والعلمي وغيرها من الثنائيات؛ فلسنا وحدنا في هذا الكون نبحث عن مساحات تغيير لواقع دولي غير عادل أو عن منجى من حداثة موحشة متوحشة، لكننا ولا شك مختلفون؛ اختلاف خصوصية وتنوع، اختلاف فرضه اختلاف الرؤية للوجود والنسق المعرفي المنبثق عنها على نحو يقود بإصرار إلى القول بأن هناك «طريقة أخرى للتفكير في كل شيء». وأدعي أن أحد مواطن قوة منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية هو إصراره على خصوصية طرحه في مواجهة كل هؤلاء المتعالين الذين يدعون «عالمية» أطروحاتهم.

خبرتي البحثية المحدودة تثبت إذًا أنه ليس من الإنصاف القول بأن منظور حضاري إسلامي هو منظور منفصل عن العلم، أو أن مراحل تطور منظور حضاري إسلامي جاءت منبتَّة الصلة عن مراحل تطور منظورات سائدة وأخرى نقدية في علم العلاقات الدولية، أو أنه منظور استعلائي يسير غير ملتفت لخبرات بشرية غربية وغير غربية - فهو في واقع الأمر يستمد الكثير من مشروعيته من الالتفات إلى هذه الخبرات والاشتباك معها- أو أنه منظور جامد لم يمر بمراحل تطور عبر أجياله. كل هذا ليس من الإنصاف! فإذا كان مشروع العلاقات الدولية في الإسلام -المشروع التأسيسي

للمنظور- قد جعل من الرؤية الإسلامية بطبيعة الحال محوراً لاهتمامه، وإن كانت الكتابات فيه لم تخلُ على سبيل المثال من اشتباك مع القيم كما قدمتها الدراسات الغربية ولا من نقد لمداخل التحليل التاريخي الغربية ولا من نقد لتجاهل موضع الأمة الإسلامية من النظام الدولي في دراسات التاريخ الغربية، إلا أن الرؤية الإسلامية كانت هي ركيزة المشروع ومركز اهتمامه، فاستأثرت بطبيعة الحال بنصيب الأسد من عمل بحثي انقسمت أجزاؤه ما بين دراسة أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية في الإسلام، وما بين دراسة العلاقات الدولية كما يمكن استنباطها من الأصول الإسلامية؛ من القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين، وما بين دراسة العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، وأخيراً -في مرحلة لاحقة- دراسة العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي.

يختلف المشروع المؤسس، المشروع الأم، عن مشروعات تولّدت عنه وسارت في حماه، التفتتْ إلى واقع المسلمين وقضاياهم في عالم متغير كحولية أمتي في العالم على سبيل المثال أو مشروعات انطلقت بالأساس من منطلق الرغبة في الاشتباك مع العلم الغربي ومراجعته كما في مجموعة الرسائل العلمية التي حوتها ثلاثة مجلدات «العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة»، تلك المجلدات الضخمة التي جمعت ملخصات لمعظم -وليس كل- ما أشرفت عليه أ.د. نادية مصطفى من رسائل في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت مظلة منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية. آثرت لذلك أ.د. نادية مصطفى في تحريرها للمجلدات الضخمة أن تقسم أجزاءها ما بين المفاهيم والفواعل والعمليات الدولية واقترابات منهاجية واتجاهات نظرية ما بعد وضعية وما بعد واقعية وقضايا؛ تقسيمة يألفها دارس العلاقات الدولية بمدارسها الغربية.

خرج العمل في صورة جماعية وإن لم يعمل المشاركون فيه جماعيًّا، غلب على الدراسات الحس الحضاري، بينما أسهمت كل الدراسات بالكشف عن تحيزات للخبرة والرؤية المعرفية الغربية، أفردت بعض الدراسات فقط مساحات منفصلة للكشف عن

مقولات وافتراضات منظور حضاري إسلامي، مستعينة في ذلك في الغالب بمصادر إسلامية ثانوية. كانت محدودية العلم بالعلوم الشرعية عائقًا أساسيًّا أمام البناء من مصادر أصلية!

عمل الجميع متأثرين بـ«منهاجية» منظور حضاري إسلامي، فتأثر الجميع بالرؤية المعرفية الإسلامية؛ بتكاملية أبعاد التحليل ومستوياته وبرفض إمكانية الفصل بين القيم والواقع، وباستحضار منطق القراءتين -حيث لا تعارض بين العقل والوحي، وغيرها من سمات وخصائص كبرى للرؤية المعرفية، أما «المناهج»- اقترابات البحث ذاتها- فجاء معظمها -إن لم يكن كلها- غربي غير ذي خصوصية إسلامية. فدرست الدولة القومية والأحلاف والقوة والحرب العادلة ودرس التغير في النظام الدولي والتغير في السياسة الخارجية وغيرها من المسائل بخطوات «منهجية» مستمد أغلبها من المناهج الغربية. ليس هذا نقدًا بقدر ما هو ملاحظة بديهية في ضوء ما سبقت الإشارة إليه من أن هذه الدراسات كانت تتحرك بدافع الاشتباك مع أطروحات نظرية غربية بكل ما تنتجه هذه الأخيرة من أدوات للفهم والنظر على مستوى المفاهيم ومناهج البحث وإشكاليات الدراسة والنظريات. أما «مناهج البناء» فلم يشتبك معها أحد من الباحثين في المجلدات الثلاثة إلا فيما ندر، لم يخبرنا أحدهم كيف تفكك المفاهيم ويعاد تركيبها وفق منهج إسلامي، ولم يخبرنا أحدهم كيف نتعامل مع خلاف فقهي حول مسألة القوة واستخداماتها على سبيل المثال، ولم يخبرنا أحدهم أي خلاف فقهي يعتد به أو كيف نقرأ السيرة أو متى نحتكم إلى الخبرة التاريخية الإسلامية؟ وغيرها الكثير. . تتناثر الكتابات حول هذه المناهج، وإن لم يستعن بها أينا، اللهم إلا أحمد شوقي في مرحلة تالية على نشر الكتاب في رسالته للماجستير. تتجدد في ضوء هذه الملاحظة أهمية دراسة محورية في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام عن المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، تشارك في كتاباتها أ. د. سيف الدين عبد الفتاح وأ. د. عبد العزيز صقر وأ. د. أحمد عبد الونيس شتا وأ. د. مصطفى منجود تستحق إعادة الطبع والنشر وربما المزيد من التفصيل لأهميتها الكبرى في هذا السياق.

إن غياب مناهج البحث الواضحة ليعد من أصعب العقبات التي تحول دول تشغيل الاتجاهات النقدية الغربية في العلاقات الدولية. يطور النقديون الغربيون لأجل هذا مناهجهم البحثية، استكفوا من حديث عام عن أهمية النظر الانعكاسي (reflexivist)، بدأوا يشرحون لقرائهم المبتدئين كيف يسألون أسئلة الفهم لا أسئلة التفسير، وكيف يجيبون عنها إجابات تتجاوز التفكيك بغرض الكشف عن التحيزات إلى التركيب وبناء تصورات بديلة[١]. تبدو المهمة أسهل بالنسبة لمنظور حضاري إسلامي، فرغم ما تحمله مناهجه من اختلاف عن المألوف في العلم، إلا أنها متوفرة فقط بحاجة إلى إعادة التذكرة بها.

ظلت المراجعة النقدية الغربية لعلم العلاقات الدولية شغلاً شاغلاً لي منذ حصولي على الدكتوراه في عام ٢٠١٤، تارة أقرأ في أدبيات نقدية ما بعد علمانية وتارة أقرأ في أدبيات التنظير القيمي، وتارة أقرأ في أدبيات ما بعد الاستعمار؛ تزيدني هذه القراءات إدراكًا لأهمية منظور حضاري إسلامي: تتشارك الاتجاهات النظرية النقدية المختلفة على تنوع محاور نقدها للنظريات السائدة والمهيمنة، تتشارك كلها في رفضها لمبدأ حياد الواقع ووجوده بشكل مستقل عمن يسعى لفهمه، وتتشارك كلها للأسف في أنها تقود إلى «اللامكان». إطلالة سريعة على أدبيات ما بعد العلمانية ربما تشرح ما أعنيه.

لا تجتمع الأدبيات ما بعد العلمانية على منهج ولا تجتمع على تعريف، وإنما تجتمع على أن العلمانية هي سمة محددة ومعرفة لحقل العلاقات الدولية وليست مجرد واحدة من متغيراته، وأن هناك أزمة ما تتولد عن احتكار العلمانية لحق إنتاج المعرفة. عدا ذلك تقف أدبيات ما بعد العلمانية حائرة: أحيانًا تناقض ذاتها؛ تبحث عن مخرج من مركزية أوروبية وعالمية أوروبية وعلمانية أوروبية فتفيق حبيسة فهم حضاري أوروبي للعالم وللدين وللعالمية، فتعود الكتابات ما بعد العلمانية لتنتقد الكتابات ما بعد العلمانية؛ في ظاهرة باتت هي سمت نظرية العلاقات الدولية: مراجعة المراجعة.

---

(١) راجع على سبيل المثال:

Gilberto Cavalho Oliveira, Reconstructive Methodology and Critical International Relations, Contexto Internacional, Vol. 40 (1), Jan/Apr 2018, pp. 9-28

أحيانًا تستغيث أدبيات ما بعد العلمانية؛ تطالب بفتح الطريق أمام تعددية حقيقية لا تستتر خلفها أطماع في التأسيس لعالمية تنميطية، تدعو الأدبيات إلى توسيع دائرة الاهتمام بما بعد العلماني غير الغربي خروجًا من أزمة التصور الوستفالي للتنظيم السياسي، وتتساءل: ما هي حدود قدرة الأديان على تجاوز مشكلات الطبقة والعنصر والقومية على نحو ربما يقود إلى ليبرالية ديمقراطية أفضل، وتتساءل عن إمكانية أن يلعب الإيمان دور الرابطة الأقوى والأقدر على توحيد أعضاء المجتمعات السياسية المختلفة حول مصلحة مشتركة، فتعود التساؤلات عادة بلا إجابة، فأغلب غير الغربي لا زال يؤكد بدوره أهمية أن يلتفت الغرب إليه وإلى مصالحه وتاريخه وفكرة وإسهاماته، ولكن دون أن يبلور إجابات متكاملة.

لا يلعب منظور حضاري إسلامي إذًا دور الناصح الأمين فحسب، فهو ليس مجرد ضمير يقظ لهذا العالم العربيد، وإنما يقدم المنظور إجابات صريحة على مشكلات معرفية أصيلة تقف أمامها أدبيات العلاقات الدولية التي تبحث عن عالمية حقيقية عاجزة، فهم وإن تحدثوا عن غير الغربي لا يستطيعون أن يتحدثوا بلسانه، فيصل بحثهم إلى طريق مسدود لا يتقدم ما لم تكن هناك مشاركات حضارية غير غربية جادة تستفيد من مساحات الحركة الجديدة المفتوحة أمامها، فتخبر العالم كيف تفهم هي القيم والدين والاستعمار والسياسة! يقدم المنظور إجابات صريحة على مشكلات دولية معقدة؛ يقدم إجابات عن أسئلة الأزمات الاقتصادية العالمية، وعن أسئلة البيئة وشح الموارد، وعن أسئلة اللجوء والهجرة، وعن أسئلة الصدام والصراع بين الحضارات، وعن أسئلة السلم وعدالته وغيرها الكثير.. ويقدم تحليلات أعمق للسياسة الخارجية الأمريكية والتركية والإيرانية وأدوار الفواعل عبر القومية وغير الدولية، والأبعاد الحضارية للعمليات الدولية، إلخ... يتصدى منظور حضاري إسلامي لمهمة لا يتصدى لها الكثيرون ولا يتصدى لها أحد من داخل الدائرة الحضارية الإسلامية، ليس بهذا الشكل النظري المتكامل على الأقل.

ينفرد منظور حضاري إسلامي بموقعه كمنظور إسلامي متراكب المقولات من داخل علم العلاقات الدولية، أما ما يخرج عن نطاقه من كتابات تجمع بين الإسلام وبين «نظرية» العلاقات الدولية لا يزيد على كونه بضعًا من إسهامات متفرقة؛ أغلبها يؤكد أهمية الالتفات إلى الإسهام الإسلامي في العلاقات الدولية، وبعضها يؤكد أهمية القبول بخصوصية الرؤية المعرفية الإسلامية. يبرز في ذهني على سبيل المثال فصل مهم لمصطفى كمال باشا عن الرؤية المعرفية الإسلامية وعمق اختلافها مع الرؤية الليبرالية الحاكمة في العلاقات الدولية(١). تبرز في ذهني كذلك محاولة محدودة الإمكانات من (John Turner)للتأكيد على أن الإسلام يقدم نظرية متكاملة في العلاقات الدولية تتجاوز مجرد جعله موضوعًا مهمًّا أو شيقًا للدراسة في العلاقات الدولية. قرأ (Turner) الطرح الإسلامي في العلاقات الدولية على اعتباره طرحًا نظميًّا يقدم تصورًا نظريًّا عن علاقة المسلمين ببعضهم البعض وعلاقتهم بغيرهم، ولكن أغفل (Turner) ما يمكن أن تقدمه الرؤية الإسلامية للعالمين(٢). بالمثل بدت محاولة (Mohammad Abo Kazleh) لنقد الرؤية التقليدية للعلاقة بين المسلمين وغيرهم بحثًا عن تأصيل جديد للعلاقة بين المسلمين وغيرهم وعن نظرية إسلامية «جديدة» في العلاقات الدولية (٣) كمحاولة قزم إذا ما قورنت بعمل العملاق أ. د. أحمد عبد الونيس -رحمة الله عليه-

(1) Mustapha Kamal Pasha, Liberalism, Islam and International Relations, in: Branwen Gruffydd Jones (ed.), Decolonizing International Relations, (Rowman and Littlefield Publishers, 2006), pp. 65-88.

(٢) راجع:

-John Turner, "Islam as a Theory of International Relations?", e-IR, 2009, Link: https://www.e-ir.info/2009/08/03/islam-as-a-theory-of-international-relations/

- John Turner, "Uncovering an Islamic Paradigm of International Relations", in: Christopher Flood, Stephen Hutchings, Galina Miazbevich and Henri Nickels (eds.), Political and Cultural Representations of Muslims: Islam in the Plural, (Series: Muslim Minorities, Volume: 11. Leiden: Brill, 2012), pp 11-23

(3) Mohammad Abo-Kazleh, Rethinking International Relations Theory in Islam: Toward a more adequate approach, Alternatives, The Turkish Journal of International Relations, Vol. 5, no. 4, 2006, pp 41-57

في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام(١). أما (Shahrbanou Tadjbakhsh) فرصدت كيف يتيح اختلاف الرؤية الإسلامية للعالم لهذه الرؤية أن تولد تصورًا نظريًّا مختلفًا ومتمايزًا في العلاقات الدولية يجمع بين المادي وغير المادي -كما في تحليلات ابن خلدون، على حد تصور الباحثة. لكن وقفت (Tadjbakhsh) في تحليلها الأخير عاجزة عن تصور مساحات وقنوات تتيح تطبيق مثل هذا التصور الإسلامي للعلاقات الدولية، متى وجد(٢). أما كتابات تجعل من الرؤية الإسلامية في مسائل دولية بعينها موضوعًا للدراسة فكثيرة نسبيًّا؛ تنتشر الكتابات عن الرؤية الإسلامية للحرب المقدسة والجهاد والنسوية والأقليات(٣). لكن لم تقترب أي من هذه الكتابات من قريب أو بعيد من مستوى تعقيد وتشابكية وكلية الطرح النظري الذي يقدمه منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية. ولم تشر أي من هذه الكتابات من قريب أو بعيد إلى ما أنجزته المدرسة المصرية الحضارية في العلاقات الدولية. هم ببساطة -في حدود ما اطلعت عليه- لم يسمعوا عنا!

ولهذا كله -ولغيره من الأسباب أوردها لاحقًا- تتجدد مع كل يوم أهمية التواصل مع الخارج؛ ذلك الخارج المتعطش للسماع منا وعنا.. دون أن يعلم بوجودنا.

---

(١) أحمد عبد الونيس، الأساس الشرعي والمبادئ الحاكمة للعلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، في: نادية مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح (تحرير)، العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، أعمال ندوة مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة: القاهرة، ٢٠٠٠)، المجلد الأول.

(2) Shahrbanou Tadjbakhsh, “International Relations Theory and the Islamic Worldview,” in: Amitav Acharya and Barry Buzan(eds.), Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and beyond Asia, (NY: Routledge, 2010), pp. 174-189

(٣) راجع على سبيل المثال:

- Dina Abdelkader, Nassef Manabilang and Raffaele Mauriello, Islam and International Relations: Contributions to Theory and Practice, (New York, London: Palgrave Macmillan,2016)
- Nassef Manabilang Adiong (ed.), International Relations and Islam: Diverse Perspectives, (Newcastle, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2013)

تتـيـح سلسلة (Culture and Religion in International Relations) من تحـرير (Yosef Lapid) والصادرة عن (Springer) مساحة مهمة للتواصل مع العالم. تضم السلسلة بالفعل كتابًا عن إشكاليات تواجد المسلمين في النظم الليبرالية تحت عنوان: (Why the West Fears Islam)، وكتبًا أخرى أشارت إلى أهمية الالتفات إلى ما يمكن أن يسهم به غير الغربيين والمسلمون من بينهم في العلاقات الدولية واقعًا وتنظيرًا، من بين هذه الكتب:

(Pilgrimage, Politics and International Relations)، (Civilizational Dialogue and World Order)، (Reason, Culture and Religion: The Metaphysics of World Politics) تدعو السلسلة عمومًا إلى قبول التنوع الثقافي والديني وترحب بمدخلاته؛ من أجل الوصول إلى نظام عالمي أكثر عدالة وسلامًا وحقل علاقات دولية أكثر تعبيرًا عن تنوع شعوب العالم.

تتيح دار النشر (Gerlach Press) بالشراكة مع المركز البحثي (Co-Iris) المعني بدراسات الإسلام والعلاقات الدولية فرصة للنشر في إطار سلسلة (Islam and International Relations Theory). نشرت السلسلة كتابها الأول وتتنوع مجالات اهتمامها بين التطبيقي والنظري.

وتتيح دوريات مثل (Alternatives) التركية، و(South African Journal of International Relations) الجنوب أفريقية و(International Relations of the Asia Pacific) وغيرها من الدوريات غير الغربية فرصًا متفاوتة للإسهام الحضاري من خارج الدائرة العلمية الغربية.

ويظل أهم ما يعيب منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية في تقديري أنه منظور حضاري إسلامي في «العلاقات الدولية». فلا زال المنظور منتسبًا إلى العلاقات الدولية مهما تشعبت اهتماماته، مهما شغلته مراجعات مفهوم الدولة القومية أو المواطنة أو الحزبية أو المصلحة الوطنية، ومهما شغلته قضايا الداخل الإسلامي في مناطق مختلفة من العالم. ستظل ساقه الأطول في العلاقات الدولية توحي بأنه يسير أعرج.

ربما آن الأوان أن نعيد ترتيب هذا المجهود الضخم الذي تم إنجازه على مدار السنوات تحت عنوان «منظور حضاري إسلامي في العلوم السياسية» -يحتفظ بإنجاز أساسي، ألا وهو أنه يأتي مشتبكًا مع العلوم السياسية ومقولاتها الأساسية من داخلها لا من خارجها، ربما آن الأوان أن نبدأ المعركة دفاعًا عن الحق في مقرر دراسي كامل مستقل ومنفصل-ولو اختياري- يجعل من مقررات مبادئ العلوم السياسية ونظرية العلاقات الدولية متطلبات مسبقة له. فخوف يتسلل إلى النفس أن تمر السنوات ونظل أسرى مساحة معارضة ديكورية يرضي بها الواقعيون والوضعيون في حقل العلاقات الدولية غرورهم، مدعين أن فتح مساحة التعددية في الحقل لم يحل دون أن تظل لهم يد الهيمنة عليه؛ على الرغم من كونها تعددية شكلية لا تقوم على اقتسام الموارد أو الفرص.

أما عن علاقة منظور حضاري إسلامي بغيره من الرؤى التي تستحضر المرجعية الإسلامية فهي مسألة ينقصها بحث. يتحاور منظور حضاري إسلامي ولا شك مع رؤى إسلامية أخرى وتصورات إسلامية أخرى عن العلاقات الدولية، بعض هذه الرؤى تقليدي وبعضها معاصر ولكن كلها يدعي امتلاك مرجعية إسلامية في العلاقات الدولية، لكن يظل هذا الحوار أقرب إلى الحوار الضمني المستتر، فلا يظهر على صفحات كتاباته إلا من خلال إشارات خاطفة.

ويتحاور منظور حضاري إسلامي كذلك على المستوى المعرفي مع رؤى إسلامية أخرى؛ يثير المنظور تساؤلاً رئيسًا حول العلاقة بين النموذج المعرفي الإسلامي وبين العلوم الحديثة، وما إذا كان على العلوم الشرعية أن تستقل بعلوم منفصلة عن العلوم الاجتماعية الحديثة أم أن تسكن في داخل هذه العلوم وتشتبك مع جدالاتها[(١)].

يعاني منظور حضاري إسلامي -بالإضافة إلى المحدودية النسبية في هذه الحوارات الجانبية- مما يمكن أن يعتبره المتابع لنظرية العلاقات الدولية بالتسطيح. لا يمتد هذا

(١) راجع على سبيل المثال:

نادية محمود مصطفى، منهاجية إسلامية المعرفة من المنظور والتأصيل العام إلى خبرة التطبيقات، في: مدحت ماهر وماجدة إبراهيم (تحرير)، مشروع تقويم إسلامية المعرفة بعد ربع قرن، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٨)، موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية: hadaracenter.com.

التسطيح بطبيعة الحال إلى منطقه في التحليل، فعلى عكس كل ما هو متعارف عليه في المنظورات التقليدية في العلم لا يبحث منظور حضاري إسلامي عن تفسيرات أحادية جامعة لأية ظاهرة اجتماعية، وإنما يلجأ إلى التفسير الكلي متعدد الأبعاد. ومن ثم فالتسطيح المقصود ليست منه السطحية في تناول القضايا والموضوعات، ولكن المقصود أن منظور حضاري إسلامي على عكس منظورات العلاقات الدولية -التقليدي منها والنقدي على حد سواء- لا يتجادل في داخله ولا يختلف ولا يتنوع، ولا تتعدد روافده -على خلاف الإرث الفقهي الإسلامي على سبيل المثال، ولا ينقد بعضه البعض ولا ينقض بعضه البعض -كما تفعل الكثير من المنظورات النقدية الغربية. وليس هذا هو الشائع أو المألوف في نظرية العلاقات الدولية، فلكل منظور روافد ومدارس واتجاهات والـ«ما بعدية» سمة ضافية على الحقل. أيمثل هذا «التسطيح» إذًا مصدر قوة؟ أيمكن رد هذا الأمر إلى وحدة المرجعية التي تغيب عن كل نظريات العلاقات الدولية الوضعية وما بعد الوضعية على حد سواء؟ أيمكن رده إلى وجود حد أدنى من التشبيك المستمر بين الجماعة العلمية يلعب فيه المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومعه ومن بعده مركز الحضارة أدوار حلقة الوصل الأساسية؟ أم تراه مصدر ضعف: لعل مرد الأمر إلى قلة العقول المساهمة في المنظور والمحدودية النسبية لإنتاجه العلمي وحداثة العهد به؟ أم هو -كما أشارت أ. د. نادية مصطفى- ما زال في مرحلة البناء والاستكمال في مجال العلاقات الدولية، على عكس الرؤية العامة والتصور والمنظور العام حيث هناك روافد؟ لا أملك إجابة.

على أية حال يحتاج المنظور إلى أن يلتفت بشكل أكبر إلى إشكالية «الفتنة» متمثلة في الصراعات والخلافات الإسلامية-الإسلامية والإسلاموفوبيا الإسلامية-الإسلامية، والتي لا تحظى بنصيب مماثل من الانشغال كالذي تحظى به أوضاع المسلمين عمومًا، ولا كالذي تحظى به إشكالية الإسلامي في مواجهة العلماني على كافة مستوياتها وتجلياتها خصوصًا. ليس المقصود أن يلهث منظور حضاري إسلامي خلف أفعال المسلمين، وإنما المقصود الكشف عن التنوع فيما بينهم، دراسته على نحو يميز بين ما هو تنوع مرحوم وما هو تفرق مذموم. إن الاقتراب الإمبريقي من واقع المسلمين

مهم، ولكنه مجرد مدخل من مداخل التحليل الحضاري لا يجب أن يستغرق جهد المنظور أو يستنفد طاقاته أو يستأثر بها.

يفرض السياق نفسه على إمكانات تفعيل المنظور وتشغيله؛ حتى تلك الوريقات المحدودة التي جاد بها قلمي الشحيح منذ مناقشة الدكتوراه يظل معظمها حبيس الأدراج، فمن منا يقوى على تبعات نشر نقد للتوجه العلماني للدولة المصرية أو لعملاء الاستعمار على أرض الوطن، ومن منا يجرؤ أن يتقدم بمثل هذه الكلمات بحثًا عن الترقية؟ لا مجال لصولات عنترية، فالمجال العام بمؤسساته وأكاديمياته ودور نشره وإعلامه ليس لنا، ليس لنا إلا حلقات نقاش وحوارات في الغرف المغلقة.

يرتبط بهذه المسألة الأخيرة سؤال الجدوى. قليلون هم من يمتلكون رفاهية العمل البحثي خدمة لقضية أو مبدأ. يحضرني رد أ. د. محمود عبد الرحمن عن سؤال عن حماية الإسلام لحقوق الملكية الفكرية حين أكد أن العلم لو لم يكن مصدرًا لعائد مادي لضاع، وما ألف العلماء عندئذ وما كتبوا. يخبرنا الحديث الشريف أن «أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله». لو لم يعد التخصص في مجال الدراسات الحضارية الإسلامي بفرصة عمل أو فرصة نشر أو فرصة ترقية على طلبة العلم سيظلون مجبرين على اختيار تخصصات غيره مهما تأكد لهم نبل قضيته وعدالة منطقه، ومن ثم سيظل المنظور يعاني من فقر العقول وقلة «الأيدي العاملة». هل يمكن التغلب على قيود الواقع تلك بتواصل أكثر كثافة مع منظمات دولية إسلامية وغير إسلامية أو جمعيات أهلية ربما يعنيها ما ينتجه هذا المنظور من إسهام؟ حدثني أستاذ كريم حسين-باحث الدكتوراه- غير ذات مرة عن أهمية ترشيد حركة العمل الدعوي والاجتماعي بالبحث العلمي. فهل يمكن تشبيك الجهود مع جمعيات ومنظمات إسلامية تقدم خدمات في مجالات متنوعة بحثًا عن مساحات لتفعيل مخرجات المنظور؟

حين يتحدث دعاة مسلمون عن قدرة المسلمين على التأثير في نتائج انتخابات في دولة ما، عن أثر الفقر على مسارات الدعوة في أفريقيا ومستقبلها، عن قرارات سياسية تتخذ للتضييق على أقليات مسلمة، وغيرها الكثير من الموضوعات، نجد لديهم بيانات ومعلومات تهمنا ونجد لدينا تحليلات ورؤى تهمهم، فهل يجدي التعاون حقًا؟ يبقى بعد هذا كله سؤال الإمكانات البشرية عالقًا.

فاجأني أحد طلبة الدكتوراه المجتهدين يومًا بقوله إن لغة منظور حضاري إسلامي شديدة التعقيد، وإنها ليست ملائمة للعصر؛ ففي تقديره لم يعد ما كتبه أساتذة المنظور في «التسعينيات» مفهومًا بالنسبة لطالب الألفية الجديدة. وهي ملاحظة رغم ما تورثه في النفس من كآبة ربما تستحق التفكير فيها؛ أواجب علينا أن نتعاطف مع ذلك الطالب البائس الذي قضى التعليم الخاص والتعليم الحكومي على حد سواء على البقية المتبقية من ميراثه اللغوي ونسعى لمساعدته؟ لطالما هالني كم السنين من القراءة المسبقة في نظرية العلاقات الدولية التي يحتاجها فهم الإسهام النقدي الغربي بتعقيده الفلسفي واللغوي، ولكن لم تشغلنا المقارنات ونحن أمام طلبة لا يقرأ معظمهم؛ لا يقرؤون العربية ولا الإنجليزية ولا غيرهما.

ربما المساعدة الأكبر التي يستحقها هؤلاء الطلبة هي مساعدة التأسيس والبناء إذًا.

تنتشر اليوم بطول شبكات التواصل الاجتماعي وشبكة المعلومات العالمية وعرضها دورات في العلوم الشرعية، يشارك فيها الآلاف من المهتمين في كل مكان في العالم. توجد منصات عديدة للتعلم ببؤر تركيز مختلفة مثل أكاديمية زاد للعلوم الشرعية وبرنامج صناعة المحاور لتأهيل الدعاة والمحاورين، وهي معظمها منصات للتعلم يشرف عليها شيوخ من السعودية. **وكانت جامعة بيروت تقدم في وقت سابق برنامج ماجستير معتمد عبر شبكة المعلومات بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي. لكن تمثل مدرسة «شيخ العمود» في مصر تجربة رائدة تستحق التوقف عندها والتواصل معها والتعاون معها والاستفادة منها؛ حيث تجمع بين دراسة العلوم الشرعية واللغوية والإنسانية والطبيعية؛ ومن ثم لسد تلك الفجوة التي ظننا ألا تسد أبدًا بين العلوم الشرعية والعلوم الحديثة.** تحتاج التجربة إلى توثيق منظم، ليت هناك إمكانية للتسجيل في دورات إلكترونية والحصول على شهادة معتمدة بعد بضعة أعوام، ليت هناك مجال للتعاون معهم بشكل مستقر. القصد هو أن تكرار تجربة الجامعة الماليزية -ولو في فضاء عالم افتراضي- قد يمثل مخرجًا من حالة كساد أو ركود أو فلنقل سكينة يعاني منها

منظور حضاري إسلامي في العلوم الاجتماعية عمومًا تحت وطأة محدودية ما يُتيحه الظرف السياسي من إمكانات ومساحات للحركة.

يشكل الاتصال مع الخارج وحسن توظيف وسائل التواصل الإلكترونية إذًا مساحتين أساسيتين لحركة تفعيل المنظور في ظل صعوبة الوضع على الأرض. يشهد النشاط الطلابي يومًا بعد يوم بهذه الصعوبة؛ نخطط لحملة تعريف كبرى بقضية فلسطين فينتهي بنا الحال بقافلة للخير لكسوة الأيتام وتزويج الفقيرات نحصل على موافقاتها الأمنية بعد إلحاح. ويظل الخوف من تفريغ «الإسلامي» من مضمونه حاضراً في كل نشاط يستلزم موافقات رسمية... ويظل في بعض الشباب الأمل.

ختامًا نشهد أننا وإن لم نكن قد أضفنا إلى منظور حضاري إسلامي، فقد أضاف لنا... أبسطه أن علَّمنا أن كل جديد يشق طريقه بشق الأنفس، فإن كنت تظن نفسك على حق فاثبت عليه، وسل الله العافية والسلامة.

●●●

تعقيبات الأساتذة على أوراق العمل

تفعيل المنظور الحضاري بين الفرص والمخاطر(*)

أ.د.السيد عمر(**)

هذا المنظور حقق فتوحات علمية في مدرسة حامد ربيع للعلوم السياسية دون سواها من العلوم الأخرى، التي نشهد فيها أفرادًا مبدعين بلا ريب، لكن لا نجد ما يمكن اعتباره «جماعة علمية»، أو حتى نواة لمدرسة في التأسيس لهذا المنظور. وظهر هذا جليًّا في المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الذي انخرط معه الجيل الأول من مدرسة حامد ربيع بريادة منى أبو الفضل ونادية مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح.

فلقد انفتحت تلك المجموعة على المعهد وكان لها الريادة في جل مشاريعه المعرفية، من مدخل وحدة المعرفة. وتأثر عدد غير قليل في التخصصات الأخرى بجماعة حامد ربيع، لكنهم كانوا أقل حظًا فيما يتعلق بتنشئة جيل ثان، وكانوا في معظمهم أقل صبراً على مكابدة التحول من التنظير السطحي بمنظور النسق البندولي الأفقي، إلى منظور النسق الرأسي المتجاوز.

وبالتعانق بين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي تمكَّن أبناء حامد ربيع ومنى أبو الفضل من توسيع نطاق مفهوم السياسة على نحو غير مسبوق، ومن تخطي مستوى نقد المنظورات العلمانية إلى مقام نقضها وتقديم بذرة نظرية اجتماعية بديلة من منظور إسلامي غير مشغول برد الفعل، بل بالفعل المبادر لإعادة استكشاف القدرة العمرانية للمكون الإسلامي، ليس بالنسبة للمسلمين وحدهم، بل للإنسان في كل بقاع الأرض.

(*) تعقيب أُرسل مكتوبًا من طرف د. السيد عمر.

(**) أستاذ النظرية السياسية والفكر السياسي الإسلامي بكلية التجارة وإدارة الأعمال- جامعة حلوان. ومن أبرز أساتذة الجيل الثاني للمنظور الحضاري الإسلامي، له العديد من المؤلفات حول الأمة الإسلامية وإسلامية المعرفة، والعديد من الترجمات في النظرية السياسية خاصة لأعمال الأستاذة الدكتورة منى أبو الفضل، وله العديد من المحاضرات والدورات المعرفية والتدريبية في المفاهيم والمنهاجية الإسلامية.

وأنتجت هذه المدرسة باستعادة مفهوم الأمة إنتاجًا معرفيًّا يكشف مآلات تغول الدولة القومية حتى على نفسها، في مقابل الوعد العمراني الذي يحمله اتخاذ مفهوم الأمة كوحدة تحليلية بالنسبة لكل البشرية، وفي مواجهة كافة الثنائيات الوهمية النابعة من الجذر العلماني للدولة القومية، ومن مبدأ السيادة القومية.

ومن يقرأ دراسة العلامة سيف الدين عبد الفتاح الموسومة (العولمة والإسلام) أو دراسته عن المقياس الخلدوني للفساد أو دراسة العلامة منى أبو الفضل عن: النظرية الاجتماعية البديلة، أو دراسة العلامة إسماعيل الفاروقي عن (التوحيد) وعن (أطلس الحضارة) على سبيل المثال؛ يدرك بكل يسر مدى خصوبة الإنتاج المعرفي المستند على المنظور الحضاري الإسلامي في مقابل منظورات (موت، وما بعد) المؤسسة على الصراع والبحث عن حق القوة واختلاق الفوارق.

ويتعين القول هنا إن المنظور الحضاري الإسلامي لا يستهدف الدولة القومية، بل يسعى لتخليصها من تضخمها المنتج لأزمتها التي ولدت أربعة حروب عالمية ومئات الحروب الإقليمية في عشرة عقود من الزمان، فضلاً عن الجريمة المنظمة وتلوث البيئة وويلات المديونية والأزمات الاقتصادية والاستبداد وعشق الإكراه حتى من قبل الدول التي توصف بالديموقراطيات العريقة. وكل ما في الأمر أن هذا المنظور يقوم على: وحدة الإنسان ووحدة الأرض ووحدة مصير الإنسانية، والحرية التوحيدية والتنافس بين الأمم في الخيرات، وتحرير الإنسانية من آفة تضخيم الفرد، بإطلاق الحرية له إلى حد الحديث عن: الفوضى الخلاقة والخيانة الخلاقة في المنظور الليبرالي، وتضخيمه كذلك في المنظور الاشتراكي بالسعي إلى استعادة وضعية ما يسمى: الحالة الطبيعية وانتفاء وجود أي نظام مجتمعي. وفي مقابل ذلك يطرح المنظور الحضاري الإسلامي مبادئ: الأنساق المجعولة والأنساق المحاكية، والولاءات المتحاضنة.

ومطالبة هذا المنظور بتقديم حلول لمشكلات الدولة القومية مع امتلاكها لكل أدوات القهر اللينة والصلبة المشروعة بدعوى السيادة، وإصرارها على اعتبار الأمة مجرد رابطة ثقافية، واستهدافها لكافة الأنساق المجعولة، شبيه بمن يطلب من الضحية معالجة مشكلات الجلاد.

ثم إن الناظم القومي الذي قامت عليه الدولة القومية منذ معاهدة وستفاليا لا يمكن أن ينتج غير كيانات قابلة للانقسام ما لم تحافظ على بقائها بالقوة، فضلاً عن منظومة دول تختلف عن بعضها البعض في كل شيء باستثناء كونها دولاً قومية، وتحكمها بالأساس علاقة إكراه الأقوى للأضعف. ولا يطالب بتطبيق القوانين والأعراف الدولية إلا الضعفاء. وتبرهن خبرة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي عن حقيقة أن الدول القومية لا تتجه نحو الاتحاد إلا في ظل خطر وجودي مشترك. وفي ظل الظاهرة التي عرفها عالم ما بعد الثنائية القطبية الأمريكية السوفيتية من: انقسام العديد من الدول القومية، والمساعى الأمريكية للهيمنة، وتمحور الصراع داخل الدول أكثر منه بين الدول، وتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه من الداخل، يتضح أن الدولة القومية مأزومة، وأنه ينبغي التوقف عن اعتبارها هي، أو المكونات تحت القومية، وحدة للتحليل، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأمة كوحدة للتحليل، والربط مجدداً بين العلم والدين والقيم.

وفيما يتعلق بتحديات تفعيل المنظور الحضاري في العلاقات الدولية، يتعين النظر إلى أن أي تحد يتضمن فرصًا ينبغي انتهازها ومخاطر ينبغي التفكير في الوقاية منها، أو على الأقل الحد من آثارها واحتوائها. وفيما يتعلق بالفرص نجد أن إدمان الغرب لمفهومي (موت) و(ما بعد) يدل على أنه مأزوم، وأنه يستعيد في مقولات ما بعد الحداثة ذات الأفكار التي طرحها السوفسطائيون؛ حيث تصير النسبية هي الناظم للمعرفة، بما يشكل إطلاقًا لما هو نسبي وادعاء أنه لا حقيقة.

وهنا يرد السؤال: هل يستطيع المنظور الغربي أن يعالج أزمته من داخله؟ الخبرة التاريخية تثبت أن كافة النظريات الغربية غير السائدة، وفي الصدارة منها: منهاجية التحليل الظاهراتي، تقف عند حد الدعوة إلى التصالح مجدداً بين الإنسان والطبيعة، ووصف الأديان، ووضعها جنبًا إلى جنب دون الدخول في فضاء التقويم. وينفرد المنظور الحضاري الإسلامي للأديان بتقديم منهاجية جامعة بين كافة الأديان ومحددة لمعيار التسابق في الخيرات بين كل الأمم بهويتها الدينية، وليس بجنسية تمنح وتسحب، أو يكتسبها الإنسان بالمولد دون أي إرادة منه.

ووحده هذا المنظورالحضاري هو الذي سيستعيد الإنسان الكوني، بعد أن حولته الدولة القومية إلى إنسان موضع، وحولته الرأسمالية إلى كائن اقتصادي؛ وظيفته في الحياة هي: إنتاج بلا حدود لاستهلاك بلا حدود. وتُجلي الدكتورة منى أبو الفضل حقيقة أن المنظور الغربي السائد بات بحاجة إلى إصلاح من خارجه لا يمكن أن يقدمه له غير الإسلام. ورسمت- رحمها الله - معالم نموذج الدولة الشرعية، والأنساق المعرفية المتقابلة والأمة القطب والجامع بين الشرق والغرب.

هذا عن **فرص تفعيل** هذا المنظور، والتي تحتاج إلى مزيد من الصقل والتوضيح والإحاطة به، والبحث في عملية تشغيله سواء في مجال التنظير المعرفي أم في مجال تحويل رؤيته إلى مؤسسات في أرض الواقع.

أما عن المخاطر:

فأولها: هو خطورة الاعتقاد -كما بيَّن المسيري من قبل- بإمكانية نقل أي من المنظورات الغربية، واعتباره وعاءً فارغًا يتم شحنه بمضمون إسلامي. ذلك أن المفاهيم التي تنقل من البيئة التي نشأت فيها تتضمن بالضرورة كامنًا معرفيًّا، يحتاج إلى استكشافه وتفكيكه. والمفهوم ابن بيئته. وهو قد ينجح في البيئة الأصلية له ويخفق تمامًا في البيئة التي نقل إليها، ويحمل أجندة من نقله، فضلاً عن تحيزات الترجمة وأخطائها ومقارباتها.

وثانيها: هو الوقوع في تسوية مفهوم ما في بيئتين مختلفتين نابع في كل منهما من رؤية كلية ومن إطار مرجعي مغاير للآخر. فقبول بعض المنظورات الغربية لربط العلم بالقيم وبالدين، يحمل **كامنًا** هو: اعتبار القيم الغربية قيمًا عالمية، وليست قيم الغرب وحده. ويسعى بالتالي إلى اعتبار منظومته القيمية **معيارًا** بالنسبة لمنظومات قيم كل **الأمم** غير الغربية. ثم إن القيم الغربية هي القيم التي ترسخت من رحم الفكر اليوناني والروماني والصراع بين العلم والكنيسة والحروب الدينية، ومخاض الانتقال من الإقطاع إلى الناظم القومي برافديه: العلمانية والسيادة الوستفالية والظاهرة

الاستعمارية التي روج الغرب لاعتبارها: العبء الحضاري للرجل الأبيض. وتلك القيم جميعًا نتاج العقل الغربي وظروف الدولة القومية الغربية من جذرها اليوناني الروماني حتى الآن. وهي خبرة مختلفة بكل معنى الكلمة عن خبرة الدولة القومية التي صدَّرها الغرب إلى بقية العالم. وفي حين قامت الدولة القومية في الغرب على توحيد الإقطاعيات بالقوة، فإن الغرب صدَّرها إلى عالمنا الإسلامي مقيمًا لها على القضاء على وحدته وتقسيمه.

وفي حين نظرت الدول القومية الأوربية إلى الدين على أنه لاعلاقة له بالسياسة فيما يتعلق بالعلاقات فيما بينها، فإنها اعتبرت نفسها: رابطة الأمم المسيحية في مواجهة العالم الإسلامي، واستهدفت الكنيسة وسعت مع ذلك لتوظيفها في تيسير الاستعمار بشراكة بين: المبشر والجندي والتاجر، وروجت في عالمنا الإسلامي لمقولة إن الدين مجرد علاقة خاصة بين الفرد وربه، لا شأن لها بالأمر العام. وسعت في المقابل، إلى تهميش الأديان الأخرى في المستعمرات. وبعد عصر الاستعمار التقليدي، أصرت أوربا فيما يسمى الشراكات مع دول الجنوب كالشراكة الأورومتوسطية على أن تتفاوض كطرف موحد مع كل طرف جنوب المتوسط منفردًا، وفرضت من قبل، شروطًا بالغة القسوة على الدولة العثمانية لتعترف لها بعضوية ما سمته الأسرة الدولية، ولا تزال تفرض شروطًا بالغة الشدة على تركيا في مسعاها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى أن مفهومي (الدين والقيم) في المنظورات الغربية مختلف بكل معنى الكلمة عن معناهما في المنظور الحضاري الإسلامي. فالدين في هذا المنظور هو منهج حياة.

والفاروقي يبين في كتابه: التوحيد ومضامينه على الفكر والحياة أن التوحيد نواة لجوهر الخبرة الدينية، وهو لباب الإسلام، وهو مبدأ كل من: الحضارة، والتاريخ، والمعرفة، والغيب، والأخلاق، والنظام الاجتماعي، والأمة، والأسرة، والنظام السياسي، والنظام الاقتصادي، والنظام العالمي، والنظام الجمالي.

والقيم هي الأخرى في المنظور الإسلامي تنبع من مسقط رأسي متجاوز، وليس من مسقط أفقي متأرجح. ويتصدر منظومة القيم الإسلامية: الحرية التوحيدية والعدل والإحسان والتعارف. وتلك القيم لها، كما بين حامد ربيع رحمه الله، ثلاثة مستويات: القيم كمبدأ ثابت من بداية الرسالات السماوية مع نزول آدم وحواء إلى الأرض، والقيم في واقع التطور السياسي وقد تحددت زمانًا ومكانًا، والقيمة كخبرة وعبرة لازمانية ولامكانية.

وعلى ضوء ذلك، ينبغي **عدم التسرع** بالقول بالتشابه بين المنظور الحضاري الإسلامي وأي منظور علماني الجذور، حتى ولو تضمن طرح كل منهما مقولات ومفاهيم تبدو متشابهة أو حتى متطابقة. ومن يريد تفصيلاً لهذه النقطة فعليه أن يقرأ تعريف مالك بن نبي للحضارة، وتعريف صمويل هانتنجتون للحضارة.

وثالث تلك المخاطر الوقوع في فخ مسخ المنظورات الغربية النقدية والمنظور الحضاري الإسلامي، **بالدمج القسري بينهما**. والصواب هو اعتبارها جميعًا منظورات تقدم بدائل للتسابق في الخيرات، ويتأسس واحد منها على الهوية الدينية، وبقيتها على الهوية العلمانية الجزئية أو الشاملة.

وفي حين تستبعد المنظورات العلمانية المنظور الإسلامي ما لم يتكيف هو مع مقولاتها، فإن هذا المنظور لا يطرح فكرة الحلول معها، على شاكلة انفراد المنظور السائد بالهيمنة، مع مجرد ترك مساحة للمنظورات الأخرى للعيش في الظل حتى يحدث قلقًا دلاليًا للمنظور السائد، فيحل محله منظورًا آخر، ويحدد علاقته بكافة المنظورات على نفس منوال المنظور السابق.

وعلى العكس من ذلك، فإن ما يطرحه المنظور الحضاري الإسلامي هو: إتاحة الفرصة لمنظورات متعددة للتسابق الذي يوسع دائرة الاختيار أمام الإنسان. ودولة الإسلام ليست دولة المسلمين بل هي دولة الإنسان.

وإن شئنا تلخيص هذا الخطر على تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي، فيمكننا التعبير

عنه بخطر: **تسييله وتمييعه على نحو تلفيـقي، بهدف ترضية الغرب، أو حتى توسيع فضاء التلاقي مع المنظورات الغربية النقدية**. فذاك عند التدقيق ليس فرصة لتفعيله، بل هو سبيل إلى وئده وتشويهه وتدجينه وإفقاده للفاعلية، وتكريس المقولة الغربية باعتبار التقدم خطيًّا، والخلط بين مفهومي العالمية الإسلامية والعولمة الغربية بوصفهما رؤيتين للعالم مختلفتين جذريا في الرؤية الكلية والإطار المرجعي لكل منهما.

ورابع تلك المخاطر هو ابتلاع المفاهيم المفتاحية ذات الصلة بالمنظور الحضاري الإسلامي كما بنتها مراجع غربية. فمفهوم المجتمع المتحضر، ومقياس الشفافية، ومقياس الفساد ومقياس الذكاء ومفاهيم التعددية والمجتمع العالمي والحضارة والهمجية، ومرحلة ما بعد الهيمنة الغربية، مثقلة بتحيزات معرفية كامنة بالغة الكثافة.

ويكفي لمن يريد التثبت من ذلك قراءة: فقه التحيز الذي حرره العلامة عبد الوهاب المسيري وشارك فيه لفيف من الباحثين، ويقرأ الدراسات القيمة التي تنشرها دورية الاستغراب التي تصدر في بيروت عن المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية على مدى السنوات الأربع الأخيرة. ولا منقذ من هذا الخطر غير التمسك ببناء المفاهيم من أرضية قرآنية وبمقاييس ومؤشرات نابعة من مرجعيتنا الإسلامية، وبأسئلة نابعة من واقعنا وليس من واقع الغرب.

ومن العبارات ذات الدلالة المهمة في هذا الصدد ما نقلته **دراسة الدكتورة ريهام باهي** الموسومة **(تفعيل المنظور الحضاري في العلاقات الدولية: الفرص والمخاطر)** عن شموئيل إيزينستات من أن (الاختلاف في الثقافة والرؤى يضع الحضارات في مسارات مختلفة نحو الحداثة. وبذا يمكننا الحديث عن رؤى مختلفة للحداثة). والكامن في هذه العبارة هو تصوير مفهوم الحداثة كما نحتته الخبرة الغربية وكرسته كوعاء يتسع لكل الحضارات بمجرد اختلاف في المسارات (وهذا في الواقع سبيل لجر الحضارات الأخرى لابتلاع الحداثة الغربية بقوة ناعمة، وهو لا يختلف عن طرح هانتنجتون إلا في أن الأخير يفضل ما يسمى: القوة الخشنة في استتباع الحضارات غير الغربية، وتحقيق الريادة للحضارة الغربية. ومن الأمثلة الأخرى القول بإمكانية تشبيه الحضارات بالدول

وغيرها من المجتمعات السياسية الأخرى بحكم وجود توافق مسبق حول القيم الأساسية). والسؤال: هل يمكن البرهنة بأي حال على صدق هذه المقولة في ظل حقيقة توزع الأرض بين دول قومية، من أركان كل منها السيادة في الداخل وفي التعامل مع الخارج، ولها سلطات تنفيذية وقضائية وتشريعية وعلاقات دبلوماسية وأمن قطري خاص بها يعبر عن ما تعتبره مصلحتها القومية؟ وهل من مسوغ في واقعنا المعاصر لاعتبار **الحضارات** كيانات متماسكة وتوافقية وقادرة على الفعل؟ وهل الجدالات الداخلية في عالم اليوم بين أبناء الحضارة الإسلامية يدور مضمونها حول **تأصيل الحداثة**؟ وفي ذات معين الاستدراج يأتي قول قائلهم: إن الإسلام قدم البديل الأكثر تماسكًا للحداثة. وكل تلك الأقول تستدعي مقولة تسللت عبرها الثقافة الغربية وهمشت الثقافة الإسلامية، عنوانها أن ما لدى الغرب هو: بضاعتنا ردت إلينا.

وتستوقفنا مقولة إن (الخطاب العالمي ينشر التعصب العالمي ضد التعددية الثقافية) التي تنطق بأنه قد تم الخلط بين مفهوم (العالمي) القائم على الاختيار الحر، ومفهوم (العولمة) القائم على تحويل العالم إلى سوق عالمي واحد للسلع والخدمات والأفكار طوعًا أو كرهًا بالقوة بكل صورها المسماة: لينة وخشنة وذكية. وحق المفهومين في تلك العبارة أن تعاد صياغتهما ليصيرا: **الخطاب المعولم** يؤدي إلى **التعصب العولمي**. فالغرب يريد أن يكون هو نواة ومركز العالم وتهميش بقية الأمم بالإغراء وبالإكراه. ومن هنا يأتي الهوس الغربي عامة والأمريكي خاصة من الحضارة الإسلامية ذات المنظور العالمي المنفتح والمعترف بالهويات الدينية الأخرى. وجلت دراسة الدكتور سيف الدين عبد الفتاح (العولمة والإسلام: رؤيتان للعالم)[1] تلك القضية بتفصيل بديع محكم.

وتستدعي ورقة الدكتورة ريهام باهي ثنائيات مفخخة من قبيل: هيمنة الخطاب العلماني الغربي في مواجهة: المنظور الصدامي الجهادي. ذلك أن عمق الإشكال بين

---

(١) سيف الدين عبد الفتاح، العولمة والإسلام: رؤيتان للعالم، في منى أبو الفضل ونادية محمود مصطفى (محرران)، التأصيل النظري للدراسات الحضارية، دمشق، دار الفكر، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠٠٧.

النظرية التقليدية للعلاقات الدولية وبين النظرية الإسلامية النقدية في علم العلاقات الدولية، ليس تحدي مركزية الدولة واستبعاد الدين، بل: التغاير بين مفاهيم الدولة والدين والأمة، بين الأولى والثانية. فلا تزال الدولة القومية هي محط تركيز علم العلاقات الدولية. وما الفاعلون الدوليون من غير الدول إلا أذرع للدولة القومية، خاصة بالنسبة للبلدان الديموقراطية العريقة.

ونأتي للخطوات التي تطرحها ورقة د. ريهام بخصوص **متطلبات تفعيل المنظور الإسلامي**؛ حيث تدعو الباحثة إلى حلقة علمية لتعريف الجماعة العلمية الغربية بإنجازات المنظور الإسلامي للعلاقات الدولية. وظني أن الانشغال بهاجس إقناع الغرب بهذا المنظور **قبل تعميقه** وتعميم الوعي به وبناء قناعة في الداخل الإسلامي بفاعليته، هو سبيل لاستدامة **الخطاب الاعتذاري** من أرضية غير مؤهلة للحوار بين شركاء أنداد. ومن شأن ذلك استعادة اجترار المنظورات الغربية مع تغليفها بغلاف إسلامي.

والسؤال الجدير بالطرح هنا: هل نسعى للحصول على مكان في الساحة الفكرية المعرفية بالتكيف مع المنظورات الغربية العلمانية في قراءتها للإسلام (على شاكلة الاقتراح الذي قدمته قريش للنبي عليه السلام بأن يعبدوا ربه يومًا، ويعبد هو ربهم يومًا؟ وهو ما رد عليه النبي بالرفض القاطع قائلاً: والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر أو أهلك دونه، ما تركته. ورد عليه القرآن بسورة كاملة هي سورة (الكافرون)، **أم نسعى إلى الإبداع في حقل العلاقات الدولية بفعل مبادر نعيد فيه استكشاف الرؤية الكلية والإطار المرجعي للعلاقات الدولية من القرآن الكريم، مولدين بذلك نسقًا معرفيًّا أصيلاً في مقابل النسق العلماني؟**

ومن يقرأ كتابات حامد ربيع ومنى أبو الفضل ومحمد عبد الله دراز وسيد عثمان، على سبيل المثال، يدرك بكل قوة ووضوح أن المنظور الإسلامي حين يتم استكشافه من القرآن بقراءة سياقية، يستحيل أن يعرف التعصب لنسق عقيدي. فذلك المنظور ليس للمسلمين، بل للإنسان. وأمته ودولته مفتوحة لكل إنسان. ودولة المدينة المنورة

وميثاقها نموذج دال على ذلك. وينفرد الإسلام من بين كل الأديان بالإقرار بمبدأ التسابق في الخيرات بين **كافة الهويات الدينية على قدم المساواة.**

وتحتاج جماعتنا العلمية إلى إعادة بناء مفهوم (الإسلامية) ليستبين الفضاء المعرفي للنظام الإسلامي لكل علاقات الإنسان بالإنسان وبالطبيعة وبالإله القائم على أمة واحدة مكلفة بأن تكون خير أمة أخرجت للناس تلتزم من جانب واحد **بكلمة التقوى**، وتسعى على الدوام لإقامة علاقاتها في كل المجالات مع **أمة الدعوة** على الحرية التوحيدية والسعي إلى كلمة سواء، وإلى التعارف بين الشعوب، وعلى استحضار مبدأ وحدة الأرض ووحدة أصل الإنسان والنظر إلى الطبيعة على أنها أمانة وموضوع لاستخلاف مشروط، ومجال للفعل الأخلاقي الإنساني المسؤول.

ولعل ما سطرته منى أبو الفضل حول إجابتها عن سؤال: **أين يلتقي الشرق بالغرب،** يمثل مفتاحًا لعالمية فريدة للمكون الإسلامي، واستبعاده لأي شبهة إنتاج ثنائية حضارية جديدة بين مشارق الأرض ومغاربها. وتكشف (شهادات على الخبرة مع إسلامية المعرفة) سطرها مؤخراً عدد رواد المنظور الحضاري الإسلامي، على رأسهم المستشار طارق البشري ونادية مصطفى وإبراهيم البيومي غانم، عن سعة الفضاء المعرفي لمفهوم **إسلامية المعرفة،** بما يجعله مفهومًا يتعلق بكل البشر وليس بالمسلمين وحدهم. ولعلي أستدعي هنا جملاً مفتاحية ثلاثًا نطق بها المستشار البشري: مسبب الأسباب، اعقلها وتوكل؛ لننطلق من قراءة النظام العالمي من اليوم الإسلامي يوم انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وليس من اليوم الأمريكي المتمثل بأحداث ١١ سبتمبر.

ويمكن القول بأن **ورقة الدكتور شريف عبد الرحمن الموسومة (إشكاليات تفعيل المنظور الحضاري)** تقدم رؤية لكيفية مقاربة تلك المسألة من منظور إسلامي نابع من مرجعيتنا الإسلامية وليس من **استجداء** مقاربات تبدو في ظاهرها مشابهة للرؤية الإسلامية.

فهذه الدراسة **قليلة الصفحات عـميقة الأفكار**، تنطلق من جملة مفتاحية هي : **وحدة نواة كافة المنظورات الغربية**، وإن اختلفت تمظهراتها، وأن شرط البحث عن منظور بديل هو : استشعار وجود مشكلة فعلاً في المتاح . فعرف الغرب المعرفي هو : **وجود نظرية واحدة سائدة**، السبيل إلى استبدالها بنظرية سائدة أخرى، كما بين توماس كون، هو وصول الأولى عبر القلق المعرفي إلى نقطة القطيعة المعرفية . وكافة المنظورات النقدية الغربية ليست منظورات لإصلاح المنظور الغربي السائد من خارجه، وإنما هي محاولات لإصلاحه من داخل المرجعية العلمانية الغربية . وتلك المنظورات الغربية لا تزال ذات مقبولية لبساطتها وسطحيتها حتى لو لم تعطي الطريق حقه . ومعنى هذا أن البحث عن بديل لا بد أن يسبقه شعور بعدم كفاية المنظورات القائمة، والإحساس بما فيها من ثغرات، وتحمل تبعة عدم السير في ركب قطيع المنظور السائد .

ومن هذا المفتاح تضع هذه الورقة أيدينا على كوكبة **من صعوبات تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي**:

- **أولها**: عدم الوعي بأهمية امتلاك كثير من الباحثين لرؤية كلية وإطار مرجعي، وبالكامن المعرفي في النموذج المعرفي السائد . ومطلوب التفعيل الذي تكشف عنه تلك الصعوبة هو : **تعميق** بناء الرؤية المعرفية الإسلامية والإطار المعرفي الإسلامي وتعميم الوعي بهما، وإكساب الباحثين مهارة تسكين تفاصيل الواقع داخل بنيته العقلية، والحذر من إمكانية تحول المنظور إلى مجرد حلية .

- **وثانيها**: أن السياق قد يجعل من التفكير مخاطرة ومحاولة الفهم مجازفة ويعزز الميل إلى هجر التفكير النقدي والبحث عن بدائل .

- **وثالثها**: الحاجة إلى تحدي المقولات التقليدية والتفسيرات المستقرة وإعادة اختيار القضايا والموضوعات الأساسية في العلاقات الدولية . وهنا يرد السؤال : **ما هي**

وظيفة المنظور الحضاري الإسلامي؟ وما هي عواقب تسمية منظورنا بمسمى احتكر الغرب في ظله مفهوم (الحضاري) مريدة به البحث عن بديل للحديث عن الدين؟

ولعلي أذكر هنا أن الدكتورة منى أبو الفضل بدأت مشوارها العلمي بطرح مفهوم (المنظور الحضاري)، وانتقلت منه إلى مفهوم (الأنساق المعرفية المتقابلة)، ثم انتقلت منه إلى مفهوم (الجامع بين الشرق والغرب) المؤسس على وحدة القبلة وتعدد وجهات الأمم.

- **ورابعها**: خطورة التشرب غير الواعي برؤية العالم تستبطن مقدمات وأسس التصور الحداثي. فعمر الدولة القومية لا يمثل غير برهة قصيرة للغاية بالمقارنة لفترة ما قبلها. والمتعمق في القراءة التفكيكية لمقولات الحداثة وما بعد الحداثة يجد أن الغرب يقدم دائمًا نفس الخمر المعتق، ولكن في زجاجة جديدة على حد قول العلامة عبد الحميد أبو سليمان.

- **وخامسها**: مراهنة المنظورات الغربية الوضعية أحيانًا على الذاكرة قصيرة المدى لدى الباحثين. وعالمنا الآن يشهد فيضانًا معلوماتيًّا يفقد القدرة على التدبر وعلى إعمال البصر والبصيرة. وليست المنظورات الغربية أقل خصوصية من أي منظور آخر، ومع ذلك، فإنها تدعي العالمية، ليس من موقع الشراكة، بل من منطق اعتبار الرؤية الغربية هي الرؤية العقلانية الرشيدة التي تمثل غاية التقدم الذي عرفه الإنسان على مدى التاريخ، والمطلوب من كافة المنظورات الأخرى التطبيع معها، والقبول بوضعية التابع.

وتضع الدكتورة نادية مصطفى أيدينا على شرط تفعيل وتوصيل المنظور الحضاري الإسلامي؛ متمثلاً في العض بالنواجذ على: **العمل ضمن فريق وعلى نحو مؤسسي**. فالجهود الفردية لن تستطيع مهما بلغت من الابتكار والتجديد أن تغني عن السعي لتشكيل مدرسة معرفية لهذا المنظور.

وظني أن أهم مجال لتفعيل المنظور الحضاري الإسلامي هو: إتمام بنائه وتعميقه، وطرحه كمنظور يبين القابليات العمرانية لإعادة الاعتبار لمفهوم الأمة والهويات الدينية المتقابلة، في مقابل الناظم القومي للعمران الذي ساد بالقهر على مدى القرون الخمسة الأخيرة.

ولو شئنا الدخول في حوار خاطف مع الأوراق العلمية التي طرحت للنقاش في هذه الندوة، فيمكننا بدء هذا الطرح بحاجتنا إلى استعادة: الذاكرة الحضارية لأمتنا. وبهذا المفتاح نزاوج: بين ما ذكرنا به الأستاذ خالد عبد المنعم في خاطرته التي قدمها للندوة (في قول الصحابي ربعي بن عامر لرستم، ردًّا على سؤاله: ما جاء بكم؟ قال لقد ابتعثنا الله لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة) **وبين ما خطه قلم رائدنا الأول العلامة حامد ربيع في صدر كتابه «مقدمة في العلوم السلوكية» الذي درسه لنا ونحن في بداية دراستنا الجامعية؛ حيث أهداه إلى: «كل من يحمل هم أمته ويعتبر رسالته هي المحافظة على قيم أمته التاريخية، حتى لو احتضنها بجسده هي ريادة أجيالها في الوقت الملائم على طريق المجد. والفضيلة هي معيار أدائه لأمانته وحماها بروحه، وتحين اللحظة المناسبة ليهديها إلى الأجيال الجديرة بها»** وتنبيهه لنا جميعًا أن «**الأستاذ حامل لهم أمته** – هكذا ينبغي أن يكون. **والطالب صاحب قضية**.

وتعريف ربعي بن عامر وحامد ربيع سالفا الذكر هما أدق تعريف للمنظور الحضاري الإسلامي.

والأمة التي تفقد ذاكرتها التاريخية، أو حتى تضعف ذاكرتها، تغدو أمة لا حاضر لها ولامستقبل. وما أشبه الجماعة العلمية المسلمة الآن بأبناء لأب ورثهم تراثًا منقطع النظير، يحتاج منهم إلى الانفتاح عليه وقراءته بأعينهم وببصمة هوية أمتهم، فآثروا أن يكونوا كالنمل يعيشون على فتات موائد الآخرين، بل على نفاياتهم، ويستولون من

عدو الله وعدوهم. فصرنا أثرياء، لكننا زاهدون في التنقيب عن ما في جعبتنا واستمراء سؤال الغرب إلحافًا.

ولمحورية هذه النقطة يتعين التذكير بأثر نسيان الذاكرة، حتى لو حدث ذلك لنبي مرسل. فلنتدبر في نموذج قرآني تمثل في العملية التعليمية التي مر بها موسى -عليه السلام- مع العبد الصالح الذي آتاه الله رحمة من عنده وعلمه من لدنه علمًا. فموسى لم يقل لفتاه آتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصبًا، إلا بعد أن تجاوزا النقطة التي يوجد فيها العبد الصالح نتيجة أمرين: نوم أحدهما (موسى) ونسيان الآخر (فتاه) أن يذكره بما حدث... لم يعد معنا غداؤنا. يقول الله تعالى في سورة الكهف ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا (٦٠) فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا (٦١) فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا (٦٢) قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا (٦٣) قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا (٦٤) فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا (٦٥) قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا (٦٦) قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (٦٧) وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا (٦٨) قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا (٦٩)** ﴾.

ولم يصبر موسى حتى يحدث له معلمه ذكرًا، واستعجل البيان ثلاث مرات في وقائع مطابقة تمامًا لما حدث له، لو لم يكن قد نسي ولم يستعد ذاكرته. فموسى -عليه السلام- ألقت به أمه في اليم، فأخذه عدوٌّ لله وعدوُ له، ولم يكن رميه في اليم سبيلاً لغرقه بل لنجاته. فما باله لايدرك أن معلمه الذي عُلِّم من الله أنه قد آتاه الله رحمة وعلمه من لدنه علمًا، يخرق خرق العالم، وليس خرق الجاهل الذي يغرق السفينة ويجب الأخذ على يده؟ ثم إن موسى قتل نفسًا بوكزة، فوجد لنفسه مخرجًا بالتوبة، وكان يستفز في اليوم التالي ويكرر ذات الخطأ، وخرج إلى مدين

من أجل النجاة من أن يقتله فرعون بالرجل الذي قتله. فما باله يواجه قتل ذلك العالم طفلاً باعتبار ذلك شيئًا نُكرًا، دون أن يتذكر دعوته إلى التوبة والإنابة إلى الله؟ وأخيرًا فإن موسى حين وجد امرأتين تمنعان غنمهما عن ورود المياه حتى يصدر الرعاء، سقى لهما ثم تولى إلى الظل فقال: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾. فلِمَ لم يصبر على إقامة العالم الجدار المائل في قرية البخلاء، ويأخذ الأجر على ذلك من الله وحده؟ أليس بالإمكان أن يكون بتلك القرية من يصطلي ليل نهار ببخلها، الذي استهجنه موسى في لقاء عابر؟

ولعلنا نستصحب هذا النموذج ونطرح نفس السؤال بالارتداد على آثارنا قصصًا من الفاروقي والبشري وطه العلواني وعبد الحميد أبوسليمان إلى المسيري إلى منى أبو الفضل إلى حامد ربيع. ومنهم مطالبون بهذا هم أبناء منى أبو الفضل وحامد ربيع. فالفاروقي بيَّن أن: التوحيد هو نواة الإسلام، وتشتمل مضامينه على الفكر والحياة كونه: **جوهر** الخبرة الدينية، **وجوهر** الحضارة، **ومبدأ** التاريخ، **ومبدأ** المعرفة، **ومبدأ** الغيب، **ومبدأ** الأخلاق، **ومبدأ** النظام الاجتماعى، **ومبدأ** الأمة، **ومبدأ** الأسرة، **ومبدأ** النظام السياسي، **ومبدأ** النظام الاقتصادي، **ومبدأ** النظام العالمي، **ومبدأ** الجمال. وأحدث النقلة من التفكير في ذات الله، إلى نظم السعي الإنساني بكافة أنساق الأمة بالتوحيد، وصاغ نظرية للهويات الدينية المتسابقة في الخيرات على قدم المساواة مبينًا أن إسلامية المعرفة ضرورة وجودية ليس بالنسبة للمسلمين وحدهم، بل لكل بني الإنسان، وصاغ تصوراً لصياغة العلوم صياغة إسلامية وللجامعة الحضارية، ولدور المهاجر المسلم في الغرب، وصاغ نظرية لمعايرة الأديان، ومنهاجة نقدية إسلامية للأديان. وطرح البشري أربعة مفاهيم محورية أولها: لتكن نواة بحوثنا: اليوم الإسلامي وليس اليوم الأمريكي. وثانيها: الولاءات المتحاضنة، وثالثها: مسبب الأسباب، ورابعها: اعقلها وتوكل.

ومما تجب التذكرة به في نهاية هذا الطرح التأكيد على حرص وثيقة المدينة التي أرساها الرسول الكريم -ﷺ- بين المسلمين وغير المسلمين كدستور لدولته على تفصيل **الأنساق المجتمعية المجعولة** التي هي من جعل الله تعالى. يقول سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [الحجرات: ١٣]، **وفتح المجال أمام الأنساق المصنوعة المحاكية** (التي هي من صنع البشر). ويضرب المفكر الإسلامي الكبير **طارق البشري** مثلاً جلي المعنى حول أهمية تلك الأنساق بالمقارنة بعلاقة الفرد بالسلطة القائمة في ظل الدولة القومية، فسنة **دفع الله تعالى الناس بعضهم ببعض** التي هي شرط الاستقامة والتصحيح في العمران البشري تقتضي عدم صيرورة الشعوب أفرادًا؛ لأنها تصير في هذه الحالة شديدة الشبه **بجوال من قمح**، ثقيل في مجمله، لكنه هين **نتيجة عدم التماسك بين حباته**، يستطيع أضعف عصفور أن ينال منه ما يشاء دون أن يجد مقاومة. فالشعوب حين تفتقر إلى الأنساق المجعولة والمصنوعة الفاعلة والمتدافعة والمتكافلة والمتكاملة، يصير الحاكم فردًا، وينفتح باب الاستبداد والفساد في الأرض على مصراعيه.

ويأتي هنا التأكيد على التسوية بين الأنساق المجتمعية الفرعية: من مبادئ العمران الحضاري الركينة التي أرستها وثيقة المدينة تجاوز النص على **التسوية** بين الأنساق المجتمعية الفرعية المسلمة، إلى التأكيد على **تسوية** الأنساق غير المسلمة بها، وإلزام تلك الأنساق **بمراعاة المساواة** فيما بينها، والربط بين المساواة وبين نفي الظلم وإقامة العدل.

آية ذلك أن الوثيقة لم تجعل من لحق بأهل المدينة من غير المسلمين تابعين خاضعين لمن يتبعونهم ويوالونهم، بل جعلت منهم طرفًا مساويًا في الحقوق والواجبات، فجاء بها بالنص: «**وأنّه مَن تبعنا من يهود فإنّ له النصرَ والأسوةَ غير مظلومين ولا مُتناصرين عليهم**».

ولننظر في أهم المفاتيح العمرانية التي قدمها العلواني، ومنها: لا تسألوا الناس عن القرآن، بل اسألوا القرآن عن الناس، فالحوار مع القرآن المصدق المهيمن القيم بوصفه جملة واحدة، بل كلمة واحدة هو مفتاح الإقلاع الحضاري لأمتنا من جديد. القرآن ميزان وكل ما عداه موزون به، ضروة إعادة بناء علوم الأمة، لأنها بنيت من خارج القرآن، وضرورة إعادة استكشاف الرؤية الكلية القرآنية، والانتقال من مقاصد الشريعة إلى المقاصد القرآنية العليا. وقدم عبد الحميد أبو سليمان طرحه حول: الأسرة التي اعتبرها سيناء العصر وهي مفتاح نهوض الأمم وانهيارها. أما المسيري، فأسس لفقه التحيز: فالتحيز لا مفر منه، ولكن الوعي بالتحيز هو السبيل الوحيد للتخلص منه قدر الاستطاعة الإنسانية، ضرورة النقلة من: الموضوعية والنظرية السائدة والصورة العمياء إلى: بناء النموذج المعرفي، من منظور البحث عن الجامع، وليس من منظور البحث عن الفارق، وجوب التنبه لوجود كامن في كافة المفاهيم الغربية التي تشكلت في ظل الدولة القومية العلمانية، ينبغي عدم الذهول عنه أمام زخرف تلك المفاهيم، ووجوب إدراك الفرق بين المضمون النظري لتلك المفاهيم، وتشغيلها الفعلي في أرض الواقع.

فإذا انتقلنا إلى لباب ما قدمته منى أبو الفضل، أو بالأحرى «أم الفضل»، فسنجد: المنظور الحضاري -الأنساق المعرفية المتقابلة- نحو بناء نظرية بديلة للعلوم الاجتماعية - النسق المعرفي التوحيدي- الجامع بين الشرق والغرب. وسنقابل وصيتها: عليكم بوحدة القبلة وتعدد الوجهات الإنسانية الحضارية والتحرر من **داء الاجترار من الغرب ومن الأقَدمين، ومن داء الاغترار بالقوالب الفكرية السائدة!** ولننصت طويلاً إلى مقولتها الحكيمة الخالدة: **إن ثقافة الميزان هي التي ستنتشل البشرية من: فيزياء الأوانى المستطرقة، التي تجعلنا كلما أردنا التحرر من شيء، انجرفنا في تيار مقابل، على منوال ثقافة التأرجح/ التمادي!**

وحين نصل إلى جذر مدرستنا العلامة حامد ربيع، الذي علمنا أنه مكث أكثر من عقد ونصف عقد من الزمان ليسترد بعض ما نهبه الغرب من تراث أمتنا، وغرس في وعينا أن: الدولة القومية ظاهرة بالغة الحداثة، الفصل بين الدين والسياسة مفهوم

طارئ، وأن العالِم هو حامل هم أمته. السؤال الأهم: من نحن؟ العلم وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية بِحد ذاته. التنظير: وصف للواقع، وتعرف على مفاصله وعلى شبكة العلاقات فيما بينه وبناء فروض واختبار تلك الفروض عبر الزمان والمكان مع الانفتاح على كافة الحضارات والرؤى، وفي كل تلك الخطوات يتعين الحرص على عدم التحيز قدر الطاقة البشرية. أما حينما نصل إلى تقويم الواقع والبحث عن الرشد في الحاضر والتنبوء بالمستقبل فيصير الانحياز ضرورة حتى لو كان عدم الانحياز ممكنًا. من لا ينفتح على الفكر الغربي وينقده عن قراءة جادة منصفة له، يكون قد خرج على منهاجية التنظير الإسلامي.

وجذر أمتي لا يقف -كما علمني حامد ربيع- عند هذا الحد. فهو مكتشف للجذر وليس مستنبتًا لبذرته. والبذرة غُرست في لحظة خلق الله آدم، وتعليمه الأسماء كلها، وتعريفه بأن الشيطان عدو له ولزوجه، ثم توبة الله عليه؛ لما نسي ولم يظهر له عزمًا، واستغفر ربه، وتلقى منه كلمات فتاب عليه وهدى واستخلفه هو وذريته في الأرض حتى قيام الساعة. وفي سلك أمتنا هذه انتظمت كل أمم الإجابة للرسل، في مقابل أمم الدعوة الذين أصروا على عدم الدخول في آيات الله. وأمتنا هذه تؤمن بوحدة الحقيقة وبوحدة أصل الإنسان وبوحدة دين الله الصحيح وبوحدة الأرض وبوحدة السفينة العمرانية.

وحين نلقي إطلالة خاطفة على ورقة: **د.أميرة أبو سمرة**: يستوقفنا وصفها لأستاذتها (د. نادية مصطفى) بكونها تجمع بين الرهبة والألفة. ولعلها تسمح لي بإعادة ترتيب هذين الوصفين. فهي كما عرفتها على مدى قرابة نصف قرن تتصف بألفة تستوجب الجدية والإعجاب بقابليات النية وعدم وجود سقف أبدًا لإرادة التجويد. وهذا هو عين ما يمكن أن نصف به حامد ربيع.

ومع أن الدكتورة أميرة تحدثت كثيرًا في ورقتها عن معاناة بالغة وحاجة إلى صبر ومثابرة لكل من يختار طريق البحث من مرجعية إسلامية، فإنها ختمت ورقة خبرتها بعبارة تبعث على الأمل، وتؤكد أن حصاد ذلك الصبر يفوق بكثير المعاناة التي يتحملها

الباحث. **تقول: «ختامًا نشهد أننا وإن لم** نكن قد أضفنا إلى منظور حضاري إسلامي، فقد أضاف لنا... أبسطه أن علمنا أن كل جديد يشق طريقه بشق الأنفس، فإن كنت تظن نفسك على حق فاثبت عليه، وسل الله العافية والسلامة». وهذه جملة معرفية مفتاحية بالغة الأهمية.

وتحكي أميرة أنها مع زملائها في مقاعد الدرس بالمرحلة الجامعية الأولى كانوا يتعجلون: معرفة ما هو المنظور الحضاري الإسلامي؟ ولكن الأستاذة تأبى إلا أن تتحرك على مهل وبصبر لترسم لطلابها خريطة منظورات علم العلاقات الدولية ونظرياته الغربية، وتنقدها، ثم تقدم لهم المنظور الإسلامي للعلاقات الدولية. فالعملية التعليمية تحتاج إلى الاستقراء قبل التعميم، وإلى التخلية قبل التحلية وقبل التفكر في طرائق التجلية.

يستوقفنا أيضًا في خبرة الدكتورة أميرة، عملية التبديد التي تتعرض لها العملية التعليمية بمرحلة الدراسات العليا في ظل ما يسمى: نظام الفصل الدراسي والساعات المعتمدة والرسالة كمجرد متطلب تكميلي، ووضع الطالب تحت سيف شطب الرسالة ما لم ينجزها عبر المدة الهزيلة المتاحة حاليًا لإعداد الرسالة. أما قبل ذلك فكان الطالب يلقى التشجيع من أستاذه على مواصلة البحث طالما ظل الطالب يصل إلى جديد في موضوع بحثه. وهنا تقول أميرة إنها أنجزت رسالة ماجستير في ست سنوات (لكن لم تهدر، بل تعلمت منها الكثير) وهذا هو الفرق بين أرض بكر يعاد استكشافها، وبحوث لاكتها الألسن وتعرف نتائجها قبل البدء فيها وتطرح سؤال الغرب وليس سؤال أمتنا، وتعيد غرس نفايات ربما يكون الغرب نفسه قد تخلى عنها، وتستديم تبعيتنا له.

وأود القول هنا إن إنجاب حامد ربيع، ومنى أبو الفضل أمثال نادية مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح لا يوازيه مطلقًا لو قدر لهما ترك ألف كتاب على رفوف المكتبات. ومن هنا يأتي التركيز البالغ في مدرسة حامد ربيع على تنشئة جيل ثالث يحمل الأمانة، ونقدر تشكل تلميذ لنا، أكثر مما نقدر بحوثًا ننتجها، بل أقول نقدر بحوثنا بقدر طمعنا في أن تخدم طلابنا.

ولا أتفق مع أميرة في قولها إن «فقه التحيز مسألة وفقه المراجعة مسألة أخرى»؛ ***ففقه التحيز هو مفتاح فقه المراجعات. والتحيز متصل يبدأ من التحيز للحقيقة وينتهي بالتحيز إلى الهوى؟ والسؤال دائمًا هو: ما معيارية التحيز؟ والباحث صاحب قضية. والعلامة حامد ربيع كان يقول لنا: لا تقل وترى الدراسة، ولا ما يرى الباحث، بل قل: وأرى حتى نعرف من المسؤول الحاضر وليس المغيب.***

ثم إن قولها إنها حين سجلت الدكتوراه عن (العالمية) كان الواقع الدولي قد أنصف بما شهدته ساحة العلاقات الدولية من تطورات: يحتاج إلى وقفة ومراجعة.

فهل الإقرار من جانب بعض المنظورات الغربية بضرورة الالتفات إلى الديني يعني قبول: مفهوم الدين والقيم النابع من رؤية طائر تمثل: الرؤية الكلية التوحيدية، وتنسجم مع الإطار المرجعي الإسلامي، وتقبل فكرة أن القيم الإسلامية تنفرد باستحقاق دعوى العالمية نتيجة قيامها على مبدأ: انقسام البشر على مدى التاريخ الإنساني كله بين رؤيتين كليتين: الرؤية الكلية التوحيدية، والرؤية الكلية الدهرية، وأن الإسلام يقوم على مبدأ لا إكراه في الدين، ومن ثم لايطالب الرؤية الدهرية بأكثر من قبول مبدأ: التسابق في الخيرات بين هويات دينية لا تمييز مطلقًا بينها في كافة الشؤون الدنيوية؟ أم أن مفهوم الدين لديه هو المفهوم المقزم، ومفهوم القيم العالمية لديه هي القيم الغربية بجذريها اليوناني والروماني؟ وهنا يلزم بيان الفرق بين النموذج المعرفي كما نظَّر له «توماس كون»، والنموذج المعرفي كما نظر له عبد الوهاب المسيري. وأذكر هنا أن أحد طلابي حصل على درجة الماجستير في موضوع: دور عبد الوهاب المسيري في تجديد منهاجية دراسة العلوم السياسية[(١)] فنموذج «توماس كون» لايعدو أن يكون تعبيراً عن التداول بين نظرية سائدة ونظرية سائدة أخرى. أما ما قدمه المسيري فهو طرح لنموذج معرفي إدراكي مركب يتكافأ بحق مع درجة تعقد الظاهرة الإنسانية. وهو وإن اتفق في المسمى مع نموذج كون، فإن الفرق بينهما هو الفرق بين التنظير من مدخل

(١) عمرو نور الدين عبد الحميد محمد، بناء منهاجية جديدة لتحليل الظاهرة السياسية: عبر العطاء الفكري للمسيري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

البحث عن الفارق ومدخل التنظير من مدخل البحث عن الجامع الإنساني. وقدرة الأول على التفكيك والتفتيت كبيرة مع عجز مطبق عن إعادة التركيب بعكس نموذج المسيري.

ولا بد أن نتذكر هنا أن أوربا حين أرادت أن تنهض حفرت في تراثها وبنت منه مخيالها، ولم تقبل الانفتاح على الحضارة الإسلامية برؤيتها الكلية وإطارها المرجعي. فلم لا نستعيد هويتنا بالحفر في تراث أمتنا وبأعيننا وبعيداً عن هاجس ترضية الغرب أو حتى تعريفه بما نقوم به؟ فالغرب لا تنقصه المعرفة عن قابليات الأمة القطب والمكون الإسلامي، ولكن ينقصه الرغبة في العدل. والله تعالى يقول لأمتنا ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [المائدة: ٨].

ومشكلة الغرب طيلة عهد الدولة القومية هي التعامل معنا من منظور العدو والخطر والصورة العمياء التي لا يرى فيها إلا صورته، ويرمينا بكل مثالبه.

ورغم الجهد الرهيب الذي يتطلبه قراءة النقدي الغربي، فإنه كان لازمًا، فلا تحلية دون تخلية. لكن يظل السؤال المهم: هل ننشغل بالغرب وبقراءة الغرب دون بوصلة؟ هذا ما نبهتنا إليه منى أبو الفضل في كتابها (الجامع بين الشرق والغرب) وكتابها (الإنسان في المنظور القرآني) وكذا الفاروقي في كتابيه (التوحيد وأصل الحضارة). فنحن لن نستطيع نقد الفكر الغربي بمناهجه هو وبمؤشراته ومعاييره، ونصل إلى ما يفوق المراجعات التي تقوم بها بعض مدارسه. فقط حين نبني منظورنا الحضاري الإسلامي ثم نعاير به التراث الإنساني كله، نكون قد دخلنا ساحة البحث العلمي من أبوابها وليس من ظهورها.

ووضعت أميرة يدها على نقطة بالغة الأهمية، هي نقمة الخليج، ونقمة نظام الساعات المعتمدة، والرسائل التي يمكن أن تنضج بكل يسر لا أقول بتطبيق المناهج الغربية، بل بمجرد ذكر المنهج وكأنه حلية في مقدمة الرسائل. ولو قدر للباحثين الذين يطبقون تلك المناهج أن يفهموها بحق ويتعرفوا على كامنها، ويصيغوا أطرًا لرسم

معمارها نابع منها وسار بالفعل في كل مفاصل بحوثهم، لكانوا أدركوا سطحيتها، وعدم ملاءمتها لواقع أمتنا ولأسئلة واقعها الأولى بالطرح. زد على ذلك بالطبع عجز من بيدهم الأمر عن إدراك وزن أمثال سيف الدين عبد الفتاح وتلميذته هبة رؤوف.

إلا أنه من المحزن قولها إنها قد بنت الإطار المقارن من مصادر إسلامية ثانوية. فالقرآن ميسر للذكر. ولقد أنتجت مدرسة إسلامية المعرفة الكثير من مفاتيح التعاطي مع القرآن، ليس من مدخل الإعجاز، وإنما من مدخل كونه منهاجية لكافة العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية، وما على شباب الباحثين إلا أن ينفتحوا على المصادر الوسيطة المعاونة التي أنتجتها هذه المدرسة، ليس للاعتماد عليها، بل للاستعانة بها على الحوار مع القرآن. وهذا هو ما سعت الجماعة العلمية التي أسسها حامد ربيع بالانفتاح على مدرسة إسلامية المعرفة، والشروع الجاد في التنظير من القرآن محرراً من أغلال رهيبة ومن صوارف، بحيث غدونا نرى أن كافة المصادر، إسلامية أو غير إسلامية؛ بحاجة إلى تحديد مقامها بقدرها في ميزان القرآن كجملة واحدة. وانفتحت مدرستنا على سيد عثمان ومحمد عبد الله دراز والعلواني في القراءة السياقية الجامعة، والتأسيس من منظور قرآني. تبقى أهمية انفتاح جيل أميرة وشريف الذي نعول عليه كثيراً على ما تم إنجازه من بحوث بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي من القرآن، وليس حول القرآن، وعلى انفتاحها البالغ على التخصصات الأخرى وسعيها إلى تطعيمها خاصة التربية بالمنهاجية المعرفية الإسلامية.

ثم إننا نلمس في عرض أميرة لخبرتها البحثية الصدق، وربما المبالغة في هضم النفس، والجمع بين الشعور بوجوب عدم الانتفاخ المعرفي، والوعي بقابلية ما تم إنجازه لمزيد من التجويد على الدوام، وبأن ما أنجز كان يستحق الجهد الذي بذل فيه.

وقد لا أتفق مع أميرة في هاجس عرض بضاعتنا على الغرب. فنظام السوق يقوم دائمًا على مبدأ: الزهد فيما لم يطلبه هو. ولا بد أن نعي أن الغرب حين يفتح لنا باب تعريفه بإنتاجنا العلمي مستعينين بتسهيلات يقدمها، إنما يسعى إلى جعلنا موضوعًا للفهم، وليس شريكًا في تشكيل رؤية، وهو يريدنا دائمًا: مفعولاً به. والمنظور

الحضاري الإسلامي لا يشتبك مع غيره، بل يسعى دائمًا إلى كلمة سواء بالتدافع، بعيدًا عن الصراع.

ولذا فإن من الخطورة بمكان التعويل على هبات رجال الأعمال ومنح مراكز البحوث؛ بهدف التغلب على قيود الواقع بتواصل أكثر كثافة مع منظمات دولية إسلامية وغير إسلامية أو جمعيات أهلية ربما يعنيها ما ينتجه هذا المنظور من إسهام. فذاك لن يزيد أبدًا عن الجر إلى شغل الباحث المسلم بإشكاليات وبمقاربات ومقارنات تعيد إنتاج التيه المعرفي.

ولستُ مع أميرة في مقولات إن لغة منظور حضاري إسلامي شديدة التعقيد، وإنها ليست ملائمة للعصر. فلقد تم إنتاج معرفي ثقيل بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وبمركز الحضارة للدراسات والبحوث ومركز الدراسات المعرفية ونشرت على مواقعها الإلكترونية، وهي لا تحتاج لأكثر من الصبر في الانفتاح عليها ومدارستها والنسج على منوال ما يستريح ضمير شباب الباحثين له منها.

وأوافق أميرة فيما ارتأته من أن مدرسة «شيخ العمود» في مصر تجربة رائدة تستحق التوقف عندها والتواصل معها والتعاون معها والاستفادة منها حيث تجمع بين دراسة العلوم الشرعية واللغوية والإنسانية والطبيعية، ومن ثم لسد تلك الفجوة التي ظننا ألا تُسد أبدًا بين العلوم الشرعية والعلوم الحديثة. لكنني أرى أن انفتاحها على مدرسة إسلامية المعرفة يظل أقرب إلى المساهمة في تشكيلها في تخصصها بالعلاقات الدولية. والحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات.

●●●

تعقيب أ.د. نادية مصطفى على أوراق العمل[1]

قدمت مجموعة أوراق العمل لهذه الحلقة خريطة حول مداخل التناول والحالة الذهنية والنفسية والعلمية المصاحبة لها عند كاتبيها وكيف تلقوا الفكرة وتفاعلوا معها.

بالنسبة لورقة د.شريف عبد الرحمن:

فهي تثير شجونًا عدة قديمة متجددة، فنقاطها العشر فرضها الموضوع من منطلقات معرفية ومرجعية ومنهاجية وفكرية نقدية؛ حيث يطرح النقدية بأوسع معانيها انعتاقًا من الإمبريالية المعرفية والفكرية (الوضعية والعلمانية)، لكن دون تخصيص لـ«الإسلامي»، لكن هذا الإسلامي «حاضر غائب» في الورقة تثيره كل جزئية وكل عنوان فرعي بمحتواه! حيث الأهم هو الوصول للحق والحقيقة حتى ولو دون تسميتها أو وصفها بإسلامي أو غيره، بحسب ما وضح د. شريف عند عرضه لورقته.

ومن مجمل ما تطرحه الورقة عن صعوبات وإشكاليات تحدي السائد نقدًا وإعادة طرح، تبرز نفس إشكاليات منظور غير سائد ينقد القائم ويطرح البديل مثل منظور حضاري إسلامي.

إن بناء منظور مغاير وناقد للسائد يحتاج ابتداءً لبناء عقليات تعرف كيف تقرأ وتنقد وتبني نماذج بديلة، إنها عملية تعليمية وتربوية، بل عمرانية حضارية مهمة وضخمة، لكن ذلك لا يمنع من الخوض في غمارها ولو فرديًا أو بمجموعات الأساتذة والباحثين من داخل المنظور الحضاري وخارجه. وهو ما يطرح على د. شريف وكل من يؤمن بذلك وأهميته سؤالاً متجددًا: هل تسعى لتفعيل ذلك عبر تدريسك وبحوثك؟ وكيف؟ إن فحوى الإجابة عن هذا السؤال هي من أهم آليات توصيل وتفعيل هذا المنظور!

وبالنسبة لورقة د. أحمد علي سالم:

ابتداءً، عندما يقدم أستاذ معني بالمنظور الحضاري مثل د. أحمد علي سالم وله خبرات في تقديمه وتوصيله للغرب ولغير الإسلامي، فضلاً عن خبرته التدريسية، ويصف نفسه بأنه «مراقب من الخارج»، فمن يكون المشارك فيه؟!

(١) تقرير قدم مكتوبًا.

أمـا مـسـألة وضع الورقـة لمداخل نظرية ثلاثة (علم النفس المعـرفي، والنظرية الاجتماعية، والوضعية) لتقييم منتج المنظور الحضاري، ثم نتيجة هذا التقييم من حيث غياب نظريات جزئية وتفسيرية صادرة عن هذا المنظور، فهذا أمر قد يُقبل في سياق التمهيد إلى كون هذا المنظور لا يجوز الحكم عليه منهاجيًّا ونظريًّا بإسقاطات منظورات أخرى هو مغاير عنها وينتقدها ابتداءً، أما جعلها حكمًا عليه فأمر غير مقبول منهاجيًّا، ولا أراه يصدر من أستاذ مثل د. أحمد علي سالم.

وباعتبار أن الورقة تطرح في جزئها الثاني العملي خبرته كأستاذ في التوصيل وتقييمه لمدى القابلية والتفاعل من قبل منظورات واتجاهات أخرى في العلم، فإنها تثير تفسير أسباب قبول الخارجي للمنظور عنه في الداخل العربي والإسلامي، وخاصةً في الحواضن العلمية والبحثية في الأوطان، وقد ضرب المثل بحالة الجماعة العلمية المصرية للعلوم السياسية وقدر النقض وعدم القبول وأحيانًا قدر من العدائية للمنظور الحضاري، معللاً بعض أسباب ذلك.

وإذا كان د. أحمد علي سالم من أكثر الباحثين والأساتذة احتكاكًا على صعيد توصيل المنظور الحضاري الإسلامي للعلاقات الدولية للخارج، فما مجمل مخرج هذه الخبرة، هل أسهمت في نشر وتوصيل هذا المنظور؟ ثم ماذا بعد هل تنصب في مراجعة بنائه وإسهامه هو الشخصي في تطويره؟ أسئلة لم تجبنا عنها نسخة الورقة المقدمة لحينه لهذه الحلقة النقاشية، ونأمل أن تكون ثمة نسخة منقحة للورقة تحمل إجابات عن هذه الأسئلة المهمة.

أما ورقة د.ريهام باهي:

فهي تعكس إدراكها لأهمية المنظور الحضاري الإسلامي؛ ولذلك أهمية كبرى كونها من خارج دائرة المنتمين إليه معرفيًّا وبحثيًّا لكنها من دائرة المعنيين به والباحثين في موضوعه، مما دفعها للتساؤل عن: لماذا هو غير منتشر في الأوساط العلمية المختلفة؟

تقاطعت ورقة د. ريهام مع ورقتي في مسألة مهمة وهي: «الانفتاح على تخصصات أخرى»؛ فضربت المثال بالمنظور الحضاري في العلاقات الدولية وأهمية انفتاحه على حقول العلوم السياسية ثم الاجتماعية، وهو ما نعتبره من أسس وصف «الحضاري» لهذا المنظور. لكنه يطرح صعوبات وتحديات أخرى على عاتق الجيل الثالث كذلك.

كما تلفت النظر للمشتركات مع الاتجاهات النقدية والدراسات الحضارية في علم العلاقات الدولية. علمًا بأن النماذج التي تتناول إعادة اعتبار الدين والحضارة في العلاقات الدولية ترصدها كعوامل تفسير لتحولات العلم والعالم وليس كمرجعية للتحليل والتفسير.

وتقترح ورقة د. ريهام الانطلاق من حالة العلم الراهنة والتشبيك مع الخارج الذي بات متشوفًا لأطروحات غير غربية ومنها أطروحات إسلامية للعلاقات الدولية.

كما تلقي الورقة الضوء على بعض النقاط المهمة والمشكلة في ذات الوقت؛ مثل: تقديم وتوصيل المنظور للآخر يحتاج تقديم محتواه القيمي العام (أقرب لخطاب التطمين!)، اتساق أجندة المسلمين مع ما يطرحه الآخر الغربي، الانتباه لعدم التعصب للمرجعية والمنظور أو الاستعلاء بهما على بقية المنظورات (الحد من الخطاب الاستعلائي في الطرح العلمي للمنظور الحضاري الإسلامي). بيد أن كل هذه النقاط تطرح إشكاليات جديدة على أجندة عمل المنظور وجيله الثالث؛ من وجهة نظري كأستاذ من داخله، فهل الخارج مقياس وحكم على منظورنا؟

نعم نحن ننطلق من حقل العلاقات الدولية وليس من الدراسات الإسلامية، ونعتز ونعلن انتماءنا لحواضننا ومؤسساتنا العلمية، ولكن: يجب على الآخر كذلك أن يأخذ في الاعتبار اختلافنا وتنوعنا، كما أن السياقات العلمية والعالمية الراهنة التي أعطت الفرصة لبروز المنظور الحضاري في العلوم السياسية ومنها العلاقات الدولية، هذه السياقات لم تكن الدافع وراء بناء هذا المنظور أو تطويره؛ حيث بدأ العمل العلمي المنظم عليه منذ ما يزيد على ثلاثة عقود، أي قبل بروز الاتجاهات النقدية في العلم على هذا النحو وقبل بدء صيحات الدعوة لإسهامات نظرية غير غربية. فنحن لسنا رد فعل، بل إن التطور الراهن في العلم يثبت أحقيتنا وصلاحية منظورنا.

وهو الأمر الذي يثير التساؤل عن مدى اهتمام وإلمام باحثينا بما أنجز في إطار تطوير المنظور الحضاري عبر جيليه الأول والثاني؟ ولماذا تتحدث د. ريهام -على سبيل المثال- من خارجه رغم اهتمامها وعنايتها به؟ لماذا لم تدرسه من الداخل؟ أو تدرسه بشكل

مقارن مع بقية منظورات العلم أو حتى كواحد من المنظورات التي تنقد السائد في نظرية العلاقات الدولية؟

من جهة أخرى مهمة، تلقي الورقة الضوء على «التحليل الحضاري» في العلاقات الدولية، لكنها لم تلق الضوء مثلاً على أطروحات المدرسة المصرية للمنظور الحضاري عن التحليل الحضاري وأسبقيتها له (بدءًا من أطروحات د. منى أبو الفضل، ثم المسيري، والبشري، وورضوان السيد، وإبراهيم البيومي. . .)، وهو ما أشار له وأفاض أ. د. السيد عمر في ورقته للتعقيب على أوراق العمل في هذه الحلقة.

لكن ورقة د. ريهام تلقي ضوءًا آخر على نقطة شديدة الأهمية حول «كيف يدرك الغرب المنظور الإسلامي للعلاقات الدولية؟» ومن ثم، تجعلنا نطرح سؤالاً مهمًّا: ماذا يريدون من دعواتهم لأطروحات وإسهامات غير غربية للعلاقات الدولية؟ وهل يقبلون بالأطروحة الإسلامية للتغيير العالمي وفكرة العالمية ابتداءً؟

ومن ثم، فما طرحته د. ريهام حول «تضمين» المنظور الحضاري أو كما تسميه «النظرية الإسلامية النقدية» في علم العلاقات الدولية لا يعني جعله واحدًا من الاتجاهات النقدية المعروفة بمرجعياتها وأطرها الفلسفية التفكيكية، ولكن بيان أنه ذو طابع نقدي ومغاير عن المنظورات السائدة ويطرح رؤى بديلة. وهو نفسه ما يعزز «عالمية» حقيقية للعلم.

إجمالاً، تثير ورقة د. ريهام في مجملها ما تثيره ورقة د. أحمد علي سالم في مجملها؛ وهو: ماذا قدم كل منهما لبيان أطروحات هذا المنظور للخارج في الدوائر العلمية للعلاقات الدولية؟ ولماذا يبدو على لغة الورقتين قدر كبير من «الغربة» عن المنظور والحديث عنه من خارجه كحال الباحث الغربي الذي يتحدث عنه؟ ليكن لكل باحث وأستاذ رأيه أو موقفه من المنظور الحضاري، لا ضير في ذلك، ولكن أليس من المهم أن ينعكس قربه وانخراطه مع دائرة المنخرطين في المنظور الحضاري على تناوله له رصدًا ومتابعة وتقييمًا ومعالجة للإشكاليات كمثل أوراق حلقتنا هذه؟!

ورقة د.أميرة أبو سمرة:

تشير إلى مسألة مهمة تتعلق بفكرة الانتماء للمنظور؛ فتوضح رؤية الباحث المنتمي للمنظور من داخله ومظاهر تميز المنظور عن غيره، وفي حالة المنظور الحضاري الإسلامي فهو يخاطب البشرية ولا يدعي تمثيلها. وذلك على عكس الرؤية التي أشارت لها د. ريهام باهي حول إشكالية التعصب والاستقلال عن بقية منظومة علم السياسة والعلاقات الدولية السائد.

ربما لا يكون ما قدمته د. أميرة (كنموذج لأحد باحثي الجيل الثالث، وإذ أشارت في ورقتها إلى خبرتها العلمية الذاتية) في أعمالها العلمية ورسالتيها للماجستير والدكتوراه لا يندرج في قائمة البناء والتأصيل أو حتى التطبيق للمنظور الحضاري، ولكنه أمر آخر مهم يتعلق برصد ومراجعة ونقد لما طرح رأسيًّا في موضوع نظري محدد ومهم في مجال نظرية العلاقات الدولية، ثم رصد ونظم مقابل لجهود نقدية وبنائية مناظرة من منظور حضاري إسلامي في نفس الموضوع. وكما علقت هي لاحقًا على نقد الأساتذة خلال هذه الحلقة النقاشية لضعف مشاركة الجيل الثالث بأنه يكفي باحثي الجيل الثالث شرفًا أن استهلالة إسهام العلمي من منظور حضاري جاء بأعمال نظرية ونقدية رصينة وصعبة في موضوعات وأفرع مهمة في العلاقات الدولية[1]، لكنهم كجيل ثالث من منظور «حضاري إسلامي» ما زالوا يتهيبون من المصادر الشرعية -كما تأكد خلال نقاشات الحلقة ومن واقع ورقة د. أميرة نفسها- وهذا بدوره يشير إلى واحدة من أهم إشكاليات التفعيل لدى هذا الجيل. ولذلك اقترحت عدة إجراءات عملية مهمة في هذا الصدد، نعمل كأساتذة الجيل الثاني وما نقوم عليه من مؤسسات بحثية وعلمية على مساعدة الباحثين الشباب في اجتياز هذه العقبة، واعتبرنا هذا الأمر واحداً من مهماتنا العلمية المستمرة بتقديم دورات مداخل علوم شرعية وكيفيات التعامل مع المصادر الإسلامية، فضلاً عن المشروعات العلمية التي نحاول العمل عليها بين الحين والحين كلما أمكن.

---

(١) راجع هذه الجهود في: د. نادية محمود مصطفى (محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٦، (ثلاثة مجلدات).

لقد التقت ورقة د. أميرة مع ورقة د. شريف في مسألة ضرورة تدعيم القدرات النقدية للباحثين، فضلاً عن تأكيد التمييز بين النقدي من منظور إسلامي والنقدي من منظورات أخرى في العلم.

كما اقترحت ورقة د. أميرة، وكذا العديد من مداخلات الحلقة، أهمية تفعيل آلية التواصل والتوصيل للخارج؛ بهدف طرح نقاش وجدل علمي حول إسهامات المنظور مقارنة بغيره من منظورات العلم، فضلاً عن أهمية الجدال الداخلي مع روافد عربية ومسلمة من خارج دائرة الرافد أو المدرسة المصرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية. وهو ما أود تذكير د. أميرة نفسها بأنها قد ذكرت سابقًا أن من مجالات اهتمامها العلمي وأجندة عملها البحثية هذه الفترة هو إعداد دراسات في رصد خريطة الإسهامات حول المنظور الحضاري الإسلامي وروافده عبر العالم، وحول نقده من اتجاهات مختلفة.

وهو ما يحيلني إلى التأكيد على أن بعض الاتجاهات من خارج المنظور تخطئ التصنيف والتقسيم لروافده؛ فما أشارت له د. ريهام باهي حول دراسات تصنفه إلى ثلاثة اتجاهات (ثوري، وإصلاحي، وتقليدي) ليس دقيقًا بل هو «تقليدي» من حيث النظر لاتجاهات الطرح الحضاري الإسلامي بنفس عدسة النظرة التقليدية في الخارج لاتجاهات الحركات الإسلامية المعاصرة. وهو ما أشار له د. السيد عمر كذلك في تعقيبه في تحذيره من الكامن المعرفي في ذلك التصنيف الثلاثي المغاير عن طبيعة وحقيقة اتجاهات الفكر الإسلامي واتجاهات الإسهامات والاجتهادات العلمية الإسلامية المعاصرة؛ فنحن كمنظور حضاري إسلامي مثلاً لا نوافق أن نوصف أو نصنف بأننا اتجاه «إصلاحي»؛ فهذا يثير السؤال حول إصلاحي بالنسبة لمن وبالنسبة لماذا؟

أما ورقة أستاذنا الدكتور السيد عمر:

هي ورقة قدمها مشكوراً تعقيبًا على أوراق العمل، فجاءت من أستاذ من الجيل الثاني لهذا المنظور، ويمكن وصفه بأنه من «داخل الداخل»؛ حيث شارك منذ عقود في تطوير المنظور باعتباره متخصصًا في النظرية والفكر السياسي، وتتميز خبرته بكونه من الأساتذة الذين ساعدهم تكوينهم العلمي الشرعي ابتداءً على القراءة في نصوص

ومصادر شرعية إسلامية أصلية على عكس تكويني أنا المتواضع شرعيًّا إذ لا زلتُ أقرأ شرعيًّا بالأساس في مصادر ثانوية، فكلٌ ميسر لما خلق له، وكل منا يعمل ويجتهد على مستوى.

كما أن مشاركة أستاذين من فروع النظرية السياسية والنظم في هذه الحلقة (د. السيد عمر ود. إبراهيم البيومي)، رغم كون عنوانها يشير إلى فرع العلاقات الدولية، لا يعني البتة الانفصال أو الانعزال بين العلاقات الدولية وبقية فروع العلوم السياسية، فضلاً عن أن كلاً منهما قد شارك كباحث مساعد في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام منذ عقود، مما يؤكد ما قلت، كما يؤكد أن تطوير منظور علمي يحتاج كافة التخصصات الفرعية للعلم.

ورغم دعوة د. السيد عمر أن تكون حلقة اليوم أوسع وتشمل العلوم السياسية ككل، إلا أن اقتصار موضوعها على العلاقات الدولية لا ينفي صلتها وصداها على مجمل العلوم السياسية، كما يؤكد حاجة حقل العلاقات الدولية لهذه البينية في العلوم السياسية خاصة في النظر للواقع وتقديم رؤية إسلامية له، والبحث في التراث وتقديم رؤية اجتهادية لقضايا الواقع سواء في دراسة قضايا الداخل أو الخارج.

أكدت وركزت ورقة د. السيد عمر على نقطة مهمة وهي الحاجة إلى استكمال التأصيل للمنظور الحضاري من الأصول والمصادر الشرعية والإسلامية عامة.

ومن ثم، فقد قدم د. السيد عمر تعقيبًا غير تقليدي أو نمطي على أورق العمل؛ من خلال إشاراته إلى أبعاد الرؤية الكلية الإسلامية ذات الأبعاد العمرانية والإنسانية الرحبة؛ حيث أكمل ما كان حاضراً غائبًا بالأوراق، فوضح كيف أن الحجم الكبير لما قُدم من منظور حضاري، ولم يتم الاطلاع عليه فعليًّا من الجيل الثالث، يحتاج إلى إعادة اكتشاف ومدارسة أو حتى مراجعة ثم الاستكمال والتطوير عليه من الجيل الجديد والأجيال اللاحقة، حتى لا يهال عليه التراب!

●●●

تعقيب أ.د.إبراهيم البيومي غانم على أوراق العمل(*)

سعدتُ جداً بمشاركتي في هذه الحلقة النقاشية المهمة وفي إتاحة الفرصة لي لقراءة أوراق العمل المقدمة والتعقيب عليها(**).

بالنسبة لورقة د. شريف عبد الرحمن، فهي تركز أو تنطلق من نقطة نظرية مهمة، في رأيي، تحدث نقلة نوعية فيما قد وصلنا إليه في البحث من منظور حضاري إسلامي ليس فقط في مجال العلاقات الدولية (التي لم تأت عليه إلا لمامًا) إلى أفق أوسع وهو نظرية العلم والمعرفة من نظرة إسلامية. وهي ورقة تَستحق الترجمة والنشر في إحدى الدوريات العلمية المعنية بنظرية العلم؛ نظراً لمحتوى وهيكل الورقة كما هي عليه، وأنا في ذلك لا أجامل كاتب الورقة د. شريف وليس لي معه مصلحة!

ولكن، في الورقة تعبير واحد أتحفظ عليه؛ وهو كلامه عن «الحق» (والذي هو عكس الباطل)؛ وهو من المفاهيم المعيارية الكبرى التي نحكم بها على الأشياء، ونحن كباحثين لا نبحث عن الحق بل نبحث عن الحقائق؛ فتعريف العلم من منظور إسلامي هو: «الإدراك الجازم المطابق للواقع»، وهو تعريف شائع عند كثير من علماء الإسلام، كالإمام الغزالي في كتابه «معيار العلم» (يقع في نحو ٣٠٠ صفحة وحققه واحد من أبرز علماء الأزهر هو الشيخ محمد سليمان دنيا). فحقائق الواقع هي أهم ما نسعى لإدراكه.

أما ورقة الصديق الدكتور أحمد علي سالم، فلا أتفق مع طرحها ولا أراها تعكس شخصيته العلمية، وكأن من كتبها شخص غير د. أحمد علي سالم الذي أعرفه جيداً! لأنها تجعل -فيما يتراءى للقارئ- من مجموعة نظريات غربية ووضعية (كالنظرية

(*) أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية بالقاهرة. من أعلام الجيل الثاني للمنظور الحضاري، وله إسهامات علمية في موضوعات من أهمها: الوقف والمجتمع الأهلي والمدني بين الخبرتين الإسلامية والغربية، وأطروحات في نقد مفهوم السيادة والدولة القومية، وله اهتمام بنظرية العلاقات الدولية من منظور حضاري إسلامي منذ مساهمته كباحث مساعد في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ونشرت له عدة مقالات علمية عن النظرية الإسلامية في العلاقات الدولية، كما يشارك حاليًا في مشروع بحثي حول النظم السياسية المقارنة من منظور حضاري إسلامي.

(**) نص مفرغ ومحرر.

النفسية والنظرية الاجتماعية أو حتى نظرية توماس كون) معياراً لقياس إسهام أو إنتاج مدرسة المنظور الحضاري. وهذا غير سليم علميًّا؛ فكيف أقلد وأتبع المنظورات والمدارس العلمية التي أنتقدها أو أدعي الاستقلال عنها، أو كيف أجعلها حكمًا ومعياراً على غيرها؟! فإذا ما جعلتها معياراً علي فسأكون مقلداً! وإذا كان هذا حال ورقة أحد الباحثين المخضرمين مثل د. أحمد على سالم، فإذن ثمة مشكلات هائلة تنتظر هذا المنظور على الطريق!

فبناء معرفة جديدة يتعلق بمفهوم أولي تأسيسي مهم هو «الاجتهاد»؛ فلدينا في التراث العلمي الإسلامي مصادر مهمة لإنتاج معرفة جديدة، وإلا ستجد أنك تكرر وتعيد ما قاله الآخرون. فإنتاج معرفة من منظور حضاري إسلامي ربما تبدؤه بنقد السائد والموجود في نظريات العلم كما ذكر د. أحمد علي سالم في جانب من ورقته، ولكن لا يتم إنتاج معرفة أو طرح رؤية من منظور إسلامي من خلال تلك النظريات كما ذكرت الورقة، وإنما بالعودة لنظرية الاجتهاد من منظور إسلامي. فالاجتهاد هو: «بذل الوسع في فهم مسألة والوصول إلى حل جديد فيها». والوصول إلى ذلك يحتاج مجموعة من العمليات المنهجية. وقد كتب الإمام الغزالي -مثلاً- في خمس طرق للاجتهاد، وذكر غيره، وكتب الشيخ محمد عبده أنها أربع... إذن ثمة نظرية معرفية من منظور إسلامي حول إنتاج معرفة جديدة بشكل اجتهادي. وليس بالشكل الذي عرضته النسخة الأولية التي بين أيدينا من ورقة د. أحمد علي سالم.

إذن الأمر أشبه بإمكانية إنشاء «شبكة طرق منهاجية» للعلم من منظور حضاري إسلامي، ذات إحكام ورصانة، وذلك رجوعًا للتراث. وهذا لا يعني أبدًا الاعتذار، فإننا لا نجد أمةً من الأمم حالها كأمتنا هي محتلة في كثير من أراضيها وأقطارها؛ إما احتلالاً صريحًا أو احتلالاً فكريًّا، أو يتبع حكامها مراكز واستخبارات خارجية، وقواعد عسكرية منتشرة على أراضيها تقدر بأكثر من مقدرات جيوشها في بلادها الأصلية نفسها، ... ثم يتحدث الآخر عنها بذلك الخوف وأننا نكرههم رغم أننا نحن المنهوبة ثرواتنا والمقتولة شعوبنا عبر مختلف الأقطار في العالم الإسلامي!

إذن فلتكن لنا الحرية المعرفية وأن ننتج علمًا من منظورنا.

ومن وجهة نظري، أن هذا المنظور الحضاري الإسلامي للعلوم والمعرفة هو منظور مستقل عن غيره؛ من حيث أصوله ومرجعيته ورؤيته للعالم، ثم إشكالياته ومنهجياته وكثير من مفاهيمه. إذن له شخصية علمية مكتملة وأهلية معرفية فاعلة لتناول قضاياه وإشكالياته من داخل أطره المعرفية والمرجعية ذات الخصوصية الحضارية.

قد يتقاطع أو يتشارك مع منظورات أخرى في عدة أشياء، لكن لنا اجتهاداتنا في المنهج والأدوات العلمية، ونحن لسنا جزءًا من منظوراتهم.

بالنسبة لورقة د.ريهام باهي، فأنا أوافق على مجمل ما طرحته الورقة؛ حيث تطرح بالمعنى العلمي الذي أشرتُ له آنفًا؛ أي أنه إدراك جازم مطابق للواقع؛ حيث إن ما طرحته الورقة من إشكاليات وطرح الأسئلة والتحديات... نعم جميعها موجود.

وذكرت كذلك أهمية أن تكون النظرية النقدية الإسلامية تحديًا على ادعاء الغرب للعالمية. وهذا أمر مهم؛ لأن مطابقة الإدراك الإسلامي للواقع (الإسلامي والواقع العالمي) يُنتج علمًا نافعًا وجديدًا، وإلا فقد يُنتج شيئًا وهميًّا. وفكرة ضرورة طرد الأوهام من التفكير العلمي في الإسلام كتب فيها الإمام الغزالي وأفاض، وهي أقرب لما طوره العقل الأوربي الحديث عن الفرق بين الوهم والحقيقة (وفق المنطق الديكارتي)، وحتى يكون منهج النظر للظواهر (وفق المستشار البشري) وقد ناقشها مفكرو الإسلام باستفاضة (الآداب والمنهجية...)، حتى يكون ما يُنتجه علمًا نافعًا لا بد أن ينتهي وضع الانقطاع الحالي في جامعاتنا ومؤسساتنا البحثية، بما فيها جامعة الأزهر، عن المنهجيات العلمية المنضبطة التراثية والإسلامية وكذا الحديثة؛ لننتج علمًا نافعًا مطابقًا للواقع الحالي وليس تكرارًا أو اقتباسًا من مراجع وكتب منقطعة عن تلك المنهجيات العلمية.

غير أن ثمة نقطة أود أن أعلق عليها وأنا مختلف معها، وهي فكرة تضمين المنظور الإسلامي كنقدي إسلامي في المنظور النقدي الغربي، وأراه «هاجس التضمين»؛ فالمُشكِل ليس في المعاني، فالمعاني على الطريق، بل المشكل في التعبير عنها بلفظ

منطبق على المعنى. نعم صرامة المنهج العلمي تحتاج إلى قدر من التفكيك لمنع فكرة التكرار؛ حتى لا نصل إلى درجة ما وصل إليه بعض الباحثين الغرب حينما قال إن «المنهج هو اللامنهج». وهذا التعبير -في رأيي- صرخة احتجاج على الصرامة النظامية الشديدة في المنهج العلمي وما تؤدي به إلى التكرار.

***

- **د.ريهام باهي**: أشكرك جدًا د. إبراهيم وأود التأكيد على ضرورة عدم الانقطاع عن الآخر العلمي؛ فالمنظور الحضاري ليس منبتًّا عن غيره من منظورات العلم، ومسألة «الاستعلاء العلمي» والحكم على المنظورات الحضارية الأخرى (كالمنظور الصيني أو الهندي مثلاً وفقما ذكرت د. أميرة في عرضها لورقتها) بأنها أقل من منظورنا.

إذن فمن المهم التضمين والتسكين في اتجاهات العلم، وأن نناقش سؤالاً أوليًّا مهمًّا قد يسأله طالب في تمهيدي ماجستير مثلاً أو باحث: لماذا أدرس هذا في إطار علم العلاقات الدولية إذا لم يكن هذا المنظور مضمنًا في منظورات العلم القائمة؟! وهل هو اتجاه شاذ؟! ماذا يضير هذا المنظور أن يضمن في منظور آخر نقدي أو غير غربي؟!

- **د.نادية مصطفى**: هو منظور مستقل ولكن غير شاذ وليس من خارج العلم، وهو أميل للتقاطع مع المنظورات النقدية مثلاً. ولكن من أجل معالجة الانقطاع عن بقية روافد واتجاهات العلم، لماذا لا يهتم كثير من الأساتذة بتدريس هذا المنظور في المقررات بالكلية؟ فهل سَعيتم لتضمينه في التدريس ضمن خريطة منظورات العلاقات الدولية؟

- **د.ريهام باهي**: لا طبعًا!

- **د.نادية مصطفى**: هناك محاولاتي لتدريسه في مقرر نظرية العلاقات الدولية للماجستير ثم الدكتوراه، ثم قضايا دولية معاصرة، ومقرر تطور العلاقات الدولية، وفق منظومة المقرر الذي يُدرس.

- **د.ريهام باهي**: أنا أتكلم في جزئية «توصيف المنظور الحضاري الإسلامي»؛ فبما أنه

أقرب للمنظور النقدي والاتجاهات غير الغربية، فلماذا لا نضمنه (grouping) ضمن اتجاهات أو منظورات قائمة في علم العلاقات الدولية والعلوم السياسية؟!

- **د.إبراهيم البيومي**: لا، لا... التضمين مرفوض؛ ما تتحدث عنه د. ريهام هو بُعد آخر من أبعاد الانقطاع، لكن إذا كان هذا المنظور يغرد خارج سرب المنظورات القائمة، فأين موقعه من خريطة العلم القائمة؟ هذا السؤال عن موقعه ليس مستغربًا أو مرفوضًا؛ لكن الإجابة عنه ليست بسيطة، وإن كانت غير مستعصية، لكن لا بد من أن نعطيها مساحتها لبيان وترسيخ خلفيات الإجابة، فعلينا أن نعرف ونُعَرف ذاتنا بذاتنا وليس بذوات الآخرين.

- **د.نادية مصطفى**: سؤال د. ريهام ينطوي على تساؤل عن علاقة الدين بالعلم؟ ما علاقة الدين بالعلم وهي رؤية معرفية تنكر علاقة بين الدين والعلم.

- **د.إبراهيم البيومي**: هذا إجمال له تفصيل.

- **د.نادية مصطفى**: من المهم التفرقة بين العمليات والمفاهيم التي نتكلم عنها؛ فالتسكين غير التضمين غير المقارنة... إذن ليس من المطلوب تضمين هذا المنظور في غيره من المنظورات، ولكن تسكينه في خريطة العلم الواسعة كمنظور له خصوصيته المعرفية والحضارية.

- **د.إبراهيم البيومي**: ولعله سيكون يومًا سعيدًا ليس لنا فقط ولكن للإنسانية كلها، يوم يتبلور هذا المنظور الحضاري الإسلامي في شكل معرفة جديدة تقدم إسهامًا للعلم والعالم.

***

بالنسبة لورقة د.أميرة أبو سمرة، فرغم تكرار كاتبتها الاعتذار عن حالتها الأولية، إلا أنها مهمة لكونها تعبر عن «همٍّ علمي» في سياق النظر في ماذا قدمنا وماذا سنقدم... وكلها أسئلة مهمة وتنبه إلى ضرورة النظر لها ما دامت مقلقة عند باحثي الجيل الثالث.

وبالنسبة إلى ورقة أستاذتنا دكتورة نادية مصطفى، فقد شعرت خلال الورقة كلها أنها

تسعى للحصول على «اعتراف علمي» بهذا المنظور داخل الدوائر العلمية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية. فمن المهم التواصل مع الدوائر العلمية والبحثية في الخارج وتعريفهم بجهود هذا المنظور، وهذا حقنا. ومن هنا أقترح بشكل عملي أن يتم التواصل بين مجموعة الباحثين المعنيين كل ستة أشهر، وتتم صياغة ورقة علمية بحثية ترسل للتحكيم والنشر دوليًا يتوالى على إعدادها باحثو وأساتذة المنظور أو يأتي بعضها جماعيًّا مثلاً.

فهذا أمر مهم ومن الصعوبة بمكان؛ يؤكد ذلك علامة كبير مثل فرانسوا بورجا(*) رغم ذيوع صيته في الغرب، إلا أنه ذكر مؤخرًا أنه لم يستطع بعدُ الوصول للنشر في كبرى المجلات والدوريات العلمية الغربية للآن! فعلينا اقتحام هذه العقبة.

من جهة أخرى، على مستوى تعميق معرفة ودراسة باحثي المنظور الحضاري الإسلامي بالمصادر الإسلامية -رغم أن تخصصي الدقيق ليس في العلاقات الدولية إلا أن متابعتي فضلاً عن مشاركتي البحثية المحدودة في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام- لماذ لا يقوم أحد من أبناء هذا المنظور وليكن من باحثي الجيل الثالث بدراسة حول: كيف تناول علماء المسلمين خاصة المعاصرين من الشرعيين وغير متخصصي العلاقات الدولية في الإسلام، أمثال: د. محمد دراز، والشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ عبد الوهاب خلاف، د. عبد الله جمال الدين، والشيخ تاج الذي كان شيخًا للأزهر، والشيخ وهبة الزحيلي، . . . (وقد كتبتُ في ذلك سلسلة مقالات في جريدة الحياة) حيث نجدها كلها تأتي تحت مفهوم مظلة ومركزي هو «السياسة الشرعية»، فلماذا جاء تناولهم من مدخل السياسة الشرعية لا غيره من مداخل التراث السياسي الإسلامي؟

هذا، وأشكركم على هذه الإتاحة للتعقيب على أوراق العمل. وننتقل لمداخلات باحثي الجيل الثالث المشاركين بالحلقة في الجلسة الثانية.

(*) أستاذ ومستشرق فرنسي متخصص في دراسة «الإسلام السياسي» ومدير الأبحاث في معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي في آكس أون بروفانس. (المحررتان).

الجلسة الثانية: مداخلات ومقترحات عملية من واقع خبرات بحثية

كلمة رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور إبراهيم البيومي غانم(*)

بسم الله والحمد لله وصلاة وسلامًا على أشرف الخلق وسيد المرسلين سيدنا محمد ﷺ، ثم أما بعد . . .

تسعدني كثيرًا المشاركة في هذه الحلقة النقاشية، وسعدتُ كثيرًا بما سمعت من كلمات ومداخلات، وسعادتي الأكبر لكون موضوع الحلقة يتعلق بمدرسة المنظور الحضاري الإسلامي. حققت هذه المدرسة -بفضل الله تعالى- ثم بفضل جهود أساتذتنا من الجيل الأول والثاني، خاصةً جهود أستاذتنا الدكتورة نادية مصطفى التي بذلت -عبر نحو ثلاثة عقود من البحث والتدريس والإشراف العلمي والإداري- قدرًا هائلاً من الجدية والثبات والإصرار رغم كل التحديات وكأنها تنحت في الصخر، وهذا الثبات في حد ذاته يعد نموذجًا وقدرًا عاليًا من الأداء الرسالي في العلم؛ فالأمر ليس مجرد إنتاج علمي أو إنتاج جديد في العلم وفقط، بل الأمر يحتاج إلى قدرة وقوة نفسية وإيمانية وإرادة عملية على الثبات. وهي يُلاحظ فيها -عبر خبرة العمل معها لسنوات طوال- سمتان مهمتان: الصرامة والمودة في ذات الوقت، وهي معادلة صعبة ونادرة الوجود في أستاذ في مدرسة علمية.

فأستاذتنا الدكتورة نادية مصطفى وأستاذنا الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، وقبلهما الأستاذ الدكتور حامد ربيع وأستاذتنا الدكتورة منى أبو الفضل، ومن جاء بعدهم، جميعهم أثبتوا جدية ورسالية في العلم؛ التي هي بالمعايير السائدة وأوضاعنا الراهنة اليوم في جامعاتنا ومعاهدنا العليا تأتي بخسائر لا بمكاسب، ومع ذلك حققوا هذا الإصرار على تقديم ما أنجزوه بأصالة وعمق وجدية وبأفضل المعايير الاجتهادية والبحثية.

ولإتاحة الوقت لأبنائنا باحثي الجيل الثالث -من غير أصحاب أوراق العمل- لطرح مداخلاتهم في موضوع النقاش؛ سأعطي لهم الفرصة ونعقب في التعقيبات النهائية في نهاية الحلقة النقاشية بإذن الله.

●●●

(١) سبق التعريف به ص (١٣٠).

مداخلات الباحثين

تم ترتيب المداخلات وفق عرضها خلال الحلقة النقاشية، علمًا بأن غالبية المداخلات وردت مكتوبة إلا البعض، لذلك فسنشير لكون المداخلة مكتوبة من قبل الباحث نفسه أم نصًا مفرغًا لمداخلته أثناء الحلقة.

***

ماجدة إبراهيم(*): الإشكالية العكسية: من التطبيقي إلى التنظيري(**)

بسم الله والحمد لله، وبعد...

كعادتها تحول أستاذتنا الدكتورة نادية مصطفى الهموم والإشكاليات التي نلقاها نحن طلابها وتلامذتها على الطريق إلى مجال للبحث عن معالجات وحلول تنبثق من الواقع وتعود إليه تقويمًا وتحسينًا، وتَنْظمُ أفكارنا ومقترحاتنا في جداول عمل، فها نحن نتحلق لنتدارس شأننا البحثي وإشكالَياته؛ فجزاها الله عنا خيراً وجزى جميع أساتذتنا الأفاضل لما يفيضون علينا من سعة علمهم.

حينما نتدارس أمر إشكاليات تفعيل منظورنا الحضاري الإسلامي خاصة معنا نحن باحثي الجيل الثالث منه، نجد أن مجموعة منها تعمنا جميعًا تقريبًا ومجموعة أخرى من تلك الإشكاليات تخص مستوًى أو موضوعًا مما انخرط فيه بعض منا عن بعض. وأظن أن من الإشكاليات العامة التي يمكن رصدها في هذا الصدد هو أن الميزة النسبية الأكبر لهذا الجيل من دارسي المنظور الحضاري؛ هي العناية بالأبعاد النظرية والمراجعات النقدية والمنهاجية لكثير من الأطروحات الغربية والسائدة في حقل العلاقات الدولية، هذه الميزة

(*) باحثة دكتوراه العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة -باحث أساسي بمركز الحضارة للدراسات والبحوث. أعدت رسالتها للماجستير في نظرية العلاقات الدولية بعنوان: مستويات جديدة للتحليل في العلاقات الدولية: دراسة نظرية، وتعد حاليًا أطروحتها للدكتوراه عن المدرسة الصينية للعلاقات الدولية. تهتم بقضايا الأمة الإسلامية والأقليات الإسلامية في العالم، كما تهتم بمناهج ومدارس دراسة العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

(**) مداخلة مكتوبة.

قد أتت من جهة مقابلة بإشكالية عكسية تتمثل في صعوبة نزول الباحث منا من المستوى التنظيري إلى التمرس على البحوث التطبيقية وتفعيل ما قدمه من مراجعات.

ومن هنا ينتاب كثير منا شعور الإحباط؛ إذ لا هو ظل كبقية زملائه يعمل جزئيًّا وتطبيقيًّا بالشكل البحثي السائد والسيار وكفى، ولا هو أضحى منظرًا يسهم ويضيف للمكتبة العلمية شيئًا يذكر، بل يستضئل نفسه نوعًا ما ويتهيب العمل في مستوى أو على المستويين معًا! ما العمل إذن؟!

اسمحوا لي أن أسوق مثالاً لنموذجين من واقع خبرتي البحثية المتواضعة خاصة في رسالتي العلمية، ففي الماجستير وجدت أن أحد أبرز منظري العلاقات الدولية ومؤسس المنظور الواقعي الجديد «Kennth Waltz كينيث والتز» قد بدأ تأسيس المنظور الجديد أثناء بحثه للدكتوراه والذي نشره لاحقًا في كتاب بعنوان: الإنسان والدولة والحرب (Man, State & the War)، وفيه طرح منهجه الشهير مستويات التحليل في العلاقات الدولية (levels of analysis) والمطلع على الكتاب يجد مؤلفه قد أصَّل لمنهجه ونظريته الجديدة في تراث الفكر الغربي القديم والحديث، ويشرح فيه المؤلف كيف طور فكرته حتى بلور هذه النظرية.

ومن ثم، فهذا النموذج يوضح لنا أن مسألة «الهيبة» أو التهيب البحثي الذي يعتري كل منا يجب ألا يمنعه من أن يخوض غمار البحث والإسهام من منظوره، ويقدم جديدًا حتى ولو كان ما زال باحثًا للدكتوراه أو حتى الماجستير ما دام يمتلك الإمكانات والقدرة البحثية على البحث النظري والتأصيل الفكري والنظري لأطروحته، بالطبع مع كامل الاحترام والاعتبار لعوامل الخبرة والزمن في الإسهام العلمي؛ فحتى «والتز» في النموذج المشار إليه قد ظلت الواقعية الجديدة ومستويات التحليل والتطوير في مشروعه العلمي عبر مسيرة حياته، وقدم قائمة من الأعمال التطويرية لها لاحقًا كما فعل تلامذته في ذات الأمر.

النموذج الثاني، يأتي من المدرسة الصينية للعلاقات الدولية، وهو موضوع اهتمامي في رسالتي للدكتوراه بإذن الله؛ حيث يذكر الباحث الصيني «جانغ يون لينغ»

أن الصعود الصيني عالميًّا لا يعتمد فقط على الإستراتيجية الصينية، بل يحتاج كذلك إلى تأسيس تنظيري لمنظور ومدرسة صينية في العلاقات الدولية[1]. ومن ثم، ففكرة وجود منظور علمي له خصوصية ومرجعية حضارية أمر ممكن ومقبول في إطار علم العلاقات الدولية والعلوم السياسية ككل، وإن كانت مثل هذه المنظورات البديلة والحضارية غير الغربية ليست ضمن التيار السائد في الحقل.

ومن النقطة الأخيرة، تؤكد الخبرة البحثية كذلك من داخل حقل العلاقات الدولية ورصدًا ومتابعة للأنشطة والدوريات العلمية أن المهتمين، سواء بالمنظورات أو الأطروحات النقدية والمنظورات غير الغربية، لا يمثلون التيار السائد في العلم، وهذه الفكرة أقرب لما طرحه د. أحمد علي سالم في ورقته حول واقع النشر العلمي في النظرية الاجتماعية، لكن الخبر السعيد أن للمنظورات النقدية ودعاة ما بعد المركزية الغربية وما بعد الكولونيالية لهم إصداراتهم العلمية الخاصة وأنشطتهم العلمية المشهورة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: جمعية الدراسات الدولية بكندا (International Studies Association) (ISA)، ومؤتمراتها السنوية، ودورياتها وأشهرها: (International Studies Review) (ISR)، ودورية: (International Political Sociology) (IPS).

وكذلك دورية ملينيام (Millennium Journal of International Studies) الصادرة عن كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (London School of Economics & Political Science- LSE).

وبالتالي، فالإشكال هنا في أن عملية «التوصيل» للخارج لن تكون إلا في نطاقات محدودة ومحددة.

ولعل أحد الأبعاد المستفادة من دراستي في رسالة الماجستير لإسهام المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية وجهودها، أنه تَبيّن أنَّ أحد التقاليد العلمية لهذه المدرسة الآن؛ هو تدوين الخبرة والأعمال، ومنها عرض دوري للأعمال القائمة

---

(١) جانغ يون لينغ (محرر)، «الحزام والطريق- تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الواحد والعشرين»، ترجمة آية محمد الغازي، إشراف الدكتور حسانين فهمي، سلسلة قراءات صينية، القاهرة: دار صفصافة للنشر، ٢٠١٧، ص ٥.

والجديدة عبر مواقع إلكترونية مخصصة(١)، وقائمة ببليوجرافيا معدلة سنويًّا لأعمال دارسي المدرسة(٢)، وهو جهد بدأته مجموعة من رواد المدرسة الإنجليزية مثل: (Barry Buzan, Richard Little, Ole Waever) منذ عام ١٩٩٩. ذلك فضلاً عن المؤتمرات والجوائز العلمية التشجيعية لشباب الباحثين والدوريات العلمية المتخصصة وبعض الإصدارات مخصصة حول الجديد في نظرية العلاقات الدولية، والدعوة للتواصل والتعارف مع الدارسين من مختلف الدوائر الأكاديمية عبر العالم. وعامة نجد أن الدوائر العلمية التي تجمعها التوجهات النقدية على اختلاف مرجعياتها، لها أنشطة علمية تجمع وتتابع من خلالها باحثيها وتواصلهم مع أساتذتهم وغيرهم من الباحثين، ومن ذلك تقليد علمي كاللقاءات أو الاجتماعات السنوية لجمعية الدراسات الدولية.

هذا، وقد أخذ مركز الحضارة للدراسات والبحوث بمقترحي حول إعداد ببليوجرافيا لأعمال المنظور الحضاري الإسلامي في العلوم السياسية، وأدخله حيز التنفيذ حين كلف الفريق البحثي الداخلي للمركز بجمع وتصنيف ومراجعة هذه الببليوجرافيا كقاعدة بيانات شاملة أو «ببليوجرافيا شارحة» للمنظور الحضاري الإسلامي، وقد رأت النور في ٢٠١٦ عبر إصدارين يضمان نفس المحتوى تيسيراً لتوصيلها للباحثين والمهتمين بالمنظور: أما الأول فهو موقع إلكتروني يحمل اسم المنظور الحضاري، والثاني إصدار مطبوع كجزء من كتاب(٣).

(١) راجع ذلك على:
- http://www.polis.leeds.ac.uk/research/international-relations-security/english-school/
- وموقع كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية على الرابط: http://www.lse.org.uk
- وموقع e-International Relations -
والأخير يشتمل على مجموعة من الكتب والبحوث الفردية والجماعية المميزة لباحثي المدرسة الإنجليزية.

(2) Barry Buzan, The English School: a Bibliography, Version of sep.2014, (pdf), available at:
http://www.polis.leeds.ac.uk/assets/files/research/english-school/Buzan-English-School-Bibliography-Sept-2014.pdf.

(٣) نادية محمود مصطفى (محرر)، في تجديد العلوم الاجتماعية: بناء منظور حضاري مقارن (الفكرة والخبرة)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للعلوم والثقافة، ٢٠١٦، جزءان، (الجزء الثاني، القسم الرابع: ببليوجرافيا في المنظور الحضاري الإسلامي وقضاياه: خبرة مركز الحضارة للدراسات السياسية)، ص ص ٥٢٠-٦٣٢.

وانطلاقًا من هذه الخبرة المقابلة **يمكنني اقتراح:**

عقد لقاء دوري سنوي للجماعة العلمية للمنظور الحضاري الإسلامي، يتم خلاله متابعة أبرز القضايا المتعلقة بنطاق دراسة المنظور، ومناقشة أهم إسهامات أساتذته وباحثيه، فضلاً عن رصدهم ما يواجهونه من إشكاليات، ومتابعة سبل التواصل مع دوائر علمية خارجية، وإشراف الأساتذة للباحثين الأحدث سنًا... على أن يكون للجماعة أجندة عمل إستراتيجية تقر خلال اللقاء الدوري، وأن يضطلع شباب الباحثين من الجيل الثالث أنفسهم، والأجيال التالية تباعًا، بوضع مخطط العمل للعام بإشراف من الأساتذة.

وذلك من جهة أخرى أظنه يحقق القول الشهير للشافعي:

أخي لَن تَنالَ العلمَ إلاّ بستَّة سَأُنبيكَ عَن تَفصيلها ببَيانِ
ذَكاءٌ وَحِرصٌ وَاجتِهادٌ وَبُلغَةٌ وَصُحبَةُ أُستاذٍ وَطولُ زَمانِ

إذ تحقق هذه اللقاءات التواصل والتوصيل المبتغى بين الأساتذة والتلاميذ، وتساعد على أن يقترب الباحثون والطلاب من المسيرة العلمية للأساتذة ومصاحبتهم علميًّا مما يسهم في تعلمهم منها كنبراس يُقتدى به. وبالطبع من المهم كذلك لتجاوز كثير مما يواجهنا كجيل ثالث أن نطلع ونتابع المسيرات العلمية للرواد في هذا المنظور وغيره وعبر تاريخنا وتراثنا الحضاري، وكذا العناية بمتابعة مسيرة تطور الإسهام في هذا المنظور مقارنة مع غيره من المنظورات العلمية لحسن استيعاب مراحل وخرائط هذا التطور، وبالتالي تتضح نوعًا صورة ما يُناط به الجيل الجديد من مهام وواجبات تجاه تخصصهم وتجاه المنظور المنتمين إليه.

ثمة إشكاليات أخرى من خبرتي البحثية المتواضعة، تتعلق بأن صعوبة الدراسات والرسائل العلمية المعنية بالبعد النظري والمنهاجي (وهي على ندرتها نوعًا في معاهدنا العلمية، لكن أظن أن الجيل الثالث من باحثي المنظور الحضاري في العلاقات الدولية تحديداً قد تميزوا فيها، خاصة مجموعة الباحثين الذين أشرفتْ على رسائلهم العلمية

أستاذتنا الدكتورة نادية مصطفى في حقل العلاقات الدولية)(١) يجعل الباحث منا يستصعب الجانب التطبيقي نوعًا -على عكس السائد- فيهمل مثلاً ما يسمى بـ «الأمثلة الشارحة» لما يسوقه من أبعاد نظرية، وكانت هذه تحديداً ملاحظة من الملاحظات المهمة التي أسداها لي د. إبراهيم البيومي في مناقشته لي في أطروحتي للماجستير.

جانب آخر مهم من الخبرة في التعلم بالعمل والممارسة البحثية، وهو ربط ما تم من جهد نقدي ومراجعة في العلم بإضافة وإسهام من منظور حضاري مقابل/ مناظر، فالاكتفاء بالمراجعة غير كاف كما يعلمنا أساتذتنا ولطالما كانت تؤكد علينا أ. د. نادية مصطفى في رسائلنا العلمية، وهو أمر ليس بسهل لكنه كذلك غير مستحيل بل واجب في هذه المرحلة. فعلى الباحث ألا يكرر ذات الخطوات التي سبقه إليها زملاؤه أو أن يكتفي بالرصد والنقد فقط على أهميته، بل عليه أن يتجاوز المراحل؛ بمعنى المضي قدمًا نحو إسهام جديد؛ فمثلاً: تشير خبرة الرسائل العلمية في العلاقات الدولية التي أعدها عدد من باحثي الجيل الثالث للمنظور الحضاري أن البداية كانت مع رسالات مراجعة نظرية كرسالة ماجستير د. أماني غانم عن خطابات صدام الحضارات، ثم توالت هذه النوعية من الرسائل، وكان لزامًا على كل من يقدم دراسة نظرية أن يقدم مراجعة ونقداً بأسلوب مختلف يضيف لخبرة التراكم العلمي والنظري، إلى أن وصلنا في المرحلة التي أعددتُ فيها رسالتي للماجستير حول نقد الوضعية الأمريكية والواقعية الجديدة متمثلة في نظرية/ النموذج النظري «مستويات التحليل» لأجد أن علي أن أطرح النموذج الإسلامي المقابل وهو نموذج «الأمة»، فلم يكن لي إمكانية وقتها أن أضيف تطويراً نظريًّا لما هو متاح وموجود حول الأمة كنموذج تحليلي، لكن قمت بنظم ما قدم وأعدت عرضه نظريًّا في إطار جهود تطوير منظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية كمدرسة علمية مستقلة وقائمة وذات رصيد نظري، مع تركيزي في العرض على جهود المدرسة المصرية للمنظور الحضاري الإسلامي كأحد روافد هذا المنظور، وذلك بشكلٍ

(١) راجع العمل الجامع الذي تضمن ملخصات لمجموعة كبيرة من هذه الرسائل العلمية في:
د. نادية محمود مصطفى (محرر)، د. نادية محمود مصطفى (محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٦، (ثلاثة مجلدات).

مقابل ومقارنة بالمدرسة الأمريكية التي أنتجت النظرية الواقعية الجديدة ونموذجها مستويات التحليل، وللمدرسة الإنجليزية التي أسهمت في هذا الشق بعدة روافد منها رافد واقعي وآخر نقدي كوزموبولتاني يطرح تداخل مستويات التَحليل وعدم فصل دوائرها وصولاً لمجتمع مدني وتأملاً في جماعة عالمية عند أكثرهم «مثالية» من الجهة النظرية.

وفي توقيت مواز كانت د. أميرة أبو سمرة قد أعدت من جانبها الجزء الخاص باستعراض أبعاد إسهام المنظور الحضاري الإسلامي في العلاقات الدولية وتحديداً في مفهوم «العالمية»، وبالتالي خرجت الرسالتان (رسالة د. أميرة أبو سمرة للدكتوراه، ورسالتي للماجستير) في توقيت واحد (حيث أعدتا في نفس التوقيت ونوقشتا على التوالي) بالطبع دون أن تطلع أي منا على ما أعدته الأخرى، ولكن تصادف أن كلاً منا أعدت فصلها الأخير عن المنظور الحضاري للعلاقات الدولية بالتطبيق على الموضوع النظري لكل رسالة منهما. وذلك للمرة الأولى في الرسائل العلمية للجيل الثالث.

ثم جاءت إضافة لاحقة ونقلة نوعية أخرى لكل من: رسالة ماجستير الزميل أ. أحمد شوقي بمحاولته التأصيل شرعًا في موضوع الاقتصاد السياسي الدولي من منظور حضاري، وكذلك رسالة دكتوراه الزميلة رغدة البهي حول مفهوم الردع والتي خصصت من جانبها فصلاً للتأصيل شرعًا لمفهوم الردع من منظور حضاري إسلامي، وكذلك قدمت الزميلة د. فاطمة أبو زيد جهدها حول العمليات الدولية، وكل هذه الأطروحات وخبراتها تؤكد أنه على صعوبة الجمع بين نقد ومراجعة القائم في العلم ووصله من جهة أخرى بإسهام المنظور الحضاري بالتأصيل الشرعي للموضوع، إلا أنه ممكن وقد قدمه عدد من الزملاء، ومن الواجب الاستكمال على الدرب نحو مزيد من التعميق ومواصلة الإسهام وتطويره.

ومن هذه النقطة، يمكننا استخلاص أن ثمة جهداً تراكميًا لباحثي الجيل الثالث لكنه يسير بوتيرة بطيئة ومتبعثرة، ولكي نُجمع الجهود في قنوات وروافد؛ فمثلاً: تقوم مجموعة بالتعمق رأسيًّا في متابعة الغربي رصداً ونقداً وتواصلاً وتفاعلاً مع دوائره

المختلفة، ومجموعة أخرى تُعنى بالتأصيل الشرعي والوصل مع العلوم الإسلامية والتراث، وأخرى تُعنى بالأبعاد التطبيقية أكثر من واقع الأمة والعالم؛ فمنهم من يتجه للإسلامي غير العربي، ومنهم من يتجه للعربي وهكذا... وبالطبع هذا لا يعني أبدًا انقطاع أي رافد منا عن متابعة أو معاودة الإسهام من وقت لآخر مع غيره من روافد أو مجموعات. بحيث يتوافر لدينا مع الوقت فرق بحثية متخصصة وقاعدة بيانات متكاملة لباحثين خبراء في مختلف تخصصات العلوم السياسية بل الاجتماعية.

●●●

كريم حسين(*): تفعيل المنظور الحضاري(**)

مدخل.. (أمتي والعالم):

إن قراءة ورقة أ. د. نادية مصطفى في تلك الحلقة حول كيفية تفعيل المنظور الحضاري في الدراسات والبحوث، تستطيع معه إذا كنت تعرف أستاذتنا بشكل شخصي أن تسمع صوت الكلمات ونبرة النداء، فهي كما علمناها لديها ذلك الفخر والقوة وهو من حقها، بعد كل الجهود الكبيرة التي قدمتها على مدار عقود في تدريس العلوم السياسية، والمساهمة في تطوير هذا المنظور عبر ذلك وتفعيله في البحوث بشكل عام.

فنبرة الكلمات مع قوتها تحتوي على التعجب والعتاب من أبناء ذلك المنظور، خاصة من الجيل الجديد في ضرورة تحمُّل المسؤلية بشكل أكبر، فهي كررت كلمة «الجماعة» وليس جهداً فرديًّا، وعاتبت في كون كثير من الجهود قد جاءت من خلال مشاعر حماسة في بعض الأوقات، والتي لا تحدث قدراً كبيراً من التراكم والفعالية بما يوازي رسالية ووظيفية هذا المنظور تجاه الأمة والعالم، وهو المصطلح المستدعى من الأب الروحي لتلك المدرسة أ. د. حامد ربيع حينما ردد كثيراً «أمتي والعالم» والتي حولتها الدكتورة وفريق العمل إلى حولية «أمتي في العالم». وهي هنا تتمنى لجيل جديد أن يكون على قدر همتها وجديتها ومسؤوليتها فيما قدمت للمشروع.

الأمة والجماعة العلمية:

يعتبر مفهوم الأمة مفهومًا مرجعيًّا مركزيًّا في حركة المنظور الحضاري وباحثيه، فحوله تمت رؤى بحثية متعددة ومنه تفرعت مسارات وقبله كانت تأصيلات فكرية ونظرية وفلسفية. يُنظر له كمستوى للتحليل الدولي. وتستدعيه أستاذتنا د. نادية في

(*) باحث دكتوراه في العلوم السياسية، أعد رسالته للماجستير حول تجارب وخبرات في حوار الحضارات، ويعد حاليًا رسالته للدكتوراه حول الدور السياسي للأزهر. مهتم بشئون العالم الإسلامي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإغاثية عبر العالم.

(**) مداخلة مكتوبة.

منهجها للعرض عن الرؤية الكلية والتحليل النظمي؛ فتتناول فكرة الجسد الواحد «الأمة» كبناء له أركان، جسد له أعضاء وهناك تفاعل وترابط فيما بينهم.

وهنا أستدعي أشهر التعريفات للأمة الذي دشنته د. أماني صالح، وهو أن الأمة «هم جماعة من البشر، لديهم عقيدة مشتركة، يسعون إلى إظهارها، أو الدفاع عنها، أو نشرها أو الثلاثة معًا». وأتوقف مرة أخرى عند تكرار كلمات د. نادية مصطفى عن الجماعة العلمية. محاولاً قياسها في ضوء تعريف مفهوم الأمة كالتالي:

١- **الجماعة**: التساؤل هنا: هل المنظور الحضاري لديه «جماعة» علمية، أم أنها مجرد رابطة؟! فإذا كان بعض الباحثين أو مدرسي العلوم السياسية بمدخل حضاري يتعاونون أحيانًا في بعض البحوث وبينهم همٌّ مشترك فليس معنى هذا أنهم جماعة على حد وصف د. نادية مصطفى، قد يكون واقعهم أنهم رابطة فقط، بينما إذا ما أردنا أن يكونوا جماعة على حد كلمات الدكتورة، فلا بد أولاً أن نُعرف الجماعة، وأن نرى التطبيقات المتنوعة للجماعات العلمية في الأمة والعالم، فما أعرفه عن أي جماعة سواء كانت شاملة أو نوعية، أن لها قيادة، وإدارة، وتربية، ومهام، ومتابعة، ومحاسبة، ومؤتمر عام، ولجان، وطرق جذب وانتشار ومصادر تمويل ومنابر إعلام وغيرها من الأمور التي تجعلها عملية مؤسسية واضحة ومسؤولة، وليس مجرد تعاون موسمي!!

٢- **المقولات العامة والأدوات المنهاجية**: وتتمثل في التصورات الأكاديمية التي يقدمها المنظور، والتي تحتاج إلى إعادة إنتاج وفقًا للمجتمع الذي تخاطبه، في مناطق أخرى من العالم الإسلامي والعالم. فلكل مكان همومه والعلم لا بد وأن يتفاعل مع الخصوصيات مع مراعاة الكليات والثوابت، لكن تبقى قوة تأثيره في قدرته على التفاعل مع الواقع وإصلاحه وتغييره للأفضل، في ظل وظيفة العلم ورسالته للأمة والعالم.

٣- **الوظيفة**: والتي تتمثل -في وجهة نظري- في الظهور، والدفاع، والانتشار. والتي تستدعي أدوات متنوعة وموارد لا بد من ترتيب كل ذلك إذا ما كانت الرسالة

عالمية. فهل هناك خطة عملية لذلك؟! هل على سبيل المثال هناك خطة لإيصال المنظور الحضاري في أقسام العلوم السياسية في الكليات المصرية؟ أم أن الأمر يقتصر على معرفة أستاذ هنا أو هناك، وبالتالي لا يكون الأمر جماعة علمية بل رابطة، والنهوض إلى مستوى الجماعة يتطلب إعادة النظر (كما تحدث د. شريف في ورقته عن أن النظريات ليس بالضرورة فقط بالنظر، بل كذلك بإعادة النظر، وأتصور أن ذلك أحد أهداف تلك الحلقة).

المنهج المقارن:

يعتمد المنظور في عرضه على فكرة المقارنة كرؤية وأداة أصيلة؛ فالحديث دومًا عن منظور حضاري مقارن يعززه ويبرز نقاط تميزه. وبالتالي أستدعي المقارنة في محاولات الإجابة عن التساؤل الرئيسي للحلقة نحو تفعيل المنظور الحضاري في الدراسات والبحوث، وهو تساؤل يستبطن أن هناك قصوراً في ذلك التفعيل نحتاج لعلاجه.

١- **الواقع العام**: قد نجد أن اتجاه البحوث في العديد من الرسائل العلمية يتجه إلى القضايا والعلاقات، وهي الأبسط والأسهل (على حد تحليل ورقة د. شريف أن الباحث يتجه إلى التبسيط وأن المدارس المركزية كالواقعية وغيرها لا تتجه إلى عمق الفلسفة ولكن التبسيط والسهولة والنتائج السريعة)، فيمكن أن نجد الاهتمام البحثي في غالبه يتجه نحو قضايا الإرهاب، الثورات، الدور الأمريكي، الدور الروسي تجاه قضايا محددة كالقضية السورية مثلاً حاليًا، وعن الاتحاد الأوربي وما حوله.

ومحاولاً تفسير الواقع فإن الباحث قد يتأثر بالاتجاه العام لخطاب إعلام وطنه والأجندة العالمية الأكثر تداولاً في الإعلام العالمي، قد يفكر الباحث من نظرة شخصية مصلحية (ولا عيب في ذلك) في الاستفادة الشخصية التي ستعود عليه من ذلك، فمثلاً دراسة عن الاتحاد الأوربي قد تتيح له فرصة سفر أو عمل، دراسة عن قضايا الإرهاب أو الخليج أو إيران قد تفتح له فرصًا مع المراكز البحثية الخليجية، ولنقس على ذلك.

٢- **الواقع الحضاري**: قد نشعر بأن من يتجه للبحث بمرجعية حضارية (في الحالة المصرية) غالبًا ما يكون لديه دافع عقيدي يشعر بالمسؤولية تجاه هويته (خاصة الدينية)، وهو ما لا يجعله يهتم بالعائد المصلحي، ومع الوقت يضعف إسهامه؛ لأن المصلحة أصل في استمرارية الأعمال. وبالتالي فإن تغيير الواقع الحضاري يحتاج إلى ابتكار أدوات جديدة، تتعلق بأمور منها:

أ- **الظهور**: وهو تواجد الوعي بالمنظور من خلال دورات أوسع، منتديات، أنشطة طلابية، مؤتمرات علمية، وغيرها بما يجعل هناك تعريف بالمنظور في أوساط متعددة، وأقول آسفًا على تجربتي الدراسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في قسم العلوم السياسية بأنني لم أدرس أية مواد تحتوي على لفتة تجاه المنظور إلا في الدكتوراة!! ولم أكن لأسمع عن رواده إلا بالنشاط الطلابي لمحاكاة منظمة التعاون الإسلامي بالكلية أو دورات التثقيف الحضاري والتي تم تفعيلها بعد تخرجي من الكلية. وأنا على يقين إن كنت تعرفت على المنظور في مراحل دراسية سابقة كانت بدون شك ستنعكس في اختياري للموضوعات البحثية وبنائي الأكاديمي.

ب- **المصالح والمنفعة**: يقول ابن القيم عن الشريعة بأنها «عدل كلها، رحمة كلها، حكمة كلها، مصلحة كلها»، وهنا أرى خللاً لا بد من علاجه، وكأني بكثير ممن يهتم بالمنظور الحضاري في بحوث أنه يؤدي نافلة دينية تطوعية، إلا أن الفعل والاستمرار يرتبط ارتباطًا أصيلاً بالمصلحة، بضرورة تعبئة وتوفير موارد لإدارة جماعة علمية لديها أدوار ووظيفة تضمن عوائد لا تقل عن العوائد الأخرى والمكاسب للباحثين الآخرين في مجالات أخرى تحقق حالة معاشهم المناسب، فضلاً عن المنح الدراسية وبرامج المؤتمرات البحثية والتبادل الطلابي حول العالم، والذي يشجع الكوادر الجديدة النشطة في اتجاهات بحثية ترتبط بتلك الرحلات والفرص.

ج- **عناصر الجذب والانتشار**: أي جماعة علمية لديها فكرة ومشروع علمي تسعى إلى جذب أعضاء جدد، واكتساب مؤيدين، وهي مسألة ممنهجة، لها أدوات وبرامج

وفاعليات وطرق في التعامل مع الطلاب والباحثين تتناسب مع كسب القلوب والعقول. وهي مسألة تحتاج إلى تخطيط وإدارة وكوادر يمكنها القيام بذلك، وكلها أمور ممكنة فقط إذا تمت إعادة النظر في الأمر ومراجعة إدارة المشروع بفكرة الجماعة وليس الرابطة كما سبقت الإشارة.

رؤية نقدية ختامية:

تعلمنا في هذا المنظور أهمية النقد وضرورته، وهنا أختم طرحي بمجموعة من التساؤلات والتوصيات النقدية:

١- إن هذا المنظور يمثل مساحة حقيقية مهمة لبناء الذات وإحياء الهوية والتأثير، وبالتالي: هل حق للقائمين عليه أن يختاروا اتجاهات سياسية قد تمنع عنهم فرصة إيصال ذلك العلم المهم لدوائر كثيرة بالمجتمع، أكاديمية كانت أم بمؤسسات الدولة وسياستها الخارجية (كما أشارت د. ريهام باهي في ورقتها عن سبل تفعيل المنظور ودراسة اتجاهات الدولة الخارجية والتفاعل معها). ورأيي الشخصي أنه يمكن للبعض أن يختار رأيه السياسي، لكن تفعيلاً لمسؤولية الجماعة الحضارية فهناك ضرورة لتوجيه أجيال جديدة بالحفاظ على الحيادية وعدم الدخول في صراعات سياسية بما يمكنهم من التواجد في تلك الدوائر لإيصال ذلك العلم الضروري، فكيف لا نرى ذلك المنظور في مؤسسات أكبر كيان إسلامي في مصر وأحد أكبرها بالعالم الإسلامي وهو الأزهر الشريف بمؤسساته التي تحتاج بل تشتاق بل لا يكتمل دورها العلمي والدعوي والبحثي إلا بمثل ذلك المنظور في رأيي.

٢- هل ستظل منتجات المنظور البحثية تعمل بفكرة العمل الخيري (موارد قليلة وتطوع) أم أن ما تعلمناه في المنظور عن العلاقة بين السلطة والعلم يحتاج إلى بناء تلك العلاقات مع أشكال متنوعة من سلطات في دول متنوعة تمكن من عبور المنظور إلى أكبر كم من المؤسسات ودعم انتشاره؟!

٣- لماذا لا يستفيد المنظور من رجال الأعمال ويصل لمن يمكنه تمويل مشروعات بحثية على نطاق أوسع، تجعل من العلم قابلية للتطبيق في مجالات الأعمال، فكذلك

رأينا هنتجتون وأحمد داوود أوغلو على سبيل المثال وغيرهما كنماذج للأساتذة ورجال علم كان للتمويل دَفعَة لبحوثهم ومشروعاتهم البحثية.

٤- لا عيب ولا ضرر من وجود هوية للمنظور بأنه «حضاري إسلامي»، وفي ذات الوقت يتفاعل مع العالم، فموجز ذلك في جملة «أمتي والعالم». لكن على المنظور أن يفعل رؤيته الحضارية المتجاوزة للسلطة السياسية وصراعاتها إلى مساحات المجتمع والأمة وكل ما يتعلق بها، وله في هذا الصدد حق في أموال الأمة التي تتجه للدعوة والعمل الخيري والإغاثي وينقصها المظلة العلمية البحثية والتي تستدعي مقولة علمية غربية هنا أو هناك في الوقت الذي يزخر فيه المنظور الحضاري بإمكانات بناء رؤيتها وإستراتيجيتها، ومقارنتها بالجهود الحضارية الصديقة أو المنافسة أو المعادية. ولهذا الأمر قدر كبير في الميزان الحضاري، ولكني أراه في المقولات النظرية أكثر من التفعيل العملي.

٥- إن العولمة تحمل فرصًا كثيرة لتواصل الشعوب (كما تحدثت د. ريهام باهي)، سواء كان تواصلاً بين أبناء الأمة الواحدة والتفاعل فيما بينها وتبادل الخبرات أو مع الحضارات الأخرى، أي أمتي الدعوة والإجابة، وهو ما يستدعي جهودًا إدارية دولية، فكم رأيت في جامعات إسلامية في أفريقيا وآسيا على سبيل المثال ذلك الشوق والاحتياج الكبير للمنتجات الأكاديمية لمدرسة المنظور الحضاري المصرية إذا ما تم عرضها، في الوقت الذي أغلبهم لا يعلمون شيئًا عن المنظور الحضاري والمدرسة المصرية فيه، وهو ما يستدعي اتصالاً، وإيصال المؤلفات بمكتباتهم، ومد دورات التثقيف والوعي للمنظور إلى مناطق أخرى، فضلاً عن ضرورة الترجمة، وكلها أمور يمكن إنجازها، عبر إعادة النظر في المشروع؛ لينتقل من حالة الرابطة إلى حالة الجماعة العلمية الفعلية، وبالتالي إعادة البناء الإداري والحركي فيكون له حركة حضارية، فيحدث نقلة من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة.

●●●

د.أحمد تهامي(*)

أشكر أستاذتي الدكتورة نادية مصطفى على الدعوة الكريمة للمشاركة في هذه الحلقة، وأشكر أستاذي الدكتور إبراهيم البيومي رئيس الجلسة، وجميع الحضور(**).

زملائي الأعزاء:

حقيقةً لا يمكنني تسكين نفسي ضمن باحثي المنظور الحضاري، خاصةً وأنا أجد من أظنه أحد أعمدة الجيل الثالث في هذا المنظور مثل د. شريف عبد الرحمن اليوم يقول إنه مراقب من الخارج، مما يدعوني للاندهاش كما يصعب علي أمر اعتبار نفسي من باحثي المنظور. ولكن ذلك لا ينفي أنني مهتم بالمنظور ومتابع وصاحب حضور كثيف لأنشطة المعهد العالمي ومركز الدراسات المعرفية والجمعية الخيرية الثقافية منذ سنوات. فعلاقتي بالمنظور الحضاري إذن أقرب لوصفها علاقة استلهام واستبطان لهذا المنظور في أعمالي وتدريسي الجامعي، لكن عمليًّا تتمثل خبرتي البحثية التي يغلب عليها المتابعة للأحداث والواقع ورصده -أحيانًا بشكل أمبريقي- إلا أنني دائمًا مهموم بالبحث عن إطار تفسيري للأحداث، فحتى استخدام أطر نظرية لموضوعاتي البحثية خاصة في رسالتي الماجستير (حول حراك الأجيال) والدكتوراه (حول الحركات الاجتماعية)، ثم في تدريسي حاليًا، ورغم كوني أدرس النظم المقارنة وغير متخصص في العلاقات الدولية، إلا أن طرح المنظور الحضاري وتميزه على نطاق العلاقات الدولية ظل موضع اهتمامي واستلهامي.

يلاحظ الباحث منا أن طبيعة النظريات القائمة في العلوم السياسية يغلب عليها الجزئية و«الموضة» العلمية حول الجديد والسائد في العلم، كما ترتبط النظريات

(*) مدرس العلوم السياسية جامعة الإسكندرية، متخصص في النظم السياسية المقارنة والحركات الاجتماعية، أعد رسالته للماجستير عن الحراك الجيلي، ورسالته للدكتوراه في الحركات الاجتماعية، وله العديد من الدراسات والمقالات المنشورة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية والمركز القومي للبحوث الجنائية ولاجتماعية بالقاهرة، ومهتم بمتابعة إنجازات منظور حضاري إسلامي.

(**) نص مفرغ ومحرر للمداخلة.

والاقترابات المستخدمة بأطر مرجعية كبرى ومصالح سياسية لجماعات معينة تحكم عمل وأجندات الجماعات العلمية التي تتأثر بمشروعات سياسية مثل أطروحة هنتنجتون حول صدام الحضارات التي منذ بروزها على الساحة العلمية والسياسية عالميًّا قد نبهتنا لخطورتها أستاذتنا الدكتورة منى أبو الفضل رحمها الله، وقبلها كان رواج نظريات التنمية منذ الستينيات من القرن العشرين وارتباطها بخدمة قوى دولية وتوصياتها لدول كالولايات المتحدة وهيئة المعونة الأمريكية عند دراساتهم للتنمية في الجنوب. . . وحتى نظريات النظم المقارنة عند تدريسها وفي مراجعها الأجنبية الأساسية نجدها شديدة التحيز لنموذج الديمقراطية الليبرالية مثلاً في تصنيفه للنظم السياسية رغم ما يعتريه من إشكاليات وعيوب لا تخفى على متابع، وبالتالي لا يترك أمامنا إلا السعي لبث الملكة النقدية والتساؤل عن الخصوصيات الحضارية والهوية عند التدريس للطلبة استبطانًا لمثل هذا المنظور الحضاري. وتظل محاولات دراسة تجارب وخبرات حضارية إسلامية في النظم السياسية والإدارية للدولة كالدواوين والوقف، والأطروحات النظرية لمفكرين مسلمين عظماء مثل ابن خلدون مثلاً. . . كلها بحاجة لأن تُستلهم وتُستدعى للبحث والمقارنة والتدريس من منظور حضاري إسلامي.

وأخيرًا كنت أود وأقترح وجود كتاب مرجعي (text book) لتدريس هذا المنظور لأهمية وضرورة ذلك؛ فليس كل من يدرس لديه الخبرة والإلمام الكافي بمصادر هذا المنظور، كما سيسهل ذلك من التعرف على مقولاته وأبرز نظرياته وأدواته المنهاجية.

●●●

د.فاطمة أبوزيد(*)

أشكر أستاذتي د. نادية على الدعوة الكريمة للمشاركة، وأشكر أساتذتي وزملائي الحضور(**).

حقيقةً لقد بدأ لدي القلق وإحساس الرغبة في الوصل بين واقع العلم الذي ندرسه وتراثنا الإسلامي في العام الثاني من البكالوريوس؛ لتستمر حالة القلق وعدم الاقتناع بأن اتجاه واحد هو «العلم» و«العلمي» وبدأ التساؤل حول أين نحن وهوياتنا وتراثنا من هذا العلم؟

ثم تطور الحال ببروز عدد من الإشكاليات أثناء استكمال الدراسة وصولاً لمرحلة الماجستير ثم الدكتوراه، ومن أهم الإشكاليات التي تواجهنا:

- مع مرحلة الحماس لدى الطالب والباحث المستجدّ، مع ما نجد من ثراء وقوة في الأطروحات النظرية الخاصة بالأطر الكلية ورؤية العالم والمرجعية المعرفية، بينما نفتقد وجود نظريات جزئية ومناهج يمكن استخدامها في وصف وشرح وتفسير ظواهر محددة. وعليه، يضطر الباحث من منظور حضاري إسلامي في بحوثه أن يبدأ بتلك الرؤية الكلية ثم يتعامل مع الجانب المفتقد باتخاذ أسلوب التحليل المنطقي والنقدي ليصل في النهاية لاستخلاصات تربط بين نتيجة تحليله وبين مقدماته المرجعية والمعرفية وليس تطبيق فعلي لنظريات ومناهج محددة. مما يصيبه بحالة من الإحباط والهيبة من أمر الانخراط في الإسهام النظري.
- ويظل الباحث إلى حد كبير محتبسًا بين هاجسين: قدسية الإسلامي وعلمية الغربي؛ فيجد الباحث منا نفسه متخوفًا من الدخول للمصادر الشرعية والتراثية والتعامل معها مباشرةً، ويعترينا القلق من الإنتاج المعرفي من هذه المصادر حتى في

(*) دكتوراه العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، بعنوان: «أنماط العمليات الدولية: المنظورات والنماذج. . . دراسة مقارنة». تهتم بقضايا التأسيس النظري والحركي لمنظور حضاري لإدارة الفعل الدولي لدول العالم الإسلامي عبر مرجعية إسلامية منضبطة وحركة دولية فاعلة في إطار الواقع الدولي المعاصر، ولديها خبرة عملية في تنفيذ وإدارة البحث الموجه للسياسات في نطاق العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

(**) نص مفرغ ومحرر.

الأبعاد التي نعرف جيداً أنها من مساحات الاجتهادية. في المقابل نتخوف من أن نكون نشازاً عن المسار العلمي الغربي؛ الأمر الذي يُضيِّق علينا مساحات التفعيل والإسهام العلمي في تخصصنا من منظور حضاري إسلامي.

- **د.إبراهيم البيومي**: وما السبب؟

- **د.فاطمة**: لأنني كباحث لم أكسر الهيبة في التمرس على التعامل مع المصادر والنصوص الإسلامية حتى أصل لحد الاجتهاد فيه.

- من الإشكاليات أمام تفعيل المنظور الحضاري ميل البعض إلى أن **يحاكي أو يحاكم الغربي**: فمثلاً قد يقوم الباحث بمحاكاة بعض النظريات أو المفاهيم الغربية ونقلها بدلالاتها، أو محاكمة المفاهيم الإسلامية على ضوئها (كمفهوم المصلحة مثلاً) رغم اختلافها تماماً بين المنظورين أو النموذجين، حتى نجد أن أجندة قضايا البحث أحياناً تحاكي ما لديهم. فمن المهم الوعي بذلك وتجاوزه.

- الفجوة بين العلم والواقع؛ حيث يظل العلم حبيس القاعات العلمية ولا يتم تفعيله في سياسات عملية في صنع القرار في أوطاننا. فخلال الخبرة المحدودة التي فُتح فيها الأفق في ٢٠١٢ وجدنا أننا قد بدأنا نقترب من وصل الواقع العملي بالعلمي النظري، لكن مع انعدام فرص الالتحام مع صنع القرار من جهة وانعدام فرص النشر في المجتمع العلمي من جهة أخرى يشعر الباحث بعدم جدوى ما يقدمه من علم.

- أقترح أن نتوجه أكثر للقضايا، فمثلاً تقرير «أمتي في العالم» من المهم أن يطبق الباحثون فيه على القضايا والأحداث، ثم تُعقد جلسة نقاشية يُستخلص منها بعض المفاهيم والأبعاد النظرية المهمة المتعلقة بهذه القضايا وتخرج في ملحق نظري للعدد. بحيث يكون الانطلاق من القضايا.

- بالنسبة لصعوبة التوصيل للغرب نظريًّا والنشر العلمي معه لحد كبير، فأظن أن اقتراب القضايا وجعلها منطلقًا للدراسات والبحوث سيكون مدخلاً مناسبًا للتواصل مع الآخر الخارجي وبيان ثقل وأهمية أطروحات المنظور الحضاري الإسلامي.

- مع ضرورة عدم طغيان الهمِّ الاتصالي مع الآخر على الهمِّ الوظيفي؛ فليس كل تركيزنا كيف نصل للغرب أو للآخر، ولكن الهمَّ الأوْلى بالعناية هو الهمُّ الوظيفي؛ أي وظيفة هذا المنظور في خدمة أجندة قضايا وموضوعات تصبُّ في مصلحة وتقدم أمتنا.

●●●

د.أماني غانم(*): إشكاليات تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي في بحوث وقضايا العلاقات الدولية (**)

لو لم أدرس مقرر تمهيدي الماجستير في نظرية العلاقات الدولية للأستاذة الدكتورة نادية مصطفى- على مدى عام كامل آنذاك- والإجباري في مجموعة واحدة وقتها؛ أزعم أن مساري الدراسي وتوجهي كانا قد اختلفا.

ولو لم أنضم بعدها لمجموعة عمل حولية «أمتى في العالم»، والاجتماعات الدورية لمناقشة الأعمال البحثية، وموضوعات وقضايا العالم الإسلامي، وتعددها، والثابت منها والمستجد، والكتابة تحت إشراف ومناقشة مستمرة من أستاذيَّ الفاضلين الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى، والأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح؛ أزعم أنه لولا هذه الخطوات الأولى لما كان هذا المسار الذي اخترته لنفسي.

كانت هذه هي الذكرى الأولى التي استدعاها عقلي حين هاتفني الزميل الأستاذ مدحت ماهر متحدثًا عن موضوع الحلقة النقاشية، وأن تكون مداخلتي حول تجربتي المتواضعة إنتاجًا -والطويلة زمانًا- مع المنظور الحضاري الإسلامي. ثم توالت الاستدعاءات التي أحاول بلورتها -باختصار- في النقاط التالية:

- أول مرة أسمع عن المنظور الحضاري الإسلامي كان بعد انتهاء دراستى للبكالوريوس، ولا زالت هذه هي الحال.. فالدارس المبتدئ لا يعلم شيئًا عن منظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية إلا في مقرر تمهيدي الماجستير، وسيتغير الوضع هذا العام لتغير الأستاذ القائم بتدريس المقرر تبعًا لقواعد التدريس في الكلية.

(*) مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. أعدت رسالتها للماجستير عن خطابات صدام الحضارات، ورسالتها للدكتوراه في السياسة الأمريكية تجاه الحركات السياسية الإسلامية، مهتمة بدراسة التحليل الثقافي والبعد الثقافي في العلاقات الدولية، والحركات السياسية الإسلامية. وشاركت في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة، ولها عدة مقالات علمية منشورة في دوريات علمية مثل أمتي في العالم والسياسة الدولية.

(**) مداخلة مكتوبة.

- إذن لن يسمع الباحث المبتدئ شيئًا عن هذا المنظور إلا في مرحلة تمهيدي الدكتوراه، والتي أعتقد أنه في هذه المرحلة يكون توجهه قد استقر بالفعل. لذا، لم لا نقدم **مقترحًا بمقرر دراسي مستقل** تحت هذا المسمى «المنظور الحضاري الإسلامي في العلاقات الدولية».

- كان هناك مشروع سبق الحديث عنه، وآن أوان تطبيقه، لعمل جماعي محرر «مدخل في العلاقات الدولية»، لمستوى طالب العلوم السياسية المبتدئ، يتناول المنظورات المختلفة للحقل ومن ضمنها المنظور الحضاري، في إطار النظريات النقدية. فالكتب الأجنبية وتحت عنوان «المدخل» أو «المقدمة» تدرس تنوع النظريات داخل الحقل، وتمهد للطالب معرفة خريطة التنظير، ولا تختزله فقط في النظريات التي كانت لها السيادة في الحقل، وإنما تتيح له نظرة لتطور التنظير في الحقل.

- ترشيح لأسماء بعض الطلبة سواء في مرحلة البكالوريوس، أو في الماجستير لحضور دورات في المنهاجية، هو أمر مهم الاستمرار فيه والإكثار منه... وإجابة عن سؤال ورد في الورقة الخلفية للحلقة النقاشية... **نعم الإرشاد والتوجيه مهم، خصوصًا في مراحل التكوين والاختيار.**

- وفي نفس سياق الحديث عن العمل الجماعي... راودني سؤال عن توقيت **الوعي بالانتماء لجماعة علمية،** وعن شروط هذا الانتماء، وكذلك عن حقوق وواجبات الفرد داخل هذه الجماعة، وأعود لتجربتي الذاتية -فهي المعين الذي ألجأ إليه في هذه الورقة لإثارة التساؤلات.

انبهرت بفكرة نقد وتقييم «الغربي» في دراسة حال علم العلاقات الدولية، وطبقت ذلك في دراسة الماجستير، وكانت تجربة نظرية صعبة لأننا كطلبة لم نعتد على هذه المنهاجية من ناحية؛ ولأنها كانت دراسة بينية من ناحية أخرى عن البعد الثقافي للعلاقات الدولية، ولم يكن من المعتاد دراسة مفاهيم الثقافة والدين والحضارة والهوية... إلخ في دراسة العلاقات الدولية، ولا علم السياسة عمومًا.

ومع صعوبة هذه الخطوة، النقد والنقض، **إلا أنها أسهل من «البناء»**... لم أعتقد أنه في أي من دراستي الماجستير والدكتوراه تخطيت هذه المرحلة... بل إنني لم أشر أبدًا لا بالكتابة ولا بالحديث عن انتماء أي من دراستيّ سابقتي الذكر، لدراسات المنظور الحضاري الإسلامي، صحيح السمة الحضارية لهذه الدراسات كائنة ولكنها ليست متفردة. أعتقد أنه لولا الجهد المقصود الذي قامت به أستاذتي الدكتورة نادية مصطفي لجمع هذه الدراسات مع ما أشرفت عليه من رسائل، والتوجيه لقراءتها والإشارة لها في أبحاثها. أعتقد أنه بدون جهدها هذا لما كنت في عداد باحثي الجماعة العلمية المنتمية للمنظور الحضاري الإسلامي.

هناك عدة احتمالات أو تفسيرات محتملة لهذا الاعتقاد:

- مسؤولية الانتماء لهذا المنظور وما يتطلبه من انفتاح على مصادر تراثية إسلامية بيننا وبينها «غُربة»... ولا أتحدث هنا عن مرحلة الدراسة الجامعية فقط، ولكن طوال سنوات الدراسة منذ سن ما قبل المدرسة، وهناك انقطاع عن التواصل مع هذه المصادر، ثم كانت الدراسة الجامعية التي رسخت في أذهاننا أن «الشرعية» تأتي من الارتكان لمصادر غربية، فكلما كثرت الإحالات لمصادر غربية، كانت قوة ما تطرحه الورقة.
- الدراسة في الكلية، رسخت شكلاً محددًا لما «يجب» أن يكون عليه البحث «العلمي»، وأهدافه، ومنهاجيته، ومنهجه، وحتى الموضوعات القابلة للدراسة. وقد طرح د. شريف عبد الرحمن في ورقته المقدمة لهذه الحلقة ما مفاده أن المنظورات الوضعية نجحت فيما أشار إليه «بشفرة أوكام» (الوصول إلى المطلوب بأقصر الطرق)، حتى لو حددت هذه المنظورات «ما هو مطلوب» وفقًا لها، وحتى لو كان هذا المطلوب لا ينبع من قضايانا ولا يقدم إجابات لاحتياجاتنا، ولا يطرح أيًّا من القضايا التي تمس وضعنا الذي لا نحسد عليه.
- **لكن، المصادر في إطار المنظورات الوضعية كثيرة وسهل الوصول إليها،** ففي إطار التدريس كان من السهل على الطلاب تقديم قراءات أجنبية في إطار هذه المنظورات،

بينما كنا نقوم بتوفير قراءات المنظور الحضاري. . . **ومن ثم سأقترح وجود قاعدة بيانات تضم كل القراءات التي نتوصل إليها- إضافة لما أنجزه المركز وما يتم توفيره من قراءات- في إطار بحثنا واهتمامنا بالقضايا المختلفة في إطار المنظور الحضاري**(*).

- تكملة للنقطة الخاصة بترسيخ شكل محدد للبحث العلمي، هناك أيضًا **صورة مسبقة عن «المنهج»**؛ وهو نقطة غاية في الأهمية طالما تعرضنا لها في خضم أبحاثنا، معظمنا مع نقد المنظورات الوضعية الغربية، إلا أنه تناول مناهج بحث غربية خضوعًا لمتطلب «ضرورة الإشارة لمنهج بحث» في الدراسة. . . **قضية المنهج في حاجة لمزيد من البحث وربما إعادة نشر مراجع لها** كما أشارت د. أميرة أبو سمرة في ورقتها.

- المناخ الأكاديمي المصري، وهو الموطن الأم للجماعة العلمية المصرية للمنظور الحضاري الإسلامي، مشبع بهذه الرؤية «لما يجب» ويقيم الأبحاث تبعًا لهذه الرؤية. . . وكلنا تلقى عبارات الاستنكار حول نوعية القضايا المختارة وطريقة تناولها. وهو مناخ أكاديمي غير مشجع لا سيما إذا أردفنا أن هذا المتلقي -المحلي- له صلاحية تقرير الدرجة التي يحصل عليها البحث، ومدى أهليته للمناقشة، ثم للنشر، وإمكانية الترقي من عدمه. . . إلخ.

هذا المتلقي-الداخلي نفسه- يحدد في الدوريات المختلفة القضايا التي يقبل بدراستها، والأبحاث الجديرة بالنشر ومن ثم يطبق المعايير التي تمثل إشكالية للباحث في المنظور الحضاري الإسلامي، الذي لا بد له وأن يبحث عن وسيلة ومكان لنشر بحثه. ببساطة ليمكنه العيش فهذه مهنته التي لا يعرف غيرها.

- أما عن المتلقي من الخارج، فالمتابع للأبحاث والدراسات سواء الغربية (من داخل الاتجاهات النقدية) أو غير الغربية (من دوائر حضارية غير إسلامية)، سيجد أن ثمة أرضية مشتركة مع المنظور الحضاري الإسلامي، على الأقل رفض المركزية الوضعية،

(*) سبقت الإشارة في غير موضع من هذا الكتاب؛ نظرًا لتكرار المقترح، إلى وجود قاعدة البيانات المقترحة تشمل بيانًا مصنفًا بأعمال ومصادر منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، والتي يزمع مركز الحضارة توسعتها لتشمل العلوم الاجتماعية عامة ومصادر غربية كذلك، راجع هذه القاعدة للبيانات على الرابط: (icp.hadaracenter.com). المحررتان

رفض «احتكار المعرفة»، رفض قصر إنتاج المعرفة على نموذج حضاري واحد؛ **لذا لم لا تكون المشاركة مع بعض أنصار هذه الاتجـاهات في إطار مؤتمر دولي لشرح المنظور الحضـاري الإسلامي؛ للتـعريف به، للمنجـز في إطاره.** أتصور أن مثل هذا الاقتراح أيضًا سيجعل هناك نقداً بنَّاء للمنظور، وسيفتح آفاقًا لنقاط البحث، وسينفي عن المنظور الحضاري الإسلامي أنه مقصور على المنتمين للتوجه الإسلامي، وسيثبت أنه يمكن أن يكون له إسهام حقيقي في هذه المرحلة من مراحل تطور العلم.

- وفي هذا السياق أيضًا، نطرح إشكالية **النشر للبحـوث باللغة الإنجليزية**، وليس هذا من قبيل «البحث عن الشرعية من الخارج» -كما عبرت عنها دكتورة نادية في ورقتها، ولكن لأن -والاقتباس من ورقتها- «من الخارجى من هو الأقدر-علميًّا- على فهم وإدراك دوافع ومخرجات مدرستنا»، وأضيف: أنه ربما الأكثر رغبة في المعرفة.

والله الموفق.

●●●

أحمد شوقي (*)

في البداية أشكر مركز الحضارة وأستاذتي دكتورة نادية مصطفى على هذه الدعوة الكريمة وعلى مجمل جهودها التي تعلمت منها منذ دراستي للبكالوريوس ثم الماجستير (**).

في خبرتي أثناء إعداد رسالة الماجستير؛ لم يكن أمامي منهج معين للتعامل مع الموضوع محل الدراسة (الاقتصاد السياسي للهجرة الدولية)، حاولت وضعت المنظور الحضاري الإسلامي مقارنًا مع منظورات أخرى في الموضوع كالنقدي والواقعي والليبرالي، ثم حاولت معالجة إشكاليات الطرح الإسلامي حول الاقتصاد السياسي الدولي، وعلى عكس ما تعلمناه في الكلية حيث غلبة المناهج السلوكية التي تحتم وجود متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل ووجود مؤشرات كمية للحكم على الظاهرة... لم أجد بسهولة منهجًا ينطبق على الموضوع خاصة من منظور إسلامي.

وعليه، فبتشجيع من أساتذتي (د. نادية مصطفى ود. أميرة أبو سمرة وأ. مدحت ماهر)، استخدمت الاقتراب المقاصدي، وحاولت التعامل مباشرة مع القرآن، وإن كنت لم أتعمق فيه؛ حيث لم أكتب إلا نحو ثلاث صفحات فيه، وكان لدي تهيب الدخول للمصادر الإسلامية في موضوع الدراسة، وأشرت للمصادر التي تم تطوير التعامل بها مسبقًا من أساتذة المنظور في كل جزئية (المعرفي الكلي، والمنهاجي...) ثم دخلت للموضوع محل الدراسة مباشرة.

(*) باحث في العلوم السياسية، حاصل على ماجستير العلوم السياسية تحت عنوان: «الاقتصاد السياسي الدولي للسياسات الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية (٢٠١٤-٢٠١٥): دراسة من المنظور النقدي»-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، مهتم بقضايا الاقتصاد السياسي الدولي.

(**) نص مفرغ ومحرر للمداخلة.

وبالتالي ظلت إشكالية عدم وجود نظريات خاصة بالموضوع، أو بالأحرى عدم ثقتنا في إمكاناتنا ورصيدنا العلمي وما قدم من أطروحات نظرية يمكن تفعيلها في دراسة موضوعات مثل موضوع رسالتي، مقابل إعطاء الثقة في الأطروحات الغربية واعتبار أغلب الأطروحات في الموضوعات هي «نظريات»، وهذه إشكالية أخرى مهمة تعيق تصورنا وتقبلنا للطرح الحضاري الإسلامي مقابل نظيره الغربي.

●●●

د.رغدة البهي(*): إشكاليات تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي في دراسة الحرب والردع

قراءة من واقع الخبرة الذاتية(**):

تتعدد صعوبات وإشكاليات باحثي المنظور الحضاري الإسلامي، ولا شك أنها تشكل في مجموعها حالة المنظور على المستويين النظري والتطبيقي، خاصة مع تعدد القواسم المشتركة بينها. ولعل رصدها وتحليلها يعد ضرورة أولى لتجاوزها نحو تفعيل وتشغيل المنظور، بل تجاوز مرحلة التأصيل التي استغرقت أعوامًا عدة.

أولاً- الخبرة الذاتية:

مرت خبرتي الذاتية مع منظور حضاري إسلامي وفقًا للترتيب الزمني بأربع مراحل رئيسة؛ تمثلت **أولاها** في استكمال الدراسة المنشورة في كتاب «العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة» بالتنظير للحرب من منظور حضاري إسلامي، وهو الأمر الذي لم تتضمنه رسالة الماجستير التي اكتفت برسم خرائط كلية للتنظير الغربي في قضية الحرب دون التطرق لإسهامات غير غربية.

أما ثانيتها وثالثتها، فكان حضور دورتين تدريبيتبن في عامين متتاليين، عكف على تنظيمها مركز الحضارة للدراسات والبحوث. وقد تمثلت أولاهما في دورة «المنظور الحضاري ومداخل منهجية في العلوم السياسية» في الفترة من فبراير-مارس ٢٠١٧، وثانيتهما؛ دورة المنهجية العليا لتطوير قدرات الباحثين الاجتماعيين للاستفادة من العلوم الإسلامية (المستوى الثاني من برنامج دورات المنهجية بمركز الحضارة ديسمبر ٢٠١٧ - يناير ٢٠١٨).

(*) مدرس العلوم السياسية جامعة القاهرة، أعدت رسالتها للماجستير عن الحرب في منظورات العلاقات الدولية، والدكتوراه بعنوان: «تطور نظرية الردع في العلاقات الدولية: دراسة في النظرية والأنماط». تهتم بالموضوعات النظرية والمنهاجية في العلاقات الدولية ولها العديد من الأوراق العلمية المنشورة.

(**) مداخلة مكتوبة.

ورابعتها، التنظير للردع من منظور حضاري إسلامي، بوصفه تياراً نقديًّا أمكن مقارنته مع الردع من منظور واقعي، وتسكينه جنبًا إلى جنب مع التيارات النقدية الجديدة، وذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول من رسالة الدكتوراه المعنونة «تطور نظرية الردع في العلاقات الدولية: دراسة في النظرية والأنماط».

وعقب استعراض المراحل الأربع، لا بد من الإجابة عن مجموعة من التساؤلات؛ **أولها**؛ ماذا أخذت؟ فقد أقدمت بالفعل على حضور دورتين تدريبيتين كما سبق القول. وقد ضمت موضوعات؛ الأولى مقتطفات بشأن منهجية التعامل مع كتاب الله، ومدخل السنن، والتراث الإسلامي، والقيم. بينما شملت موضوعات الثانية مقدمة في أصول الفقه، وفهم النص، والتأصيل الإسلامي للقضايا الاجتماعية، والتعامل مع النصين النبوي والفقهي، مع التطرق لقضايا سياسية، واقتصادية، واجتماعية عدة.

وثانيها، ماذا قدمت؟ فقد قدمت تأصيلاً نظريًّا لقضيتي الحرب والردع. وهو الأمر الذي لم يكن سهلاً أو يسيرًا، خاصة على صعيد الردع، لعدم وجود ما يكفي من المصادر للتنظير له. وعليه، تم البحث في مصادر ترتبط ارتباطًا غير مباشر بالموضوع، وهي تلك التي تتصل بالحروب، والغزوات، والسرايا العسكرية، أو العسكرية الإسلامية بشكلٍ عام، رغم تحفظاتي على أسلوب كتابتها الذي غلب عليه الطابع الإنشائي السرديٍ أحيانًا، والفقهي الأصولي أحيانًا أخرى. وذلك سعيًا للاستقراء والاستنباط والخروج بمقولات نظرية تجريدية عامة. وفي سبيل ذلك تطلب الأمر أدوات منهاجية لم أكن أملكها آنذاك، فكان حضور دورة المنهاجية العليا.

وجدير بالذكر أن التأصيل النظري لم يتم إسقاطه على الواقع المعاصر، كما لم يتم استقاؤه من أيٍّ من الحالات التطبيقية. فلم يتم توظيف الردع من منظورٍ إسلامي لدراسة أنماط الردعين التقليدي والنووي؛ لافتقار تلك الرؤية للتفعيل والتشغيل على مستويين؛ **أولهما**: الانطباق على حالات وأمثلة من داخل الدائرة العربية والإسلامية في أوقات القوة والضعف في فترات تاريخية ومعاصرة. وهو أمرٌ لم تتسع الدراسة له (خاصةً وأنها معنية بالأساس بالنظرية الغربية وتنطلق منها صوب الردع من منظور

إسلامي لا العكس). **وثانيهما**: التشغيل والتفعيل والانطباق على حالات وأمثلة من خارج الدائرة العربية والإسلامية. وهو الأمر الذي يتطلب بدوره دراساتٍ نظرية متخصصة تأخذ في اعتبارها الاختلاف بين السياقين الغربي والإسلامي.

فلم يتم تطبيق الردع من منظور إسلامي على أي من الحالات المعاصرة، فلم يكن ذلك هدف أو منهج الباحثة، وإن ظل ذلك منطقة بحث فارغة بحاجة إلى العمل مستقبلاً. ذلك أن الحالات التطبيقية سواء على دول إسلامية أو غيرها، تحتاج لدراسة متخصصة؛ للاحتياج لها، وخاصة في النظم الإقليميّة.

ومن هنا الاعتراف بأن التأصيل لكليهما طرح من الأسئلة أكثر مما أجاب، ويظل بحاجة إلى مزيد من التنقيح والبلورة، غير أنه (على الرغم من القصور الذي يعتريه) يعد إسهامًا بنائيًّا، لم يكن يسهل تقديمه أو بناؤه في ظل ندرة المراجع والمصادر المتاحة، وحاجته إلى مهارات تنظيرية، وقدرات بحثية قادرة على: الاستقراء، والاستنباط، والمقارنة، والتنظير، بجانب منهجيات بحثية قادرة على التعاطي مع: القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأصول الفقه.

وجدير بالذكر أيضًا أن التأصيل النظري للردع من منظور حضاري إسلامي تعرض للنصيب الأكبر من نقد لجنة سمينار الرسائل العلمية عند تسجيل الموضوع إلى حد التساؤل عن معنى الردع من منظور حضاري إسلامي، بل ادعاء الجهل بالمنظور وإنكار وجوده من قِبَل أستاذ جليل، عكف بنفسه على تدريس مقررات تتصل بالدين في العلاقات الدَولية من داخل كلية الاقتصاد. وهو ما يعني أن بعض أساتذة الكلية أنفسهم لا يعترفون بوجود المنظور. فما بالك بمن هم خارج الكلية؟

ولم يختلف الحال كثيراً من قبل لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، والتي يمكن إجمال انتقاداتها للردع من منظورٍ حضاريٍ إسلامي على النحو التالي:

١- أين المقارنة مع التيارات النقدية غير الغربية، بخلاف المنظور الحضاري الإسلامي؟ كما لو كانت المقارنة مع المنظورات الغربية الكبرى لا تكفي بمفردها، وحتى لو افتقرت تلك التيارات لكتاباتٍ في ذات الموضوع الذي أُعنى به.

٢- لماذا الاقتصار على التأصيل للردع من منظور حضاري إسلامي دون تفعيله وتشغيله؟ على الرغم من عدم اتساع الدراسة لذلك.

٣- لماذا لم يتم نقد الردع من منظور حضاري إسلامي على شاكلة النقد الموجه للردع من المنظور الواقعي؟ على الرغم من الفارق بين كليهما. فالردع في الأول لا يزال لبنةً أولى تحتاج للبناء لا الهدم.

٤- لا بد من تبرير إقحام الردع من منظور حضاري إسلامي في الرسالة باعتباره موضوعًا دخيلاً عليها لا علاقة لها بالسياق الغربي الذي تدور حوله الرسالة بأكملها. ومن ثم، ضرورة تقديم المبررات والدفاع عن أهمية وضرورة وجود تلك الرؤية لإكسابها الشرعية.

٥- الانفصال بين الرؤية النظرية والواقع العملي. أو بعبارة أخرى؛ كيف يمكن لتلك الرؤى النظرية أن تحل مشكلات الأمة المتعلقة بالردع؟ وهو الأمر الذي يدعي منظور حضاري إسلامي سعيه إليه، باعتباره ليس رؤية، وأسلوب حياة، ومقصدًا، ومصدرًا للتأصيل فحسب، بل رؤية اجتهادية إصلاحية لحل مشكلات الأمة أيضًا. فكان التساؤل عن قدرة الأمة الإسلامية على ممارسة الردع في وقت الضعف.

وثالثها: ما الذي لم أُقدم عليه؟ وهي أمور كثيرة، وإن تمثل أبرزها في: الاطلاع على المصادر التراثية، أو حفظ المتون، أو القراءة للأئمة والفقهاء، أو الانفتاح على العلوم الشرعية لتوظيفها في دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص. كما لم أتعمق في علم أصول الفقه؛ فلم أقرأ فيه أو عنه. ويفوتني الاطلاع على كثير من الإنتاج العلمي الذي كُتب عن منظور حضاري إسلامي لرواد الجيلين الأول والثاني، بجانب إسهامات مركز الحضارة، ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات.

فكان التعامل مع النصوص القرآنية دون الفهم الواسع للفظ ودلالاته، ودون الرجوع للمعاجم اللغوية، ودون استحضار الصور الحركية المركبة، والوقوف على سياقات الورود، وتأسيس العلاقات الشبكية أيضًا. وكان التعامل مع السنة النبوية

والأحاديث الشريفة أيضًا دون الدراية الكافية بعلم القراءات (النص) أو علم أصول الفقه (الدلالات) أو مقاصد الشريعة (المقاصد).

أما **رابعها** والأخير: فهو ذلك المتصل بما الذي عليّ أن أقدمه للجماعة العلمية؟ وهو ببساطة كافة الأمور التي لم أقدم بعد عليها. ولكن يجب القول في هذا المقام؛ إن هناك إشكاليات تعترض توصيف تلك الجماعة ابتداء. صحيح أن الفردية المنقطعة لا تسهم في الحفاظ على الجماعة العلمية ونموها. ولكن على المستوى الواقعي، ما هي الروابط التي تربط تلك الجماعة ببعضها البعض؟ هل يدرك كل فرد من أفراد تلك الجماعة من هم أعضاؤها؟ وكيف تلتقي؟ وكيف تنتج علمًا منظمًا؟ وهل يجمعها أجندة بحثية تحدد لها القضايا الأجدر بالتناول؟

ثانيًا- دلالات تلك الخبرة والإشكاليات المستخلصة:

لا تتجاوز الخبرة الذاتية السابقة بطبيعة الحال السنوات الأربع، وقد تعلمت فيها ولا زلت أتعلم. ومن ثم، لا يمكن مقارنة تلك الخبرة بخبرة رواد الجيلين الأول أو الثاني، التي استمرت مع بعض الأساتذة -متعهم الله بالصحة- لنحو ثلاثين عامًا. ولعل السمة السائدة في الخبرة المسرودة أعلاها هي العمل الفردي لا الجماعي أو المؤسسي. فقد حظي الجيل الثاني من رواد منظور حضاري إسلامي بفرصة ذهبية تمثلت في «مشروع العلاقات الدولية في الإسلام» في ظل إطارٍ مؤسسيٍ جامع، على نحو أسهم في تغيير بؤرة اهتمامهم، بل تكوينهم المعرفي.

أما باحثو الجيل الثالث فيفتقرون إلى تلك المظلة الجامعة، والعمل الجماعي، بل الأجندة البحثية التي تحدد لهم القضايا الأجدر بالتناول. ولعل ذلك يوضح أحد أسباب الانقطاع بين الجيلين الثاني والثالث، بل الانقطاع بين الجيل الثالث وإسهامات مركزي الحضارة من جانب، والدراسات الحضارية وحوار الثقافات من جانب آخر. فعلى الرغم من وجود كيانات مؤسسية يمكنها تشبيك تلك الجماعة ببعضها البعض، إلا أن ذلك يفتقر بدوره إلى التفعيل والتشغيل.

وتزداد أهمية ذلك لأن الباحث في المنظورات الغربية يُعطَى له العلم، فيراكِم عليه

وينطلق منه، أما الباحث من منظور حضاري إسلامي فيطلب لنفسه العلم، فيخطئ، ويصيب، ويجتهد. فيسهل عليه الانحياز إلى المساحة التي تكشفت له؛ لسهولة العمل في إطارها. بينما يخشى المساحة الأخرى التي جهل بها، فاستصعب عليه التنظير لها. فالتعلم عن الخبرة الغربية والمنظورات المقارنة الغربية استغرق عدة سنوات من الدراسة الأكاديمية المنظمة، وكان هو الأساس في تكويننا العلمي. ولكن ما هي الخبرات والمقررات والمشروعات البحثية التي أسهمت في قدرات الجيل الثالث؟ ولذا، يصبح المنطلق دائمًا من المنظورات الغربية صوب منظور حضاري إسلامي بشكلٍ مقارن لا العكس.

ومن الصعوبات الأخرى التي تواجه باحثي الجيل الثالث؛ عدم إلمامهم بالأدوات المنهاجية اللازمة للتعاطي مع التراث دون اجتزائه من سياقه أو جلده وتحميله بما لم يقدم. فالأطر المنهاجية التي يقدمها منظور حضاري إسلامي مثل المدخل السنني وغيره، لم تتحول بعد لاقترابات جاهزة للاستخدام، ولا تعدو كونها مساهماتٍ في التنظير لم تصل بعد لحالتها النهائية، وتظل عُرضة للأخذ والرد.

ومن ثم، يجد الباحث من منظور حضاري إسلامي نفسه -في العديد من الأحيان- بدون منهاجية حقيقية صلبة يمكنه الاستناد إليها، بل الاستعانة بها. وقبل أن يبحث عن الظاهرة المعنِي بها، عليه أن يبحث أولاً عن «المنهاجية» الملائمة التي تمكنه من الاقتراب منها. فتزدادَ صعوبة البحث، وتتضاءل قيمة النتائج التي خلص إليها دون منهاجياتٍ، إلى حد وصفها بصفة اللاعلمية.

ولا تطلق صفة اللاعلمية على منهاجيات المنظور فحسب، بل تمتد لتشمل المنظور ذاته، وما يساعد على ذلك عدم وجود إجماع على ماهية المنظور الحضاري الإسلامي ومقولاته ومنهاجياته، واختلاف النظر إليه من باحث إلى آخر، تبعًا لاختلاف زاوية النظر، والتخصص، والغرض من دراسته، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لم يحقق المنظور الحضاري الإسلامي الانتشار المرجو خارج دائرة المهتمين له. وخارج تلك الدائرة لا يعترف به البعض كعلم موضوعي لعدم تقديمه للأدبيات والدراسات الغربية لإثبات وجوده من جهة، وإثبات عدم عالمية علم العلاقات الدولية الأنجلو-الأمريكي من جهةٍ أخرى.

فلا يزال المنظور حبيس المؤلفات العربية، لا يترجمها في الغالب ولا ينشرها بلغات أخرى، بل ينزوي بنفسه عن المؤتمرات وورش العمل الدولية. ولا يقصد من الإقدام على ذلك انتزاع شرعيته من الخارج، ولكن وضعه على خريطة العلم. فالمدرسة الصينية والنظرية النقدية وغيرهما لم يقدموا أنفسهم لعلم العلاقات الدولية باللغتين الصينية أو الألمانية على الترتيب. أو بعبارة أخرى، الإسهامات النقدية غير الغربية لم تقدم نفسها للعلم بلغاتها المحلية، ولو فعلت لما اطلع عليها أحد أو أدرك أحد وجودها ابتداء، إلا بطبيعة الحال من ألمَّ بلغاتها المحلية. فلماذا التمسك بتقديم منظور حضاري إسلامي بلغته العربية فقط؟

وحتى مع التمسك بتقديمه باللغة العربية، لا بد من التساؤل عن المخاطب بالمنظور الحضاري الإسلامي؟ وتكمن الإجابة التقليدية على ذلك في: الدول، والأفراد، والجماعات، والمؤسسات، كونه شاملاً لا يحتكر الاهتمام بفاعل أو قوم دون غيرهم؛ لأن أساسه التعدد والتنوع. ولكن، هل بالفعل يصل منظور حضاري إسلامي لكل هؤلاء الفاعلين؟ وتعكس الإجابة عن ذلك عدم انتشار ذلك المنظور على مستوى الأمة التي يهدف في المقام الأول للتصدي لمشكلاتها.

وبالنظر أيضًا إلى الوضع الراهن للأمة الإسلامية، وما وصلت إليه من ترد، باتت العلوم الاجتماعية الإنسانية الحديثة في كفة، والعلوم الشرعية في كفة أخرى، في ظل ازدواجية نظم التعليم والتربية والثقافة، والفَصل التعسفي بين كليهما. وعَليه، لا يسهل على الباحث الاجتماعي الانفتاح على العلوم الشرعية لتأصيل وتفعيل وتشغيل منظور حضاري إسلامي، الذي لا بد أن ينطلق من النقطة البينية التي يتلاقى فيها كل من العلمين الاجتماعي والشرعي. فالتنظير من منظور حضاري إسلامي ليس بالأمر الهين أو السهل. ومن ثم، يمكن تفهم العزوف عنه. وما يقدم عنه من دورات تدريبية تتحول إلى محاضرات علمية جافة، هدفها إكساب المعلومة لا المهارة، على عكس الهدف المرجو منها.

وعليه، يجد الباحث من منظور حضاري إسلامي نفسه أمام جملة من المصادر التي يتحتم على التعامل معها، والتي تشمل: الفقه، والتراث، والفكر، والتاريخ، والقرآن، والسنة، وغيرها. وجميعها تستعصي على الدارس الواحد وبخاصة في ظل الانفصال بين العلوم الشرعية والاجتماعية كما سبق القول.

وعلى صعيد آخر، لا يزال المنظور الحضاري الإسلامي بحاجة إلى مزيد من التأصيل في عدد من القضايا منها على سبيل المثال لا الحصر العلاقات الدولية الإلكترونية (E- In-ternational Relations)، كأحد المجالات الجديدة. ومن هنا التساؤل عن الكيفية التي يمكن للمنظور الحضاري الإسلامي أن يفسر الهجمات أو الصراع أو الردع السيبراني على سبيل المثال؟ هل نقول أن المنظور الحضاري بوصفه منظوراً كلياً يمكنه تفسير الهجمات التقليدية والسيبرانية على حد سواء؟ وما دلالات كونه منظوراً حضارياً إسلامياً؟

فإذا كان التنظير لمختلف القضايا والموضوعات من منظور حضاري إسلامي يتطلب البحث في التراث والتاريخ والمصادر الشرعية مع الاعتراف بخصوصيتها وتمايزها، ثم خلت كافة تلك المصادر من الحديث عن أي إشارة من قريب أو بعيد للهجمات السيبرانية -بطبيعة الحال- فكيف يمكنه الاقتراب منه؟ ومن هنا استشعار الانفصال في بعض القضايا بين منظور حضاري إسلامي من جانب ومنظور إسلامي من جانب آخر، كما لو كانا منظورين منفصلين لا منظور واحد.

وختاماً، تتزايد الحاجة إلى نصح، وإرشاد، وتوجيه باحثي المنظور الحضاري الإسلامي، مع رسم خرائط كلية استرشادية توضح حالة المنظور الراهنة، بما قطعه من خطوات، وما ينقص مسيرته من إنجازات. على أن تشمل تلك الحالة الموضوعات التي تفتقر للتأصيل أو التفعيل أو التشغيل أو ثلاثتهم معًا. وليكن البدء بما يفتقر لثلاثتهم بشكلٍ جماعي في صورة مشروعات بحثية مشتركة؛ للمراكمة على الجهود السابقة وتجاوزها نحو إسهامات جديدة. وليكن ذلك من خلال تدشين مشروع علاقات دولية جديد، كحاضنة جديدة، وقنطرةٍ واصلة بين باحثي الجيل الثالث، تحت إشراف الأساتذة رواد الجيلِ الثاني.

وتظل الحاجة لمقرر أكاديمي بداخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية كي يتناول قضايا وموضوعات العلاقات الدولية من منظور حضاري إسلامي، بحيث يوجه فيه الطلاب إلى المصادر الشرعية والكتب المرجعية في المنظور، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لا بد من الدعوة لمؤتمرات دولية باللغتين العربية والإنجليزية؛ لوضع المنظور على خريطة العلم، تمهيداً للانفتاح على الدوريات الأكاديمية الدولية لمزيدٍ من النشر الدولي.

د.شيرين فهمي(*)

ثمة عدد من الإشكاليات تتعلق بخبرتي الذاتية كنموذج لفئة من الباحثين لهم تكوين أكاديمي منبتّ عن الأصول الإسلامية -رغم تدينه السلوكي والتربوي وهذا شأن آخر- وتعكس هذه الإشكاليات الذاتية من جهة أخرى التوقيت الزمني الذي التحقت فيه بمدرسة المنظور الحضاري؛ حيث كانت أقرب للتفعيل نزولاً لقضايا تطبيقية فانخرطت في التفعيل ولم أكن ملمة بالقدر الكافي بأبعاد التكوين التأسيسي الإسلامي، فجاءت محاولات إسهامي محدودة وعلى استحياء. ووقفت مجموعة من العوامل في طريق تعميق تكويني الإسلامي على النحو التالي بيانه(**):

- عدم الاعتياد على إدراج المنظور الحضاري الاسلامي في البحث العلمي في التعليم المدرسي (المدرسة الألمانية) وفي التعليم الجامعي (الجامعة الأمريكية) الأمر الذي جعل إدراج ذلك المنظور بالنسبة لي مهمة ليست بالسهلة أو المرنة على الإطلاق... فبداية تطبيقي لذلك المنظور كانت مع اشتغالي برسالة الدكتوراه.
- حداثة تجربتي مع ذلك المنظور وعدم كفاية تدربي علي كيفية إنزاله في البحث العلمي؛ مما دفعني كثيراً إلى «التحايل» على الأمر من خلال إنزال المفاهيم ذات البعد الإسلامي في داخل البحث حتى أصبغه بصبغة إسلامية... علمًا بأنني كباحثة لدي إشكاليات ذاتية تتعلق بالجانب النظري والمنهاجي، الأمر الذي أعاق تعمقي في التأسيس النظري من جهة والتأسيس الشرعي الإسلامي من جهة، فآثرت العمل البحثي التطبيقي الجزئي والتحليلات السياسية الصحفية.

(*) دكتوراه العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠١٠ وموضوعها الأبعاد الثقافية للإستيراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث سبتمبر. عملت باحثًا مساعدًا بالجامعة الأمريكية خلال فترة إعدادها رسالتها لماجستير العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. درَّست العلوم السياسية في الجامعة البريطانية والجامعة الكندية وجامعة المستقبل بالقاهرة. وعملت محرراً سياسيًّا بموقع إسلام أون لاين، ومحرراً سياسيًّا وصحفية بموقعي «قنطرة» و«دويتشه فيله» بمدينة بون الألمانية في صيف ٢٠٠٦. وقامت بترجمة كتابين: «جوته والإسلام»، و«أوهام السلام في الشرق الأوسط».

(**) مداخلة مكتوبة.

- لذا، فقد حاولتُ قدر استطاعتي خلال عملي في بحث الدكتوراه عن الأبعاد الثقافية للإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث سبتمبر، عقد مواجهة نقدية بين الأدوات الثقافية الأمريكية من جهة وبين المفاهيم ذات المنظور الإسلامي من جهة أخرى. مثال على ذلك: عقد المواجهة النقدية بين أدوات «تمكين المرأة» بالمفهوم الغربي الأمريكي وبين مفهوم «التمكين» من منظور حضاري إسلامي. وبيان وتحليل الأهداف الكامنة في الخطاب الأمريكي تجاه المنطقة العربية وعدم الوقوف عند ظاهر الكلام... وعند المصطلحات البراقة اللامعة مثل «التواصل» و«السلام» و«الديمقراطية»... إلخ.

- وبالنسبة لإنزال المنظور الحضاري الإسلامي في واقع الحياة... فهناك إشكالية متمثلة في كيفية مواجهة الإرث المجتمعي العميق والمترسخ -خاصةً بين كثير من المنتمين إلى الطبقة العليا والوسطى العليا- الذي يدعي بأن الاسلام هو دين فقط للفرد والروح، ومن ثم ليس له علاقة بالسياسة أو بالواقع المعاش. وهو جهد أكبر من طاقة مجموعة بحثية أو جماعة علمية ما، ولا شك. ولكن، التغيير المجتمعي والثقافي هو عملية معقدة وطويلة الأمد لا تتم بين عشية وضحاها.

- كذلك إشكالية أولية في الوعي والقبول لوجود منظور حضاري إسلامي؛ فثمة إرث فكري مغلوط يدعي بعدم حاجتنا لمثل هذا المنظور وأن هذا المنظور ليس إلا بدعة ابتدعتها بعض الحركات الإسلامية النفعية التي فرقت بين المسلمين، وصادرت على حريات المسلمين... وذلك على غير حقيقة الأمر؛ حيث إن الحركات السياسية الإسلامية أبعد ما تكون عن العلم بهذا المنظور أو الوعي به، بل لقد اعتبر بعضهم أن هذا المنظور الحضاري الإسلامي ما هو إلا «علمنة» للعلوم الشرعية نفسها.

●●●

نسيبة أشرف(*): تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي في البحوث والرسائل العلمية للباحثين الشباب(**)

تتضمن المداخلة بالتحليل بعض الأفكار والمقترحات حول سبل تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي في البحوث والدراسات العلمية لشباب الباحثين، وذلك من خلال تناول أربع نقاط أساسية: مستويات تفعيل المنظور، ومتطلبات تفعيل المنظور، وعقبات التفعيل، وأخيرًا مقترحات تفعيله(***)، وذلك على نحو ما يلي:

مستويات تفعيل المنظور الحضاري في الرسائل العلمية:

يمكن تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي في البحوث والرسائل العلمية من خلال أربعة مستويات على الأقل، وذلك على النحو التالي:

١- من خلال عرضه بشكل مقارن مع منظورات أخرى تفسر الظاهرة موضع البحث والتحليل.

(*) مدرس مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. أعدت رسالتها للماجستير حول التغير في الأحلاف الدولية بعد الحرب الباردة نموذج حلف الأطلنطي، وتعد حاليًا رسالتها للدكتوراه عن التغيرات في النظام الدولي المعاصر والهيمنة العالمية. ومهتمة بقضايا: الجدل النظري في دراسة العلاقات الدولية: والبعد الديني والثقافي في العلاقات الدولية، ودراسة شئون المنطقة العربية والعالم الإسلامي، ودور القوى الصغرى والمتوسطة في النظام الدولي، وسياسة مصر الخارجية.

(**) مداخلة مكتوبة.

(***) على اعتزازنا بمداخلة الباحثة العزيزة ومقترحاتها القيِّمة، بيد أن كثيرًا مما ورد فيها تم طرحه في مراحل لاحقة من عمر مدرسة المنظور الحضاري كالدوافع والمتطلبات، وتم تفعيل كثير مما اقترحته عبر العديد من الحلقات النقاشية والرسائل العلمية والمشروعات العلمية والدورات التدريبية، وما زال الجهد مستمرًا ومتواصلاً بفضل الله، وكان المطلب الأساسي لهذه الحلقة النقاشية خاصًا بالتفعيل في البحوث والقضايا ولدى الجيل الثالث من باحثي المنظور تحديدًا. وأما وقد تكرر طرح إشكاليات ومقترحات قديمة في عدة مداخلات، فإنه يعني ضمن ما يعني أمرين: الأول هو أن كثيرًا من إشكالياتنا متجدد وقد يكون مزمنًا؛ مما يحتاج لتواصل وتضافر الجهود إزاءه؛ وأولها جهد شباب باحثينا من الجيل الثالث تحديدًا، والثاني ضعف متابعة بعض الباحثين في المنظور لإنجازاته وخريطة موضوعاته وقضاياه. (المحررتان).

٢- الاستفادة من مقولاته وافتراضاته في نقد مقولات اقترابات نظرية أو تطوير اقترابات نظرية معينة.

٣- الانطلاق من منظور نقدي حضاري في التحليل، بمعنى تبني المنظور الحضاري الإسلامي كإطار نظري والبناء فيه من خلال القيام بتطوير مفاهيم، قضايا، مستويات تحليل . . . إلخ، من خلال دراسة نظرية.

٤- الانطلاق من المنظور الحضاري ومقولاته وتبنيه كإطار نظري يفسر ظاهرة أو قضية تطبيقية في العلاقات الدولية أو العلوم السياسية بشكل أوسع.

ومع ذلك، يمكن القول إن تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي في البحوث والدراسات لا يقتصر على تلك المستويات فقط، فحتى اختيار الموضوعات يعبر عن تبني الباحث لمنظور دون غيره، فالموضوعات التي تمس مواضع آلام وآمال الأمة الإسلامية وتخدم واقعها تختلف عن غيرها من الموضوعات السيارة أو حتى التي تحظى بأهمية لدى العديد من الدوائر البحثية نتيجة لهيمنة العلم الغربي الوضعي العلماني. بالإضافة إلى أن طريقة تناول ودراسة الموضوعات المختلفة أيضًا تعبر عن تبني منظور دون غيره.

لذلك، فإنه وعلى الرغم من الحاجة إلى استكمال الجهود التأسيسية في المنظور الحضاري الإسلامي تأسيسًا وتطبيقًا وتوصيلاً، إلا أن أثر المنظور الحضاري يتضح على مستويات عدة.

متطلبات تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي في البحوث والدراسات العلمية:

تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي في مجال الدراسات والبحوث بشكل عام يتطلب العمل على ثلاثة مستويات رئيسية:

١- تشكيل وعي وفهم عميق للمنظور بين الباحثين الشباب والباحثين المهتمين، عبر عدة وسائل:

- عقد حلقات نقاشية مكثفة للنقاش حول الكتابات التأسيسية للمنظور الحضاري

ومعرفة موضع المنظور الحضاري بين منظورات العلاقات الدولية والمقولات الرئيسية له، وللتأكد بوقوف الجميع على نفس الأرضية من الإلمام الجيد بالجهود التأسيسية (لماذا المنظور الحضاري وكيف). يتبعها سلسلة أخرى من الحلقات النقاشية يُدعى إليها أساتذة من داخل وخارج المنظور، ويحضرها الباحثون الشباب للنقاش حول المقولات الرئيسية للمنظور للوقوف على أهم جوانب القوة والضعف وإمكانات التطوير.

- عقد سيمنار علمي دوري للباحثين المهتمين بتفعيل المنظور الحضاري في أبحاثهم ورسائلهم العلمية يحضره الأساتذة الذين قدموا اجتهادات وإسهامات في المنظور الحضاري، يعرض فيه الباحث موضوعه وتعقد مناقشات حول كيفية تفعيل المنظور الحضاري في هذا الموضوع.

- عقد ورش عمل دورية في المنهاجية، تتناول كيفية صياغة موضوعات وأسئلة بحثية انطلاقًا من المنظور الحضاري، وتعلم الباحثين منهجية التفكير والبحث في الموضوعات البحثية من خلال المنظور الحضاري وعدم إلصاق بعض الحليات ذات الطابع الإسلامي.

- تدريس مقررات للطلبة قبل التخرج، توضح حالة العلم وتؤسس لأهمية المنظورات النقدية وتسكين المنظور الحضاري بينها، ومن ثم، بناء قناعات بأهمية دراسة تلك المنظورات (مقررات قاعات البحث- السياسة الخارجية- العلاقات الدولية)؛ لأن تابع الوعي هو ما يخلق طرقًا مختلفة في التفكير عما هو سائد علماني غربي ووضعي والذي يتم تشريبه للطلاب عبر السنوات والمقررات الدراسية المختلفة، ويولِّد قناعات لدى الطالب ويسهل عليه تفعيل المنظور الحضاري.

- تعليم الطلبة وشباب الباحثين مهارات التفكير النقدي كمدخل رئيسي وخطوة تأسيسية قبل بناء الفهم والوعي بالمنظور الحضاري الإسلامي، من خلال الاجتماعات والجلسات المشتركة مع الأساتذة، ومن ثم، بناء قناعة لدى الباحثين بأهمية التفكير النقدي والمنظورات النقدية في البحث والتحليل.

- توعية الأساتذة للباحثين بكيفية التفعيل . . . والمستويات المختلفة لهذا التفعيل (هناك موضوعات تفرض منظوراً نقدياً لتناولها مثل مقاومة الهيمنة، وهناك مستوى بناء المفاهيم في المنظور . . . إلخ).

٢- وضع تصور لكيفية دمج الوعي بالمنظورات النقدية من خلال تدريس المقررات المختلفة لطلبة البكالوريوس والدراسات العليا.

٣- نشر الحد الأدنى من الوعي بالمنظور الحضاري الإسلامي وأهميته وموضعه بين المنظورات النقدية ومقولاته الرئيسية في الدوائر الأكاديمية المصرية (المدرسة المصرية للعلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص)؛ ولذلك أهمية خاصة؛ حيث إن الباحث المهتم بتفعيل المنظور الحضاري في أبحاثه سوف يتعامل مع أساتذة ودوائر أكاديمية مختلفة وربما مخالفة (من خلال سيمينار التسجيل، مناقشة الرسالة، النقاشات العلمية، لجان الترقية في حالة أعضاء هيئة التدريس، مؤتمرات علمية، . . . إلخ)، ومن ثم، التعريف بأهميته، مقولاته الرئيسية وإسهاماته في حقل العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص؛ من أجل التغلب على معوقات رفض تلك الدوائر لاستخدام الباحث للمنظور بسبب الجهل به، وادعاءات التلفيق وعدم علمية استخدام المنظور ونسبية التفسيرات البشرية للنصوص الأصلية واختلاف الاجتهادات بسبب ذلك الجهل.

٤- الانتشار الإقليمي والدولي للمنظور الحضاري والتشبيك مع دوائر أكاديمية إقليمية ودولية من خلال تقديمه في الأنشطة والفعاليات الأكاديمية والبحثية المختلفة وبوجه خاص الفعاليات الخاصة بالمنظورات النقدية.

صعوبات ومعوقات تفعيل المنظور الحضاري الإسلامي:

وإذ يتطلب تفعيل المنظور الحضاري تحقيق ثلاثية القناعة والوعي والمهارة لدى الباحثين، وهو الأمر الذي ينطوي على عدد من المعوقات على تلك المستويات، وذلك يتطلب التالي:

١- ينبغي أن تخلق لدى الباحث القناعة بأهمية المنظور الحضاري الإسلامي في دراسة

العلاقات الدولية، وقدرته على تحليل وتفسير الظواهر المختلفة على المستوى العالمي. ويتطلب ذلك أن يتوافر لدى الباحث الإجابة عن سؤال (لماذا المنظور الحضاري الإسلامي؟).

٢- تعميق القاعدة المعرفية عن المنظور بين الدوائر التالية:

- شباب الباحثين المهتمين بدراسة المنظور، فالبعض ملم بتاريخ نشأة المنظور وتطور الإسهامات فيه، والبعض يفهم بشكل عميق حالة العلم وموضع المنظور في خريطة الاتجاهات النقدية في علم العلاقات الدولية وينقصه الوعي بالكتابات الإسلامية أو مهارة تطبيق مقولات المنظور لدراسة قضية تطبيقية ما، والبعض لديه معرفة واسعة بالمصادر الإسلامية ومهارة القراءة فيها لكنه غير متابع بالقدر الكافي للكتابات الغربية وموضع المنظور في خريطة الإسهامات الجديدة والنقدية... إلخ). خلاصة القول: إنه، وحتى بين شباب الباحثين المهتمين بالمنظور الحضاري الإسلامي، لا يقف الجميع على أرضية واحدة من الوعي المطلوب للبناء في المنظور الحضاري من حيث الإلمام بحالة العلم، الوعي بالكتابات والمصادر الإسلامية ومهارة القراءة فيها، الوعي والإلمام بالجهود التأسيسية للمنظور.

- نشر الوعي بالمنظور بين الدوائر الأكاديمية المصرية؛ حيث إنه من الأهمية بمكان أن يتم نشر الوعي عن المنظو في الدوائر الأكاديمية المصرية

- التشبيك مع الدوائر الأكاديمية الغربية خاصة النقدية منها والمهتمة بالإسهامات غير الغربية.

- تعلم المهارات اللازمة لتفعيل المنظور الحضاري في الدراسات والبحوث؛ حيث إن هذا التفعيل يتطلب أن يتمتع الباحث بمجموعة من المهارات النظرية، المنهاجية، البحثية، النقدية إلى جانب مهارات البحث في مصادر التنظير الإسلامي.

ومن ثم، يلقى هذا الضوء على مجموعة من الصعوبات التي يواجهها تفعيل المنظور على النحو التالي:

١- ضعف طرق التفكير النقدي والتفكير في الموضوعات البحثية من منظور حضاري نقدي، بسبب ما تم تشريبه للباحثين خلال سنوات الدراسة من خلال مقررات دراسية يسير أغلبها في فلك المنظورات السائدة، وتؤدي إلى إكساب الطالب طريقة تفكير مادية وضعية علمانية تحكم اختياره للموضوعات وطريقة تفكيره فيها ومن ثم في صياغة المشكلات البحثية، والإطار النظري. . . إلخ.

٢- ضعف الوعي بحالة العلم والمنظورات النقدية وما تقدمه من نقد فكرة عالمية العلم بشكل عام بين الباحثين، وبالتالي غياب الوعي بأهمية المنظور الحضاري داخل علم العلاقات الدولية، وموضعه بين الاتجاهات والمنظورات في علم العلاقات الدولية.

٣- ضعف المعرفة بالمصادر الإسلامية ومهارة استخلاص واستنباط الرؤية الإسلامية منها وكيفية استخدامها في البحوث والدراسات.

٤- الخوف من الوقوع في فخ التلفيق والنقد الأكاديمي من الدوائر الأكاديمية التي يعترف أغلبها بالاتجاهات والمنظورات السائدة الغربية في علم العلاقات الدولية، إذا ما تم مخاطبتها وتقديم جهد نظري غير متماسك لها، خاصة في ظل ضعف محاولات العديد من الباحثين المستخدمين لمنظورات أو مفاهيم إسلامية في البحوث والرسائل العلمية نتيجة سوء المزج بين نظريات واتجاهات غربية ومفاهيم أو منهاجيات إسلامية يؤدي للخروج بمنتج غير متماسك المنهاجية والمنهج والنتائج، يجعله عرضة لاتهامات التلفيق والتعصب لنسق عقيدي معين ووضع التحليل الإسلامي كحلية للدراسة التي يغلب عليها التحليل الوضعي العلماني المادي.

٥- عدم إقبال طلاب الدراسات العليا -وهذه ملاحظة شخصية للباحثة وليست نتيجة لدراسة أمبريقية دقيقة- على اختيار المقررات التي يتم شرح المنظورات النقدية فيها ومن بينها المنظور الحضاري بسبب شيوع الاعتقاد بصعوبتها وغموضها وضعف تقديراتها.

٦- كون المنظور الحضاري واحداً من منظورات نقدية في علم العلاقات الدولية، فإنه ينسحب عليه الصعوبات التي يواجهها تفعيل المنظورات النقدية وغير السائدة بشكل عام في الأبحاث والدراسات، وما تلاقيه من انتقادات وادعاءات أتباع المنظورات السائدة بعدم الشرعية.

٧- حاجة الباحث إلى قدرات ومهارات نظرية ومنهاجية ومعرفة بعلوم شرعية، وصعوبة البناء في المنظور مما يستغرق الباحث في الجهد النظري ويطغى على الجانب التطبيقي.

●●●

محمد الديب(*): مقترحات لتفعيل المنظور الحضاري الإسلامي في العلاقات الدولية(**)

بدايةً أود أن أشكر مركز الحضارة والأستاذ مدحت ماهر على دعوتي لحضور الحلقة النقاشية وقد شرفت بحضوري، وأود أن ألقي الضوء على عدة نقاط:

- **أولاً**: في البداية لا بد من تثمين الجهد المبذول من مدرسة المنظور الحضاري وعلى رأسه الدكتورة نادية مصطفى، فهذا المجهود الذي هو في الحقيقة هو فرض من فروض الكفايات يكاد ينعدم في وقتنا هذا، فلا نجد مهمة توريث العلم قائمة في أوقاتنا هذا، وعلى حسب علمي فلا يوجد من يُفعّل هذا في الوسط الأكاديمي على الأقل في مصر، وقد اطلعت على الإحصائية الرسمية التي صدرت عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فيما يخص رسائل الماجستير والدكتوراه في السنوات العشر من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٥، فكلما وجدت رسالة تتناول الجانب النظري في العلاقات الدولية نظرت في خانة اسم المشرف فتقع عيني على اسم الدكتورة نادية مصطفى، أذكر هذا ليس فقط بغرض الثناء والشكر، ولكن بغرض أن أؤكد أن ما يبذل من جهد لا بد له من مزيد تفعيل ووضع آليات لاستمراريته وضمان بقائه، بل العمل على نشره وانتشاره بين الباحثين والمهتمين بهذا الحقل.
- **ثانيًا**: أظن من باب التفعيل أن نوسع دائرة المساهمين في مشروع المنظور الحضاري في العلاقات الدولية، وأقصد هنا أولاً الزيادة العددية والجغرافية، فالواقع يشهد أن مدرسة المنظور الحضاري في العلاقات الدولية أصبحت محل متابعة ومراقبة من المهتمين بالعلاقات الدولية في كافة أنحاء العالم العربي في دول الخليج ودول المغرب العربي خاصة الجزائر وكذلك العراق والسودان.

(*) باحث في العلوم السياسية مهتم برصد ومتابعة إسهامات عربية في العلوم السياسية والمنظور الحضاري الإسلامي.

(**) مداخلة مكتوبة. .

أضرب مثالاً هنا بباحثين صدرت لهم عدة دراسات أذكر هنا هذه العناوين؛ «فلسفة العلم ومعضلة تفسير السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين»(١) وهي دراسة نُشرت في دورية إماراتية للدكتور علي بن حسين القحطاني وهو أكاديمي سعودي، وكذلك نشر دراسة بعنوان «بناء قوة الدولة في التصور الإسلامي: رؤية تنظيرية مقارنة»(٢)، نشرت بمجلة كلية التجارة بجامعة أسيوط، و«نظريات الحركات الاجتماعية والحركات الإسلامية»(٣) نشرت في مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت، وهناك أكاديمي كويتي مدرس للعلاقات الدولية في جامعة قطر اسمه مشاري بن حمد الرويح(٤)، له عدة أوراق أذكر منها: «نظريات العلاقات الدولية الغربية وتوصيف واقع المسلمين: الاستضعاف نموذجًا»، و«حالة تدريس وبحث العلاقات الدولية في الجامعات الخليجية بين ثلاث مرجعيات- الدولة الوطنية، المواطن العالمي، والأمة الإسلامية»، و«مسلمو ميانمار في العلاقات الدولية المعاصرة»، وبحث منشور باللغة الانجليزية بعنوان» (The Agency of the Muslim Researcher in Developing a Theory of Islamic Agency in International Relations)، وأطروحة الدكتوراه والتي أجراها في جامعة «دورهام».

ذكرت هذه الأمثلة لعدة أمور: أولاً لدينا جنسيتان لسعودي وكويتي تنشر أوراقهما في دول عربية مختلفة، وكان مشروع العلاقات الدولية في الإسلام حاضراً في مراجع كتاباتهما التي اهتمت بالجانب النظري بالأساس، ووجدت أسماء الدكتورة منى أبو الفضل والدكتور عبدالحميد أبو سليمان والدكتورة نادية مصطفى والدكتور إبراهيم البيومي غانم والدكتورة أماني غانم وآخرين.

لاحظت أيضًا من العناوين وكأن هناك اشتراكًا في الهموم: كمسائل تنازع الهوية والمنظور المقارن والمسلمين حول العالم، وكلها مسائل اهتم بها المنظور الحضاري،

(١) دورية شؤون اجتماعية بالإمارات، العدد ١٢٢ المجلد ٣١، سنة ٢٠١٤ .

(٢) المجلة العلمية بكلية التجارة جامعة أسيوط، العدد ٥٢، سنة ٢٠١٢ .

(٣) مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع المجلد ٤٥، سنة ٢٠١٧ .

(٤) له مدونة بعنوان: الإسلام والعلاقات الدولية، متاح عليها كل ما ذُكر بالمتن من كتابات.

والأهم من وجهة نظري كونهما حاصلين على الدكتوراه من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم دراستهما في الغرب إلا أنهما لم يخضعا للهيمنة الغربية على تخصص العلاقات الدولية، بل كانت لهما رؤية مغايرة دعمها اطلاعهما على أدبيات المنظور الحضاري، ومن ثمّ فالاستعانة بتلك المراجع -والتي لم تكن استعانة عارضة بل أصيلة في صلب أفكار البحث- تعني الاقتناع بمشروعية منظور إسلامي في العلاقات الدولية، وأزعم أن هناك الكثيرين مهتمون بهذه القضية.

في المقابل فمطالعة سريعة في إصدرات المدرسة المصرية للمنظور الحضاري، وربما يكون كتاب العلاقات الدولية في عالم متغير مثالاً واضحًا، نجد أنه لا يوجد انفتاح مماثل على الكتابات العربية غير المصرية، فالتساؤل الذي أطرحه: هل يمكن توسيع الدائرة البحثية لتشمل غير المصريين غير المعروفين أيضًا؟ فلا شك أن توسيع دائرة المشاركة هو نوع من تفعيل المنظور الحضاري(*).

- **الأمر الثالث والأخير** الذي أود الحديث عنه هو أحد جوانب تكوين الباحث في المنظور الإسلامي في العلاقات الدولية، وسأستعين بالاقتباس الأدبي الذي استهل به الدكتور شريف عبد الرحمن ورقته، وهو اقتباس أدبي لكن الدكتور قد استخدمه للتدليل على المنظورات النفعية في العلاقات الدولية، والسؤال هنا: هل لو قرأ ناقد أدبي مرموق هذا النص مرتين أو ثلاثًا هل سيستطيع أن يوظفه كما فعل الدكتور شريف؟ قطعًا الإجابة لا.

ما أريد توضيحه هو أهمية اطلاع الباحث بنفسه على النصوص المؤسسة والمساعدة في بناء نظام معرفي إسلامي، لا أن يقرأ بعين غيره من خارج التخصص، وأشبه سير الباحث في هذه العملية الفكرية بالحركة الدائبة فهو يقرأ في تخصص العلاقات الدولية ثم ينظر في الكتب التراثية التي يرجى أن يجد فيها مبتغاه، ثم يعاود النظر في علم العلاقات الدولية، ويحاول أن يفرق بين الثوابت والمتغيرات، وبين القطعي والظني،

(*) تفعيلاً لهذا المقترح المهم من الباحث، فقد كُلف الباحث من قبل مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بأن يعد دراسة في هذا الصدد لرصد ومراجعة جهود عربية غير مصرية من منظور حضاري إسلامي، وذلك تحت إشراف الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى. (المحررتان).

ويحاول أن يبنى رؤية كلية للعلاقات الدولية من منظور إسلامي. على الجانب الآخر لا أعتقد أن مسألة التكامل بين الباحث في العلاقات الدولية وباحث العلوم الشرعية سيحقق المراد، وإنما أريد أن يكون هناك مساحة متقاطعة بينهما وأخرى للتخصص الدقيق، بمعنى أن يكون هناك حد أدنى من العلم الشرعي لدى باحث العلوم الاجتماعية وفي المقابل حد أدنى من العلوم الاجتماعية لدى باحث العلوم الشرعية؛ هذا الحد يتيح أن يفهم كل منهما الآخر، وتكون هناك مساحة للتخصص الدقيق كلٌ في مجاله، ربما يكون مناسبًا أن يكون الحد المشترك مكافئًا لما يُدرس في المرحلة الجامعية الأولى.

يقودني هذا للحديث عن عامل الوقت، وسأستعير هنا تصنيف مراتب الاجتهاد في علم الفقه التي تحدث عنها الأصوليون. لدينا أنواع من المجتهدين: مجتهد مطلق، ومجتهد مذهب، ومجتهد في مسألة؛ فكذلك باحث الدكتوراه بعد أن يُنهي المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الماجستير يمكث ربما أربع سنوات لينتج رأيًا في مسألة جديدة وذلك أشبهه -تجاوزًا- بمجتهد المسألة.

هل من المعقول أن يدرس أحدنا أربع سنوات في تخصص العلوم السياسية بشكل عام، ثم يمضي ستة وربما عشرة أعوام لينال درجتي الماجستير والدكتوراه، ثم نطالب هذا الباحث في بضعة أسابيع أو شهور بأن يصبح قادرًا على الغوص في العلوم الشرعية والكتب التراثية ليستخرج ما يعينه على التأصيل للمنظور الحضاري الإسلامي، أعتقد أنه أمر شديد الصعوبة، ويكاد يكون مستحيلاً، وربما يصاب الباحث باليأس جراء ذلك، وأعتقد أن إعداد الباحث يحتاج لمنهجية واضحة وخطة زمنية ربما تصل لأربع أو خمس سنوات، هي مدة ربما يراها البعض طويلة، لكن أعتقد أنها مهمة وضرورية، ومدرسة المنظور الحضاري قد بلغت من العمر ما يزيد على ثلاثين عامًا، فأربع سنوات لا تعد وقتًا طويلاً في عمر الأفكار، وكما ذكرت أنه ينبغي أن نقرأ نحن بأنفسنا ونفهم نحن، قد يقول البعض إن القراءة في كتب التراث أمر صعب

وشاق، لكن أظنه لن يكون أكثر صعوبة من قراءة وفهم وتدريس نظريات العلاقات الدولية التي أجاد فيها أساتذتي من مدرسة المنظور الحضاري.

أختم بتلخيص ما ذكرته في نقاط ثلاث:

١- لا بد من وضع آليات لاستمرار مدرسة المنظور الحضاري في العلاقات الدولية.

٢- ينبغي توسيع دائرة المشاركة لتشمل غير مصريين، والتواصل أمر ميسر عن طريق الشبكة العنكبوتية، لعل الله ييسر خروج كتاب جديد حول المنظور الحضاري يضم أساتذة جدداً.

٣- وأخيراً: لا بد من خطة زمنية ومنهجية مرتبة لرفع كفاءة الأساتذة للاستفادة بكتب العلم الشرعي والأدبيات التراثية.

ولكم جزيل الشكر..

●●●

تعقيبات ختامية

تعقيب ختامي: د. إبراهيم البيومي غانم(*):

هل حقًا السبب في ضعف انخراط وإسهام باحثي الجيل الثالث في تطوير تنظيرات من منظور حضاري هو ضعف التمرس (كما أشارت د. فاطمة أبوزيد في مداخلتها) أم أن الباحث غير مستوعب للمصادر ولا يعرف كيف يتعامل معها؟

- د. **شريف عبد الرحمن**: ربما هي أقرب لمشكلة تقديس النص حتى تعطيله.
- د. **نادية مصطفى**: لا، بل هي مشكلة عدم المعرفة الجيدة بالنص وعدم استيعابه وتهيب التعلم والاجتهاد حوله لأنه مجهود.
- د. **إبراهيم البيومي**: إذن هي مشكلة الإعراض عن المصادر، فمثلاً كم باحثًا من متخصصي العلاقات الدولية من منظور حضاري من الجيل الثالث قرأ كتاب السير الكبير للشيباني؟! الواقع أمر محزن؛ فكيف لا يقرأ الباحث الكتب التأسيسية في تخصصه من منظوره وتراثه، ثم يتعجب من عدم قدرته على استيعاب النصوص والتراث وعدم القدرة على الإسهام في الإنتاج العلمي من منظور إسلامي؟!
- د. **نادية مصطفى**: بل الأمر وصل لأكثر من ذلك يا دكتور إبراهيم؛ فمشروع العلاقات الدولية في الإسلام الذي قدمه أساتذة المنظور المعاصرون لم يُقرأ قراءة متقنة من قبل كثير من باحثي الجيل الثالث، حتى نجد من مداخلات اليوم من يذكر اكتشافه لمداخل منهاجية للتعامل مع القرآن والسنة في المجلد الرابع من المشروع... فما زالوا يكتشفون المشروع بعد ثلاثين عامًا من إنتاجه ونشره!
- د. **إبراهيم البيومي**: من أجل بناء الجماعات العلمية فإن ثمة إجراء مهمًّا مطلوبًا وهو القراءة الجماعية في نصوص أساسية وتأسيسية، نصوص لا بد من قراءتها بشكل جماعي؛ فالنصوص والكتب المرجعية في المنظور لا بد من قراءتها بشكل ممنهج وجماعي وعقد نقاش علمي حولها. فمثلاً: مقدمات الكتب التراثية الكبرى هناك كتاب لحسن كافي الأقحصاري -وهو بوسني الجنسية- بعنوان رسالة لإصلاح العالم

(*) نص مفرغ ومحرر للتعقيبات على مداخلات الباحثين في الجلسة الثانية.

يطرح خلالها إستراتيجية لإصلاح النظام العالمي وقدمها للسلطان(*) إذن كيف لي كباحث أن أسهم دون أن أقرأ مثل هذه المصادر الأساسية للمنظور الإسلامي!! ومع صعوبتها على الباحثين الشباب فالقراءة الجماعية بإشراف ومشاركة من الأساتذة تسهل المهمة(**).

- **د.نادية مصطفى**: ليس على الباحث أو طالب الماجستير أو الدكتوراه أن يحمل الجبل كله على كتفه! بل الدخول للمصادر الأساسية لموضوعه وليس المصادر السيارة في الموضوع.

فمن المهم التمييز بين أنه ليس المطلوب من الباحثين الرجوع للمصادر الأولية لاستنباط الرؤية الكلية والمعرفية الكبرى، بل المطلوب فيها هو تجاوز المراحل لأن حجم المنتج فيها كبير وغزير، أما في الموضوع الجزئي المحدد للباحث يجب عليك البحث والتعلم والتعمق في الموضوع للتأسس فيه أولاً ثم تسهم فيه. ومن جانبنا كمؤسسة بحثية قدمنا العديد من الدورات المتخصصة للتعامل مع المصادر الإسلامية ومع التراث الإسلامي.

- **د.أميرة أبو سمرة**: الأمر يثير الفرق بين «المنهاجية والمنهج»، وكأن الموضوع يفرض منهجًا محددًا لدراسته؛ فالجميع يستبطن الرؤية والأبعاد الكلية، لكن «منهاجية» بمعنى التعامل مع الموضوع المحدد هي الأولى بالعناية.

- **د.نادية مصطفى**: هذا ما قالته وطالبت به مناقشات عدد من الرسائل العلمية لباحثي

(*) الكتاب المشار إليه أعلاه لكاتبه حسن كافي الأقحصارى، المكنى بكافي البوسنوي، والمتوفَّى سنة ١٠٢٥ هـ- ١٦١٥م، والكتاب يعد من كتب أدب النصيحة في الدولة العثمانية لذلك عرف باسم «رسالة» نظام العالم، وباسم أصول الحكم للكافي الأقحصاري، ويقع أصلها في مخطوطة تبلغ ٢٧ صفحة، قدم فيها المؤلف رؤيته لإصلاح الدولة العثمانية وإدارتها لشئونها الدولية حيث كانت وقتها الإمبراطورية الدولية الأكبر في العالم. وتم تحقيق الرسالة ونشرت بالبيانات التالية: حسن كافي الأقحصارى، أصول الحِكَم في نظام العالم، تحقيق: نوفان رجا الحمود، عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٦. (المحررتان).

(**) إعمالاً لهذا المقترح حول القراءة الجماعية، قرر مركز الحضارة للدراسات والبحوث تخصيص محتوى وفعاليات صالونه الشهري الحالي «المقرأة الحضارية» لهذا الغرض. على أن تكون أولى مصادر القراءة من منظور حضاري إسلامي هو أعمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام. (المحررتان).

الجيل الثالث؛ فقد طالبت د. ريهام باهي أثناء مناقشة رسالة دكتوراه رغدة البهي ورسالة ماجستير أحمد شوقي بأن يوضح كل باحث أبعاد عملية استنباطه لما استعرضه من أطروحات إسلامية في موضوعه وطبيعة المصادر التي اعتمد عليها وكيف نَظَمَ ما قرأه... فغالبية الباحثين عندما يصلون لهذه المرحلة يكونون قد أُنهكوا وبالتالي يستصعبون القيام بها، فبعضهم أعرض عن البعد الإسلامي واكتفى بنقد الغربي، ثم بدأ الاهتمام ببيان الإسلامي وتسكينه في العلم مقابل نقد الغربي، وقليلون من بدأوا طرح أعمق رأسيًّا في موضوعه من منظور حضاري إسلامي.

فعلى المستوى الكلي العام من حيث الرؤية الكلية والمرجعية وكذا، والتي يسميها د. سيف الدين عبد الفتاح «الصبغة»، جميعهم تقريبًا من باحثي الجيل الثالث يعرفونها جيداً وتدربوا عليها، لكن على المستوى الأصعب وهو الخطوات والإجراءات المنهاجية: أي كيف تلجأ إلى مصادر التنظير الإسلامية بمختلف مستوياتها لاستخلاص واستنباط في موضوع بحثك، فمثلاً أساتذة وباحثو الجيل الثاني من تخصص النظم السياسية المقارنة والنظرية السياسية كانوا هم الأكثر تعمقًا في هذا المستوى؛ فثمة مجموعة مهمة ومعتبرة من الرسائل العلمية في موضوعات كالأمن والقوة والنخبة والخلافة والوقف والتنمية السياسية... قدمتها مجموعة متميزة من الباحثين هم أساتذة الآن مثل: د. مصطفى منجود ود. السيد عمر ود. نصر عارف ود. إبراهيم البيومي ود. حامد عبد الماجد ود. فوزي خليل ود. أماني صالح.

- **د.أميرة أبو سمرة:** هل تيسر لهذه المجموعة من الأساتذة الإسهام لأن مضمون وطبيعة موضوعاتهم كانت أقرب للدراسات الإسلامية؟ أو هل لأن موضوعاتهم كانت تتصل بالإسلامي مباشرة؟

- **د.نادية مصطفى:** نعم بالفعل؛ لأنهم كانوا في تخصص الفكر الإسلامي والنظرية الإسلامية. وملاحظتك مهمة الدلالة في هذ الصدد؛ فهذا جانب من توضيح أو تفسير لماذا غابت النظريات في حقل العلاقات الدولية تحديداً، وإن كان موضوعًا كبيراً مهمًا يحتاج لإفراد نقاش مستقل له.

د. أميرة أبو سمرة ذكرت نقطة مهمة حول كون غالبية الدراسات التي ذكرتُ أمثلتها تقع في نطاق الفكر والدراسات السياسية الإسلامية مباشرةً وتشتبك بطبيعتها مع أطروحات الفكر السياسي الإسلامي كموضوع الخلافة مثلاً، لكن الأصعب في الموضوعات التي تشتبك أكثر مع العلاقات الدولية أو النظم المقارنة أو الاجتماع السياسي الحديث. أو ما نسميه التسكين في خريطة العلم الحديث وإثبات وبيان إسهام الحضاري الإسلامي فيها. فكما كانت تقول أستاذتنا دكتورة منى أبو الفضل: أنا لا أدافع عن الإسلام، ولا أريد إثبات أنه عالمي بل إثبات أن العلوم الغربية غير عالمية؛ وإنما ترتبط بسياقات حضارية غربية.

- **د.إبراهيم البيومي**: نعم، لماذا غابت النظريات من منظور حضاري إسلامي؟ هو موضوع مهم يستحق ندوة مستقلة له.
- **د.السيد عمر**: وهل حقًا غابت النظريات أم غابت المعرفة بما أنتج من نظريات؟!
- **د.نادية مصطفى**: إذن نحن بالفعل بحاجة لطرح هذا الموضوع للبحث والنقاش في حلقة أو ندوة مستقلة.
- **د.إبراهيم البيومي**: أود أخيرًا الإشارة إلى مسألة مهمة تتعلق بأهمية رصد وتوثيق الجديد وما يتم من جهود في المنظور وعنه، وهو ما أشار لنماذج منه أ. محمد الديب في مداخلته.

●●●

تعقيب ختامي: د.السيد عمر:

إن أهم مشكلة في المنظور الحضاري الإسلامي الراهن هي أن أعمال وإسهامات الجيلين الأول والثاني ومدرسة إسلامية المعرفة ككل، لم تُقرأ بعد! وعلى أبناء الجيل الثالث من هذه الجماعة العلمية قراءة إسهامات وجهود من سبقوهم في هذا المنظور.

وقد أعددنا بالتعاون بين المعهد ومركز الحضارة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مشروعًا بحثيًّا من سبعة أجزاء به تأصيل نظري لمفاهيم مهمة من منظور حضاري

إسلامي كالأمة والعالمية والأنا والآخر(١) . . . وبرز خلالها اختلافات مدلولاتها عن الخبرة الغربية والحديثة. وعليه، أظنه من الواجب سعي جماعتنا العلمية لاستخدام مفهوم «العلاقات الكوكبية» لا «العلاقات الدولية»؛ فعمر الدولة القومية في التاريخ الإنساني ليس طويلاً لأنها فكرة حديثة، في مقابل مفاهيم ذات مسيرة تاريخية طويلة كالإنسانية والأرض والعالم والعالمية والأمة. . .، وعلينا إعادة صياغة كثير من المفاهيم والتسميات في العلم. ويمكنكم في هذا السياق الاطلاع على مفهوم العلم في نموذج قصة سيدنا موسى مع الخِضر في ورقة التعقيب على الأوراق التي أعددتها لهذه الحلقة.

وهناك العديد من المشرعات العلمية التي قامت عليها مؤسسات المنظور الحضاري من المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومركز الدراسات المعرفية، ومركز الحضارة للدراسات والبحوث، وأشير هنا إلى جانب من خبرتي العلمية التدريبية لبعض الباحثين خلال تدريبهم على منهجية أسميتها «**التلخيص المعرفي التوحيدي**»، وهي أربع حلقات، تم خلالها تأسيس مفهوم «التلخيص» كأداة منهجية مهمة من القرآن الكريم، يعتمد الباحث على القرآن الكريم حصراً.

في حلقة علمية أعددتُها حول «بناء مفاهيم الأمة»، تم خلالها بناء ثمانية عشر مفهومًا مركزيًا في الرؤية المعرفية الإسلامية، وهي خبرة مهمة. فقد قمنا بمنهجية تحكيم علمي تقوم على فكرة أن النقد مسئولية وأمانة، فوقفت على كل جزئيات كل ورقة قدمها المتدربون؛ انطلاقًا من كون: «رأيي ورأي غيري صواب يحتمل الخطأ»، مع إشارة للباحثين حول المراجع التي يمكن أن يرجعوا إليها عند تصحيح أو تقويم ما قدموا. ووجدت وقتها إعجابًا وترحيبًا بالنقد الذي قدمته لهم ساعتها مباشرةً. ثم عند تلقي البحوث المنقحة وجدت أنهم لم يدخلوا أيًّا من التنقيحات المقترحة عليهم من التحكيم؛ معللين بأنها صعبة وأن نقد بناء مفهوم كالاقتصاد جاء من غير متخصص؛ حيث يرون أن شخصي كأستاذ متخصص في النظرية السياسية ليس لي تحكيم بناء مفهوم الاقتصاد

(١) المشروع المشار إليه هو:
د. نادية محمود مصطفى ود. منى أبو الفضل (إعداد وتنسيق علمي)، التأصيل النظري للدراسات الحضارية، جامعة القاهرة: برنامج حوار الحضارات (٢٠٠٣- ٢٠٠٥)، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨، سبعة أجزاء. (المحررتان).

من منظور قرآني . . . الأمر الذي نمَّ عن التعلل من بعض شباب الباحثين بأمور غير منهجية وعدم الرغبة في التجويد والعمق البحثي وافتقاد روح الصبر على العلم .

- **د.إبراهيم البيومي**: وما الحل لهذه المشكلة؟

- **د.السيد عمر**: الحل -من وجهة نظري- تكون بالتعليم والتدريب من منطلق اللهم قد بلغت اللهم فاشهد!

كما قدمتُ نماذج لبناء المفاهيم من منظور إسلامي بديل عن المنظورات الغربية السائدة: وقدمت في هذا السياق ثلاثة مفاهيم: مفهوم الدولة حقوق الإنسان والسلام، **وثمة عدد من المشروعات العلمية والبحثية التي تساعد أبناءنا من الجيل الثالث على تطوير معرفتهم وقدراتهم البحثية في التعامل العلمي والمنهجي مع المصادر الإسلامية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر**: رحيق إسلامية المعرفة، موسوعة مفاهيم إسلامية المعرفة، في رحاب التجديد الفقهي، وكثير منها مادته متاحة، وأقترح أن نتبادل بريدنا الإلكتروني لتبادل الآراء والمادة العلمية في هذا الصدد(*).

●●●

تعقيب ختامي: د.نادية مصطفى:

ملاحظتان أساسيتان تراكمتا لدي خلال أعمال هذه الحلقة عن الحالة الذهنية التي غلبت العقلية الشكَّاية على مداخلات باحثي الجيل الثالث من حضور الحلقة اليوم.

الأخرى هي العقلية المطالبة: فغلب قول: «المفروض تعملوا كذا، والمفروض تعملوا كذا . . .».

(*) راجع محتوى كثير من المشروعات التي أشار لها أ. د. السيد عمر أعلاه على قناة مركز الدراسات المعرفية على موقع يوتيوب، متاحة على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/user/epistem1/videos

وقد تفضل الأستاذ الدكتور السيد عمر والأستاذ خالد عبد المنعم بصفته المدير التنفيذي لمركز الدراسات المعرفية، بإمدادنا في مركز الحضارة بمجموعة مهمة من الأعمال المشار إليها أعلاه، وتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني لمجموعة المشاركين بالحلقة. (المحررتان).

نعم ثمة أمور ونقاط مهمة جداً فيما طُرح، ونعم من المهم وجود دور للمؤسسات العلمية الداعمة كالمعهد العالمي للفكر الإسلامي ثم المراكز البحثية، ولكن أين إذن الهمة والجهود الفردية للباحثين الشباب؟!

لقد قدمنا جهداً كبيراً في البحث والتدريس والتدريب المنهاجي والتفعيل في مشروعات تطبيقية، وما زلنا وبإذن الله نواصل العمل والإنتاج عبر أجيال الجماعة العلمية لهذا المنظور.

أما مسألة قاعدة بيانات إنتاج المنظور وأجياله؛ فهي موجودة ومتاحة بالفعل كما كررنا القول ومتاحة على موقع مركز الحضارة ولها موقع إلكتروني مستقل(*). ولكن، فكما قال وأكد د. إبراهيم البيومي، ثمة إشكالية أخرى على باحثي الجيل الثالث مواجهة أنفسهم بها والسعي لتجاوزها، وهي عدم الإقبال على قراءة المصادر الإسلامية الأساسية قد يكون تهيباً وقد يكون عدم إلمام بما تجب قراءته في موضوع معين (عدم معرفة المصادر السياسية لموضوع معين ابتداءً).

فكرة المجموعات البحثية والحاضنة البحثية خدمت الباحثين من الجيل الثاني وساعدت في تكوين الكثير منا وكسر تلك العقبة الكئود والفجوة بين الشرعي والتراثي الإسلامي والعلوم السياسية الحديثة.

أما مسألة تكرار الشكوى والطلب خلال الحلقة من المشاركين، فهي وإن نمت عن حاجة باحثي الجيل الثالث لمزيد من تشجيع الأساتذة والمؤسسات الحاضنة، وهو أمر أساسي ومهم، لكن الواقع حقيقةً أننا لم نفتئ نتوقف عن العمل على ذلك عبر نحو عشرين عاماً من خلال الدورات التدريبية المنهاجية والشرعية، والمشروعات البحثية

(*) راجع ببليوجرافيا شارحة للمنظور الحضاري تشمل ليس فقط إنتاج المدرسة المصرية بل ممتدة لبعض إسهامات عربية وإسلامية، متاح على الرابط: icp.hadaracenter.com

وتم إعداد كتيب تعريفي بالمنظور يشمل محتوى هذه الببليوجرافيا؛ وقد تم نشره كمحور رابع ضمن المجلد الثاني من كتاب: في تجديد العلوم الاجتماعية، الصادر عن المركز ٢٠١٦.

هذا، ويحاول فريق المركز حالياً توسيع هذه الببليوجرافيا وقاعدة البيانات لتشمل مختلف الجهود العربية والإسلامية، ولاحقاً غربية وكيف تدرس أو تنقد هذا المنظور. (المحررتان).

النظرية والتطبيقية والتفعيل في دراسة قضايا الأمة والعالم عبر حولية أمتي في العالم تحديداً، . . .

إن كثيراً مما ورد في مداخلاتكم المكتوبة والشفاهية (المفرغ نصها في أعمال الكتاب المحرر لاحقًا) تم طرحه في مراحل لاحقة من عمر مدرسة المنظور الحضاري كالدوافع والمتطلبات، وتم تفعيل كثير مما اقترحتموه عبر العديد من الحلقات النقاشية والرسائل العلمية والمشروعات العلمية والدورات التدريبية، وما زال الجهد مستمراً ومتواصلاً بفضل الله، وكان المطلب الأساسي لهذه الحلقة النقاشية خاصًا بالتفعيل في البحوث والقضايا ولدى الجيل الثالث من باحثي المنظور تحديداً. وأما وقد تكرر طرح إشكاليات ومقترحات قديمة في عدة مداخلات، فإنه يعني ضمن ما يعني أمرين: الأول هو أن كثيراً من إشكالياتنا متجدد وقد يكون مزمنًا؛ مما يحتاج لتواصل وتضافر الجهود إزاءه وأولها جهد شباب باحثينا من الجيل الثالث تحديداً، والثاني ضعف متابعة بعض الباحثين في المنظور لإنجازاته وخريطة موضوعاته وقضاياه.

ومن المهم البيان أنه ليس المطلوب أن تتحولوا إلى دارسي علوم شرعية، ولكن فكرة التواصل وتلمُّس مناطق التشارك أو التداخل في الموضوعات والتخصصات بين الشرعي والسياسي أو الاجتماعي. وهي عملية تراكمية تُبنى عبر سنوات وليس بين يوم وليلة.

فالمطلوب منكم ليس مطالبتنا بأن نعيد إنتاج ما تم، ولكن السعي لاستيعاب ما تم عبر آليات عدة عليكم اقتراحها بما يتواكب ويتماشى مع احتياجاتكم العلمية، وربما إعادة تقديم ما أُنتج في صياغات جديدة على غرار ما قدمه د. شريف عبد الرحمن في ورقته للحلقة التي أعادت تقديم منظومة مفاهيم معرفية تأسيسية مهمة.

هل نحن جماعة علمية؟ أظن أننا كذلك على مستوى الجيلين الأول والثاني، ولكن هل الجيل الثالث يمثل جماعة علمية؟ وكيف؟ على باحثي الجيل الثالث أنفسهم الإجابة العملية عن هذا التساؤل المهم. . .

وختاما أكرر الشكر لجميع الحضور والمشاركين.

اتجاهات النقاش(*)

يمر المنظور الحضاري الإسلامي في العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة بمحطة مهمة وفارقة؛ هي الجيل الثالث من المدرسين الأكاديميين والباحثين في الدراسات العليا ومرحلة البكالوريوس؛ وهو الجيل المنوط به مواصلة عملية التأصيل للمنظور ومقولاته في نطاق العلم من جهة، وحث الخطى في عملية تفعيله في بحوث ودراسات القضايا الواقعية من جهة ثانية، وتوسيع دائرة التعريف به في دوائر أوسع من الدائرة الوطنية المصرية التي نشأ فيها. ومن هنا انعقدت هذه الحلقة النقاشية حول «**إشكاليات تفعيل وتطبيق المنظور الحضاري الإسلامي في بحوث قضايا العلاقات الدولية**».

لم تنقطع هذه الحلقة عن منجز الإسهام العلمي لرواد المنظور الحضاري الإسلامي بجيليه الأول والثاني؛ حيث تم إنجاز قائمة متراكمة من الإسهامات في مستويات التنظير والتأصيل المختلفة. نعم، لم يكن ذلك لكامل إسهام وجهود المدرسة في التأصيل النظري وتطوير المداخل المنهاجية والأدوات والمفاهيم النظرية؛ لأن جانبًا غير قليل من جهود جيلها الأول قد انصبَّ على كشف الغطاء عن التراث والخبرة التاريخية والحضارية الإسلامية، واستخلاص أطر عامة منها، ثم استخلاص ما يتعلق بمباحث علم اجتماع المعرفة؛ حيث بيان مدلولات وانعكاسات مفاهيم تأسيسية لأي منظور علمي ناشئ، كمفاهيم النموذج المعرفي ورؤية العالم والمنظور العلمي.

كان ذلك ضمن المهمة الأوسع في سياقنا الحضاري للخروج من دائرة التقليد للمنتج الغربي الرصين في هذا الصدد حول المنظورات والنماذج المعرفية الوضعية العلمانية الحداثية الغربية، نحو استخلاص «حضاري»- «إسلامي»، يجمع بين أبعاد الشرع والفقه والتراث والخبرات التاريخية والاجتماعية والسياسية لهذه الأمة.

(*) نشكر الأستاذ مدحت ماهر والأستاذة ماجدة إبراهيم؛ على إعدادهما هذا التقرير المفصل باتجاهات النقاش بالحلقة النقاشية، وذلك من واقع مجموعة النقاشات التي دارت بالحلقة ومن واقع الأوراق والمداخلات المقدمة لها. (المحررتان).

ولم تكن الـمَهمة التالية، التي أُنيطَ الجانب الأكبر منها بالجيل الثاني من هذه الجماعة العلمية (من أساتذة شاركوا في تطوير مشروعات علمية لتطوير المنظور كخبرة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام كنموذج واضح في مسيرة المنظور، ثم المراكمة عليه في جهود عدد لا يمكن إحصاؤه هنا، ثم من لحق بالجيل الثاني -إسهامًا وتفعيلاً- من زملائهم وبعض تلاميذهم الذين شدوا العزم والهمّة فأسهموا بما لا يمكن إنكاره أو تجاوزه)، فقدم هؤلاء جميعًا منظومة ثلاثية الأبعاد من الإسهام:

أولها: استكمال جهود التأصيل النظري والمعرفي.

وثانيها: جهود تطوير مفاهيم ومداخل عامة للتأسيس ثم التفعيل.

وثالثها: جهد لا يقل أهمية في سبيل توصيل المنظور الناشئ للجماعة العلمية الأوسع داخل حقول العلوم السياسية والاجتماعية؛ وهو جهد بيان دواعي ودوافع وخصائص منظور حضاري إسلامي للعلوم السياسية (ومنها العلاقات الدولية تفريعًا، والعلوم الاجتماعية تصعيدًا)، فضلاً عن مقارنته ومناظرته بمنظورات علمية أخرى في العلم؛ لبيان إمكاناته ثم بلورته ثم استقبال النقد له والمراجعة عليه.

يبقى الضلعان والبعدان الرابع والخامس لعملية تطوير هذا المنظور؛ وهما: الخاص بالتفعيل في قضايا الواقع وبحوثه التطبيقية ونحو مزيد من تطوير مداخله ونظرياته ومفاهيمه أو أدواته الجزئية، والخاص بتوصيل ذلك وإشاعته في دوائر علمية وبحثية أوسع. ورغم جهود عدة في هذا الصدد (من قبيل تطبيقات في مشروعات علمية وبحوث في دوريات ودورات تدريبية وإعداد رسائل علمية...) إلا أنها تظل هي المهمَة المنوطة بالجيل الثالث من هذا المنظور؛ والذي لأجله عقدت هذه الحلقة.

ومن ثم، فمناقشة إشكاليات التفعيل هذه مع الجيل الثالث يمثل خطوة مُهمة وضرورية تجاه استكمال أعمال تطوير المنظور، ونحو المزيد من الجهود والإسهامات في استنباط نظريات تفسيرية ومنهجيات تفعيلية، ونحو التغلب على ما يواجهه من انتقادات ومثالب أو جوانب قصور هي من طبيعة الأعمال الإنسانية.

ومن ثم، جاءت هذه الحلقة بدعوة للتدبر والمراجعة من أجل التفعيل والتوصيل؛

بدءًا من تفعيل وتوصيل المنظور للجيل الثالث تحديدًا من جماعته العلمية (ونقصد ونكرر التأكيد هنا أنها الجماعة العلمية للمدرسة المصرية للمنظور الحضاري الإسلامي؛ أي ليس المجتمعون في هذه الحلقة إلا عينةً منهم تعبر عنهم، ولا تتسع نقاط تناول الحلقة لأبعد من ذلك من إشكاليات قد تخص روافد أخرى عربية أو غير عربية، ولا في منظورات حضارية غير إسلامية)، في ظل سياقات واقعية وعلمية خانقة وشديدة الوطأة، مما تزيد معه التحديات وتُستلزم معه فعالية وعمق الاستجابات.

ثم تأتي هذه الحلقة من أجل التفعيل والتوصيل مع دوائر أخرى علمية بالداخل والخارج، وعبر مؤسسات علمية وأكاديمية تحمل مَهمة الدعم والتواصل وجمع شمل الأجيال والروافد، وبين تجدد في مستويات التفعيل من التفعيل في دراسة قضايا وبحوث، إلى التفعيل في بلورة استجابات نظرية ومنهاجية واعية بمراحل تطور المنظور وعلومه الحاضنة، وصولاً لتفعيل في تجاوز متوالية من التحديات والعقبات (التي برزت بعضها متدثرة بأثواب جديدة وصعد بعضها الآخر بحكم تطور الواقع ومستجداته وخبراته) نحو استمرارية التطوير والتراكم العلمي عبر السياقات ورغم التحديات من خلال تواصل عملية الأجيال.

وقد سبق هذه الحلقة حلقات سابقة في سياق مراجعة حالة ومراحل تطوير المنظور وجماعته العلمية. إذ تختص هذه المرحلة من مراحل تطوير منظور حضاري إسلامي -تزامنا مع بروز بعض مساهمات ومحاولات تنظيرية وأخرى تفعيلية، وكذا عقبات تواجه باحثي جيله الثالث- بأن حجم المنجز والمتراكم صار معتبرًا ومتنوعًا ويجدر معه التنبيه على الجيل الثالث أنه لم يعد من المقبول ولا الممكن القيام بالمزيد من جهود التنظير دون تفعيل وتطبيق للأطر والمداخل والمفاهيم القائمة.

وعليه، فقد بدأت فعاليات هذه الحلقة بـ «ورقة خلفية» حول موضوعها أشارت إلى عدد من الإشكاليات والصعوبات التي لا تزال تواجه باحثي العلاقات الدولية من منظور حضاري إسلامي خاصة ممن أطلق عليهم وصف «الجيل الثالث»؛ من مثل: صعوبة تمكين المنظور إلى جوار المنظورات الأخرى بفعل موازين القوى الأكاديمية

والاجتماعية، واستغراق الباحث في المرحلة النظرية لاستيعاب التأصيلات -خاصة الغربية منها ونقدها- ما لا يتيح فرصة للبناء والتفعيل من منظور حضاري إسلامي، فضلاً عن حاجة الباحث إلى إمكانات كثيرة للمشاركة «البين-منظورية» أو المقارنة، يضاف إلى ذلك غربة وغرابة تعانيها عمليات نقد المنظور ولو من داخل دوائرنا.

لذا طرحت الورقة الخلفية للقاء عدداً من الأسئلة على مائدة الحلقة النقاشية:

١- ما أهم الإشكاليات الأولى بالتصدي لها؟

٢- ما الخطوات المنهاجية المطلوبة في المرحلة الراهنة؟ وما الذي يجب تفاديه؟

٣- كيف نردم الفجوة مع التراث وعلومه ونصوصه؟

٤- كيف نوازن بين النظري والتطبيقي؟ وهل نحتاج لوضع أجندة لباحثينا؟

٥- ما قدر أثر البيئة الوطنية والإقليمية والدولية على إشكاليات التفعيل، وما إمكانية أن يكون التفعيل مؤثرًا ومغيّرًا في هذه البيئة؟

ومن هنا جاءت هذه الحلقة؛ في محاولة للتصدي لهذه الأسئلة وطرح رؤى حول تلك الإشكاليات، ودارت الكلمات بين خمسة متحدثين رئيسيين قدموا خمس أوراق مهمة وقيّمة (عكست بدورها واقع الحالة الذهنية والمداخل المعرفية لمقدميها كلٌّ حسب موقعه من المنظور وموضع تخصصه الدقيق من أبعاد تطوير منظور حضاري إسلامي نقدي مغاير عن منظورات المركزية الغربية للعلم)، ومداخلة وتعقيبًا مكتوبًا ومهمًّا من قبل أ. د. السيد عمر، فضلاً عن مداخلات أو خاطرات إضافية، وكلمات المشاركين الَتي كان لها كبير الفائدة، **ويمكن إجمالها بوصفها اتجاهات للنقاش والحوار على النحو الآتي:**

أولاً- المشتركات والتنوع بين المشاركين بالحلقة:

تشاركْنا وتشابكْنا واختلفنا في مواضعنا من المنظور الحضاري الإسلامي ومن إشكاليات تفعيله؛ ومن ثم مما يجب عمله لمواجهة هذه الإشكاليات. .

١- فقد اشتركنا في القبول المبدئي بوجود منظور حضاري في العلم من الدائرة

الإسلامية، والعربية، ومن مصادرنا، وبما يوائم واقعنا وتحدياته ومطامحه. . . وهذا القبول قد يعني اهتمامًا ولكن اهتمامًا مختلف الأشكال:

٢- فمنا المهتمون اهتمامًا خفيفًا، ومنا المهتمون غير المنخرطين في هذا المنظور لا تأصيلاً ولا تفعيلاً، ومنا المهتمون المنخرطون؛ إما عمومًا؛ وإما على المستوى النقدي والتطبيقي، وإما على مستوى البناء وخاصة على صعيد التفعيل.

٣- وهذه التنوعات بيننا لا تخفي أيضًا التنوع داخل المنخرطين في بناء وتفعيل المنظور الحضاري؛ في منطلقات، أو نوعية المصادر، أو مستويات الاهتمام أو مجالات العمل.

٤- يأتي هذا في ظل حالة تشوّف خارجية (غربية) للمشاركات التنظيرية من خارج الغرب، وجهود بحثية في خارج الدائرة الغربية ومنها ما يشير إلى المنظور الحضاري القادم من الأمة الإسلامية بتنوعاته الفكرية والعملية. . . وفي إطار استمرار حالة من الإنكار على الجماعة العلمية المصرية والعربية في العلوم السياسية بل الاجتماعية الأعم.

٥- ومن ثم، حرص البعض على إبراز تحيّزاتهم من باب أن إعلان التحيّز ضمان للموضوعية؛ ما بين تحيّز معلن ومباشر للإسلامي -والحضارة الإسلامية منه على وجه الخصوص في حقل العلاقات الدولية والعلوم السياسية الأعم- مع حرص على إبراز تفوقاته، وما بين تحيّز آخر معلن لعلم العلاقات الدولية بصيغته الراهنة: «المتغيّرة، والمتنوعة، والنسبية» التي تتسع لمنظورات أخرى منها المنظور الحضاري الإسلامي، ثم تحيّزات أخرى صيغت في عبارات مثل الانحياز للحق أو الحقيقة أو الحكمة ضالة المؤمن، وما بين رغبات أكثر منها تحيّزات.

٦- ومن ثم، تتعدد إشكاليات كل باحث من الجيل الثالث من المنظور مع العلم بعامة وحقولنا التخصصية الدقيقة تحديدًا، ما بين: أسئلة حول المنظور الحضاري، وشعور بالفجوة بين المدروس والذات وواقعها، وما بين إشكاليات التفعيل التي انعقدت لأجلها هذه الحلقة النقاشية.

ومما لوحظ في هذا الصدد استمرار الخلاف المفاهيمي في المفاهيم الأساسية مثل: العلم، الدين، التنظير، العالمية، الإسلامية، الحضاري.

ومن ثم، جرت نقاشات وتعدد وجهات النظر حول الموضع الأمثل لهذا المنظور؛ ما بين التميّز العالي وكأنه مجال علمي متفرد وحده، وما بين التضمين والتسكين في العلم وخاصة تياراته النقدية، أو المدافعة الجامعة بين التميّز والتشارك. **وهذه هي الاتجاهات المعهودة، التي تحتاج لوصلها بإشكاليات التفعيل بدلاً من أن تجرّ التفعيل إلى الوراء وكأننا لا زلنا نتساءل عن طبيعة هذا المنظور وخصائصه التي طال وتكرر الحديث عنها لأكثر من عقدين.**

ومن ثم، تركز جانب كبير من المناقشات والأوراق -في المقابل- على رصد ونقاش هذه الإشكاليات واقتراح معالجات لها، ولا نقول تقديم حلول؛ لأن الإشكاليات بطبيعتها لا تنحل أو تحل بشكلٍ مبسط، بقدر ما هي بحاجة لمعالجات معمقة ومتجددة قدر تجدد الإشكال أو تركيبيته، واتجهت النقاشات في هذا الصدد بين عدة مجموعات من الإشكاليات:

ثانيًا- إشكاليات التنظير:

فقد طرحت الأوراق إشكاليات تتعلق بالتفكير والتنظير وقدرات الأجيال الراهنة على ممارستها فضلاً عن الاجتهاد فيها... فبينما شكَتْ ورقة د. شريف عبد الرحمن من تراجع قدرات التفكير النظري لدى الدارسين الجدد ما يجعل المنظورات- غربية أو الحضاري الإسلامي- لا تعدو أن تكون نوعًا من الحلية... ويطرح د. أحمد علي سالم ضرورة العمل على «إنتاج نظريات تفسيرية وعامة وعالمية قابلة للاختبار والتوظيف البحثي» كواحد من أهم مقترحات تفعيل المنظور الحضاري ونشره بين الباحثين والمعنيين؛ أي تفعيلاً وتوصيلاً. وقد أكملت د. ريهام باهي هذا الطرح بضرورة التجاوب مع القابلية الغربية للاستيعاب- بتطوير جملة من المفاهيم الإسلامية الموائمة مثل: الحضارة المفتوحة، الأمة الوسط

والوسيطة، . . . ما يستلزم العناية باللغة الموائمة للسياق الأكاديمي، والتي أشار إليها د. إبراهيم البيومي بضرورة كتابة أوراق تعريفية ونشرها وفق معايير النشر الأكاديمي والدولي.

وقد أشار د. السيد عمر إلى جهود تنظيرية حول مفهوم النظرية ووظائفها، لكن من منظور مختلف عن الوضعية التي تشترط أن تكون النظرية للتفسير والتنبؤ. ودعا الباحثين للاستعمال وعدم التهيّب.

وفي هذا الإطار طرحت د. أميرة أبو سمرة إشكالية النطاق: منظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية أم العلوم السياسية عامة؟ ومَالَ البعض إلى أن العلوم السياسية هي الأولى بالتفعيل؛ الأمر الذي أوضحت د. نادية مصطفى ود. السيد عمر أنه جار في النظم والفكر والنظرية منذ البداية، وأن مفهوم الحضاري يستلزم بطبيعته هذا التشابك بين مداخل أو أبعاد دراسة الظاهرة السياسية: داخلية وخارجية، فكرية وعملية.

وقد نبهت د. نادية مصطفى إلى ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات من التأصيل والتنظير: مستوى النموذج المعرفي والرؤية الكلية للعالم وفق المنظور الحضاري الإسلامي، ومستوى دواعي بناء هذا المنظور وبيان أهدافه ومقاصده وخصائصه، ومستوى بناء النظريات والمفاهيم والمداخل المنهاجية اللازمة لدراسة الظواهر الخاصة بمجال محدد، وأن المطلوب من أبناء الجيل الثالث أن يكون انخراطهم الأساسي على مستوى استكمال بناء النظريات والأدوات المنهاجية والمفاهيم نحو التفعيل في القضايا والبحوث التطبيقية المهمة للأمة والعالم، فضلاً عن تفعيل الموجود مما قدمه الجيلان السابقان؛ إذ لا مانع من التفعيل لمزيد من التطوير أو حتى النقد البناء للمداخل والنظريات الموجودة بالفعل. وكل ذلك لا يتم إلا باستيعاب الرصيد البنائي على مستويي النموذج والرؤية الكلية، والتأصيل التنظيري.

ثالثًا- إشكاليات النقد بين الغربي والإسلامي:

من ذلك مـا بدأت به إشـارة د. شـريف عـبـد الرحـمن إلى تراجع ملكة النقـد لدى الباحثين اليوم، ما يجعل القضية المنظورية أعسر وأبعد عن الفاعلية، والتناول، ثم توالت مداخلات الحضور النقدية للتعبير أولاً عن خبرة القلق المبدئي لدى أكثر الطلاب ذوي الثقافة الإسلامية حين يواجهون العلوم السياسية بمنظوراتها الوضعية... ثم انتقل النقد إلى مستوى آخر بالإشارة إلى الانتقادات التي توجّه إلى المنظور الحضاري نفسه في الوقت الذي يقدم البعض المنظور الحضاري؛ باعتباره إسهامًا نقديًّا ذا خصوصية للعلم في صيغته الغربية، وبالتحديد في مجال الحلقة (العلاقات الدولية)... وبين هذين النقدين أشير إلى التيار النقدي الغربي وموضع المنظور الحضاري منه. وبينما دعت د. ريهام باهي للتضافر مع هذه الحالة من مراجعة العلم، نبهت د. أميرة أبو سمرة إلى احتياج النقدي الغربي إلى النقد أيضًا في أهدافه ومنهجيته ومفاهيمه، في مثل استعادته للدين في الفلسفة ما بعد الحداثية، وأكدت د. نادية مصطفى ضرورة التمييز بين النقدية الإسلامية والنقدية الغربية، والفروق بين هذا الاستدعاء الغربي وبين موضع الدين كمرجعية لمنظور حضاري إسلامي.

ومما يرتبط بقضايا التفعيل، وأشار إليه كثير من المداخلات: استغراق الباحث في عملية مراجعة المنظورات الغربية ونقدها ما لا يترك له وقتًا ولا جهدًا ولا مساحةً للبناء والتفعيل في المنظور الحضاري الإسلامي عند عمل رسالة أو بحث أو ما إليه. وهو جهد مهم وغير سهل ويراكم في أحد أبعاد التنظير، كما أنه يراكم للباحثين اللاحقين في البناء عليه والمزيد من تفعيل المنظور الحضاري في الدراسة والتحليل.

ومما يشار إليه في النقد، أن يتاح المنتج النظري الإسلامي أو الصادر عن المنظور الحضاري الإسلامي نفسه للنقد والتنقيح وألا يُحمَّل قداسة دينية؛ حتى يسهل مراجعته ونقده بناء على معايير من حيث الصلاحية لتفسير الواقع أو معالجته أو لا.

رابعًا- إشكاليات: الإسلامي، الإسلامية، والعلاقة مع العلوم الإسلامية:

وقد أثيرت هذه الإشكالية في كلمتي د. ريهام باهي ود. أميرة أبو سمرة، بدايةً فقد أشارت د. ريهام إلى أهمية المزيد من جهود تقريب النصوص المرجعية، خاصةً من مدخلي القيم والمقاصد، مع رعاية إشكال «اللغة»، بينما أشارت د. أميرة إلى غزارة هذه المصادر وسعتها وحاجتنا إلى «استنطاقها»، (استنطاق القرآن مثلاً)... لكن الأمر اتسع إلى إشارات أخرى مهمة:

١- مخاوف قديمة، من مثل: استعمال وصف «إسلامي» وتأثيرها على استقبال الآخرين للطرح، وإشارات إلى مخاوف احتمالات التعصّب أو الانغلاق وفقد شرط «العالمية العلمية»، وإشارات إلى مخاوف الانكفاء على قضايا المسلمين أو المؤمنين بالمنظور أو اشتراط الإيمان بالإسلام لمن يقوم باستخدام المنظور أو تبنّيه، وإشارات إلى الصعوبة المنهاجية في التعامل مع المصادر الإسلامية.

٢- إشكاليات ما يتعلق بوصف «الحضاري» ووصف «الإسلامي»: فوصف «الحضاري» نفسه له حمولاته المعرفية بين تحيزات واقع الحضارة الغربية المادية الغالبة على العلم، وبين أبعاد «الحضاري الإسلامي» شرعًا وفقهًا وتاريخًا وحضارةً، ومدلولات عمليات «التحضر» بين خبرات الحضارتين وغيرهما... الأمر الذي يعطي دلالات أخرى -ربما أكثر تحديداً- بإضافة وصف «إسلامي» (فهو حضاري إسلامي)، لكنها إضافة تنطوي -بدورها- على إشكاليات على نحو ما سبق.. هذا ما دمنا على وعي واستحضار تام بأنه «حضاري-إسلامي» بدون علامات تعريف (الـ) حتى يتم تأكيد تنوع وتعدد روافد المنظور العلمية، والتي لا يعدو الرافد المصري إلا أن يكون واحداً منها.

٣- ومن ثم، وبناءً على ما سبق، تظهر إشكالية متجددة؛ وهي كيفية الجمع -ولو المقارن- بين علوم حديثة حداثية المنطق والمنطلق تعزز الثنائيات الحادة، وبين علوم «إسلامية» تعيد الاعتبار للإنساني والذاتي كما تدعو إلى البحث والاستكشاف عبر المساحات الممكنة للمشاركة في علم «عالمي» «إنساني» «تعددي».

ورأىَ عددٌ من الباحثين أن أزمة العلم الراهنة، رغم ما تقدمه من فرص بروز منظورات غير غربية وبروز مناهج التحليل الحضاري والحضارة والدين كمداخل ومفاهيم مفتاحية في العلم، إلا أن مجرد الملاحقة للجديد تستنفد الجهود، فجاءت المعالجة في ورقة د. شريف عبد الرحمن تقول: «فالمهم في إطار العلم الوضعي هو الإجابة عن السؤال كيف (كيف ألحق بقطار التنظير؟)، وليس الإجابة عن السؤال لماذا (لماذا أفعل ذلك؟)».

٤- **ويرتبط بإشكاليات الإسلامي كذلك إشكاليات الأجندة ما بين الوطن والأمة والعالم؛ وهي إشكالية علاقتنا بـ«الواقع»**... وهل يمكن أن ينتج المنظور الحضاري تفعيلاً يقبله صانع القرار ويأخذ به، أو يكون له اتصال بالمجتمعات... ورجال الأعمال... وما إليه. وحذَّر البعض من تبعية الأجندة... وأنه لا بد من الاستيعاب والتجاوز في الرؤية والوعي والأجندة لإملاءات الواقع لا الخضوع لها.

٥- بيد أن الإشكالية المركبة السابقة تترتب عليها إشكالية أخرى هي: تهيب الباحثين وترددهم عن الانغماس في الجهد التطويري للمنظور الحضاري (تنظيراً وتفعيلاً للمنظور) موازاةً مع مقتضيات التخصص العلمي والسياقات الأكاديمية؛ وهو ما أشار إليه الأساتذة من مراجعة ما قدموه من تشجيع وتدريب وفرص بحثية وإشراف علمي وتدريس، في مقابل ما أشار إليه الباحثون الشباب من دوافع ومبررات ذلك التردد أو تلك الهيبة.

٦- **هذا، وإن كانت الإشكالية الأبرز في هذا الصدد؛ هي «التهيب» من الخوض في هذه المصادر مع الشعور بافتقاد الأدوات اللازمة لها**، وقد رُدَّ على ذلك بأنه معوّق لا لزوم له، وأنه لا يصح الاحتفاظ بهذا الشعور... **لكن لم يتطرق الحديث إلى طرح عملي للخروج من هذه الفجوة النفسية بين الباحث والمصادر الإسلامية...**

٧- **وقد طُرحت قضية التعامل مع المصادر الإسلامية باعتبارها إشكالية مركزية، وطرحت فيها مقترحات مثل:**

أ- التزام أستاذ راعٍ في العلوم الشرعية، وسؤال أهل الذكر.

ب- القراءة الجماعية في المصادر الأصلية والقديمة.

ج- الاطلاع على تجارب أساتذة سابقين في التعامل مع العلوم الشرعية.

د- البدء بالكتابات الثانوية البسيطة.

هـ- العناية بالكليات (رؤية، مقاصد، قيمًا، سننًا...) وليس الخوض في الجزئيات.

و- عمل دورات مستمرة في العلوم الإسلامية للباحثين في العلوم السياسية.

٨- وبالتالي، فتكرار تأكيد باحثي الجيل الثالث على التقدير الكامل لجهد الأساتذة والرواد لا بد أن ينعكس من باب أَوْلَى في استحضار ضرورة التداول بين الأجيال، وأن مشكلات الأساتذة وما عبَّدوه في طريق العلم يحتاج لاطلاع منظم يمهد لمراكمة التلامذة من باحثي الجيل الثالث وفق مقتضيات واقعهم وسياقاتهم. **إلا أن الإشكالية الخطيرة تكمن في عدم إلمام بعض الباحثين الشباب بإسهامات رواد هذا الرافد من المنظور ومؤسسيه في المدرسة المصرية، وبالتالي عدم الإلمام بإسهامات غيره من الروافد في مدارس عربية وإسلامية، بل غربية، ناهيك عن عدم المتابعة بعد الدورات والتدريب المنهاجي في التفعيل في دراسة قضايا وبحوث تطبيقية لصقل المهارات المكتسبة.**

خامسًا- إشكاليات المنهجية والإجراءات والمهارات:

ركز كثير من مداخلات ممثلي الجيل الثالث من حضور الحلقة على استلهام إجراءات تفعيلية يمكن لكل منهم الأخذ بها (من واقع خبراتهم البحثية الذاتية، وخبرات زملائهم من نفس الجيل) فقد أظهرت قضية التنظير إشكالية النظريات، واتصل بها التساؤل عن المنهجية المستخلصة من المنظور الحضاري واللازمة لتفعيله. فأشار البعض إلى أهمية هذا المستوى وتطويره، وقد أشارت ورقة د. شريف إلى إشكالياته العامة، بينما أشارت كلمة د. فاطمة أبو زيد إلى احتياج الباحث المبتدئ لها، وكذلك كلمة أ. نسيبة أشرف (نظريات جزئية للتفعيل في الدراسات والبحوث)، وكذلك أشار أ. أحمد شوقي.

وميَّزت د. أميرة بين مستوى المنهاجية (الرؤية...) والمنهج (الجزئي). وأشارت د. أماني غانم إلى أهمية التدريب والتمرس من خلال الأبحاث والمجلات والنشر. وأشار أ. أحمد شوقي إلى تفعيل المداخل المنهجية مثل المقاصد في موضوعات العلاقات الدولية.

وطرحت كلمة د. رغدة البهي سؤالاً حول كيف نستعيد الثقة بأنفسنا وإمكانات ما لدينا من أطروحات نظرية كمناهج، ونتفادى سلطة العلم الغربي التي تزيد من مخاوفنا. كما أشارت د. رغدة إلى أن الخبرات الذاتية في عمل الرسائل تعد (تدريبًا منهجيًّا مهمًّا في هذا الصدد).

واقترحت د. رغدة تدشين مشروع علاقات دولية جديد لاستكمال ما لم يُستكمل ليتمرس عبره باحثو الجيل الثالث.

وأشارت أ. نسيبة إلى أربعة مستويات لتفعيل المنظور في البحوث:

- بالعرض المقارن مع منظورات أخرى.
- كونه إطارًا نظريًّا للبحث.
- نقد المنظورات الأخرى باستبطان الحضاري.
- وبتطبيقه على حالات تطبيقية.

وفي المقابل، بيَّنت د. نادية مصطفى كيف قدّم الجيل الثاني للمنظور: إسهامًا تأصيليًّا وتفعيليًّا، ثم تبعه بعقد تدريبات ودورات، ومشروعات بحثية، وإشرافًا على رسائل علمية، وعمل دوريات متخصصة، وإدارة وإعداد حلقات نقاشية وملتقيات، وعمل قاعدة بيانات بما أنجز في المنظور الحضاري الإسلامي (وهو ما قام عليه بالفعل مركز الحضارة وأنجزه في موقع إلكتروني كامل: موقع المنظور الحضاري الإسلامي).

كما أشارت د. نادية كذلك إلى ضرورة ملاحظة الفروقات بين مداخل ومفردات، وأهداف ودواعي منظور حضاري إسلامي ومنطلقات نقده، منذ عقدين من تدشين المنظور (منذ ١٩٩٧)، وبين نظائرها في هذه الحلقة النقاشية؛ وهي فروقات نتيجة

تطورات السياقات المحيطة؛ والسياقات العلمية منها بشكل خاص (من ناحية صعود المنظورات النقدية الغربية وبروز الاتجاهات المعنية بالحضاري وبالدراسات الحضارية . . . وبالتالي الاهتمام بمنظورات حضارية غير غربية للعلم).

لكن الأمر الأخطر اليوم مع جيل ثالث، هو ضعف الاطلاع العلمي المنظم من كثير من باحثي الجيل الجديد على إنتاج المدرسة المتراكم منذ جهود روادها الأوائل عبر نحو ٤٠ عامًا (بمستوياته الثلاثة سابقة الإشارة لها: النموذج المعرفي والرؤية، وخصائص المنظور، والبناء التأصيلي والنظري له، فضلاً عن التفعيل والتطبيق)، فضلاً عن ضعفه من الباحثين خارج المدرسة.

سادسًا- إشكاليات الحاضنة والسياق، والتواصل، والتوصيل، والنشر:

أكدت المداخلات والأوراق وكذلك تعقيبات الأساتذة المشاركين بهذه الحلقة عدة نقاط مهمة فيما يخص التواصل والتوصيل والنشر:

- أهمية الاتصال والتواصل مع الآخرين من منظورات واتجاهات مختلفة توصيلاً وتعريفًا بالجهود المبذولة بالمنظور الحضاري الإسلامي، وتنقيحًا لإسهاماته عبر الاحتكاك العلمي. لكن تواترت الكلمات عن البيئة غير المواتية بل المضادة للاجتهاد والتجديد العملي خاصة في الداخل ما طرح إشكالية التفعيل والتوصيل ما بين الداخل والخارج. ففي ظل جماعة علمية استمرأت الاستهلاك المعرفي ولا تشجع على محاولات الإنتاج والتجديد . . . طرحت دعوات للتواصل والتوصيل إلى الدوائر الخارجية.
- ومن ثم، طالبت أكثر من مداخلة بالعناية بالنشر الدولي.
- واقترحت د. ريهام باهي فعاليات مشتركة مع دوائر خارجية وأن يتم الإعداد لها توًّا. مع تعقيب في هذه الجزئية من د. نادية مصطفى: هل أصبح الخارج هو الملجأ للخروج من عوائق الداخل وسياقه؟!
- وقد ارتبط بذلك التساؤل عن الجماعة البحثية والعمل الجماعي كحاضنة مستمرة.

- كذلك تحدث البعض عن الحاجة للمزيد من «حاضنات مؤسسية» ترعى الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية.

- وهو ما يثير بدوره إشكاليات أخرى مترابطة ومزمنة في كثير منها؛ كإشكالية التمويل للبحث والأنشطة العلمية، وإشكالية صعوبة وجود مؤسسات وكيانات ممولة غير مرتبطة بأجندة أو أهداف توجه أجندة البحث نحو أهداف خاصة. . . فضلاً عن غياب الوعي العام بأهمية البحث التنظيري غير المتوجه لخدمة مباشرة الأثر على الواقع العملي أو الحركي. أضف إلى ذلك الحاجة إلى مد ودعم المؤسسات العلمية والبحثية القائمة وتحفيز أجنداتها ومناشطها العلمية النظرية والتطبيقية والمقارنة. . .

- إشكالية الكتب المرجعية التي تعطي الاعتبار للمنظورات غير السائدة والنقدية الغربية وغير الغربية وضرورة إنتاجها، وخاصة كتب مداخل ومقدمات العلوم وتقديمها بخصائص التعددية والتنوع لا عرض العلم من منظور واحد وأحادي غربي (وفي هذا الإطار أشير إلى الدراسات الإسلامية التي لا تشتبك مع العلم بحالته الراهنة؛ إذ تمثل أحادية مقابلة).

- كما أشير إلى الفاصل بين النظري والعملي، وبين العلمي والحركي، أي عمليات صنع السياسات، وهو الأمر الذي يستوجب أن تراعي هذه الكتب بيان كيفية الوصل بين هذه الثنائيات.

- ومن آليات وقنوات التوصيل والتسويق: التدريس، والتدريب وكتب مرجعية وأدلة تدريبية وجميعها قنوات مهمة لتوصيل وتداول المعارف الخاصة بالمنظور وجهوده السابقة واللاحقة لا بد من المزيد من العناية والتفعيل لها، وحلاً لبعض الإشكالات التي طُرحت مثل تبسيط وتوصيل الإسهام السابق لرواد وأساتذة المنظور، وبالطبع التعامل مع المصادر والتراث الإسلامي.

وفي هذا الصدد قدمت مقترحات عملية مفيدة، من مثل:

- مقترحات لمقررات تدريسية محددة وخاصة في قضايا وموضوعات أقرب للإسلامية ومصادرها كما اقترحت د. أميرة أبو سمرة.

- فضلاً عن تكرار ذكر الحاجة لاستمرار الدورات العلمية المنهجية والتفعيلية وكذا مشروعات بحثية تدريبية بإشراف أساتذة المنظور.
- ضرورة سعي الطلبة والباحثين على أعمال وقراءات أساسية وجهود، وضرورة رصد مصادر معرفية ومنهجية في الموضوعات المختلفة، كقاعدة بيانات مكملة لقاعدة بيانات منتج المنظور الحضاري.
- وكذا إعداد كتب تأسيسية وأساسية كما ألمح كلٌ من: د. أماني غانم ود. أحمد التهامي (كتب مقدمات، وكتب مرجعية).
- وضع خطة للتواصل والاحتكاك بالداخل والخارج مع المدارس ذات الاهتمام المشترك مع المدرسة المصرية للمنظور الحضاري -سواء في الدائرة العربية الإسلامية، أو في الدائرة الغربية كذلك- استكمالاً لما تم سابقًا وبناءً عليه دون اندماج تمويهي يؤدي للسيولة بما يسهم في معالجة أكثر رصانة لقضايا الأمة والعالم.
- إعداد أنشطة علمية خارجية مع جماعات علمية أخرى لهدف النقد والتنقيح العلمي المتبادل.
- إعداد خطة رصد ومتابعة، والتفاعل مع جهود الروافد الأخرى للمنظور الإسلامي (عربيًّا كما أشارت مداخلة أ. محمد الديب لنماذج من جهود عربية غير مصرية بعضها خليجي وآخر من بلاد المغرب العربي) وخارج الدائرة العربية، وفي رؤى وبحوث باحثين غير مسلمين.
- ألمحت بعض المداخلات كذلك لوضع برنامج عمل للجيل الثالث برعاية أساتذته، وفق موازنة بين احتياجات الجيل ومتطلبات المرحلة الراهنة من تطوير هذا المنظور، ومن ذلك ما اقترحته أ. ماجدة إبراهيم في هذا الصدد:
- وضع استراتيجية جامعة لتطوير الروافد الشابة من هذه الجماعة العلمية للمنظور، تشمل النقاط السابق ذكرها وتفعيلها في برامج عمل ترعاها مؤسسات المنظور

المعنية، كمركز الحضارة ومركز الدراسات المعرفية، ويُعنى بها الأساتذة إشرافًا ومتابعة، ويُلزم بها الباحثون تكوينًا ومساهمة.

- انعقاد دوري لمثل هذه الحلقة البحثية لوضع أجندة علمية تفعيلية ورصد الإشكالات التي تبرز ومعالجتها.

- **استبيان:** هل جماعتنا العلمية بالفعل «جماعة علمية» بالمفهوم المنضبط، وماذا ينقصها؟ واقتراح إعداد ورقة تمهيدية لكتاب الحلقة في مفهوم «الجماعة العلمية» بشكلٍ عام ومعايير تقييمها، وهذه الجماعة تحديداً ومعالمها وملامحها.

سابعًا- خلاصات ختامية:

تشاركَ الحضور -باحثون وأساتذة- من خلال الأوراق والمداخلات والتعقيبات، في بعض الخلاصات الختامية للنقاش من أجل التفعيل؛ انطلاقًا من واقع العلم والأمة والعالم وتوجهًا نحو المستقبل:

- كما بدأنا من داخل العلوم الاجتماعية نحو استعادة فحوى العلم والمعرفة الإسلامية، فإن تطوير نظريات ومناهج وأدوات تحليلية حضارية إسلامية والمعرفة مناطها «الاجتهاد والسعي والوعي...»، ربما قد يصل بعضها إلى إنتاج نظريات جزئية تفسيرية لبعض الظواهر/ القضايا، لكن حد «التجريد» ليس مطلقًا فواقع الأمة وخصوصيتها سيظل أحد مناطات وغايات هذا الإنتاج العلمي ليكون علمًا نافعًا.

- إن خصوصية مصادر هذا المنظور وتقاليده العلمية والثوابت المستقى منها تجعل منتوجه متنوعًا بين مستوى التنظير العالِي التجريد، وتنظير محدود التفسيرية لظواهر الإسلام والمسلمين وقضايا ومفاهيم.

- لم يعد الانخراط والمشاركة في جهود تطوير هذا المنظور للمعنيين به ترفًا علميًّا أو مجالاً يمكن الإحجام؛ بل صار واجب الوقت وفرض عين على كل باحث من الجيل الثالث.

- فالمزيد من تدعيم التأصيل والبناء أمر لازم لصيرورة المنظور الحضاري الإسلامي،

وقد أشار د. السيد عمر ليس فقط لأهميته، بل أسبقيته على التفعيل. وهو ما يصدق حينًا على حال الباحث عند التأصيل لدراسة قضية معينة ثم التفعيل فيها، بينما يمكن أن تتم وفق مجموعات بحثية على التوازي والتوالي كذلك.

- كما أكد د. السيد عمر ضرورة الانتباه إلى أثر الثابت على التفعيل؛ فثمة خصوصية بين النظرية والواقع في المنظور الحضاري الإسلامي يجب إدراكها واستيعابها وصولاً لفاعلية التعامل معها حتى لا يكون التنزيل على قضايا الأمة والعالم تلفيقًا.

- أن التواصل مع مختلف الدوائر والجماعات العلمية ليس رد فعل تجاه بروز الحضاري والنقدي في دوائر العلم بالخارج الغربي، لا؛ بل هو طبيعة وضرورة لازمة لمزيد من تطوير منظورنا العلمي، فضلاً عن كون قضايا أمتنا وأوطاننا تأكد لنا عدم نجاعة مداخل المنهاجية العلم الغربية وأطرها النظرية في تفسيرها ومعالجتها، مما دفع رواد هذا المنظور لفك أسر المركزية الغربية للعلم نحو إسهام حضاري إسلامي لدراسة قضايا الأمة والعالم.

- كما أكد د. إبراهيم البيومي غانم خلال تعقيبه على غنى ما تزخر به كتب التراث الإسلامي من أطر ومفاهيم ومضامين قابلة للتفعيل في الوقت الراهن في معالجة قضايا الأمة والعالم، كما تحمل في طياتها خيرًا وفتحًا علميًّا للعالمين لو ثابر الباحثون الشباب على خوض غمار مطالعته وتفعيله.

- فكما أكد الأساتذة ثلاثتهم (د. نادية ود. السيد عمر ود. البيومي) خلال الحلقة النقاشية وجود رصيد هائل من المنجز من جيلي الجماعة العلمية السابقين في مختلف أبعاد المنظور: من مفاهيم وأطر نظرية ومنهاجية وتدريبات على تفعيلها في معالجة بحوث وقضايا الواقع، وما زال الأساتذة على أهبة الاستعداد لمزيد من التدريب والمساعدة والدعم لجيل الشباب في هذا الخصوص.

- ولكن لا بد كذلك (كما أكدت د. نادية مصطفى عبر تعقيبها الختامي وسبق في جانب من ورقتها) التخلي من الجيل الجديد عن «العقلية الشكّاية»؛ التي غلبت على المداخلات في الحلقة، والحالة الذهنية الاعتذارية والتبريرية في جانب من المداخلات

والأوراق كذلك؛ فالكل معني باقتحام العقبة والتبصر بأن إسهامه بأي مستوى كان هو «فرض عين» عليه كأحد أفراد هذه الجماعة العلمية والمعنيين بها.

- هذه المدرسة العلمية بروافدها انطلقت من داخل العلوم الاجتماعية والسياسية الحديثة وسعت لمد الجسور مع العلوم الشرعية، فجمعت بين الاستيعاب والتخصص المعمق في العلوم الحديثة غربية النشأة، وبين مراجعات ونقد معمق لتلك العلوم بمنظوراتها ومداخلها السائدة، ثم انفتحت على العلوم الشرعية والتراثية لسد الفجوة والحاجة لعلم يعالج مشكلات وقضايا الواقع في الأمة والعالم.

- تستمر نقاط الاهتمام والهموم البحثية التي تجمع الجماعة العلمية، ولعل هذا من طبائع «الصناعات العلمية الثقيلة» كتطوير منظور علمي واستكمال لبنات بنائية فهي عملية غير ناجزة!

- ومن ثم، فلعله من الأوْلى في المرحلة الراهنة التكاتف بين أعضاء الجماعة العلمية لهذا المنظور والمعنيين به والمراقبين لتطوراته، وكذا مؤسساته الراعية والداعمة، أن تضع برنامج عمل موزع المهام بين أطرافها استناداً لنتائج وخلاصات هذه الحلقة النقاشية العلمية، وهو ما يلي بيانه.

●●●

توصيات ختامية: نحو برنامج عمل للجماعة العلمية المصرية للمنظور الحضاري الإسلامي(*)

حتى يتسنى وضع برنامج عمل لمختلف أطراف الجماعة العلمية المصرية للمنظور الحضاري الإسلامي في العلوم السياسية والاجتماعية عامة (والعلاقات الدولية نموذجًا)، يجدر أولاً تصنيف ما تم الوقوف عليه أثناء هذه الحلقة النقاشية من إشكاليات ومعالجات فيما يخص تفعيل المنظور في البحوث والقضايا في هذه المرحلة التي يبرز ويتجدد بعضها في المرحلة الراهنة مع انخراط مجموعة من أعضاء الجيل الثالث من هذه الجماعة العلمية، وثانيًا وضع برامج عمل لمعالجة إشكاليات التفعيل.

أولاً: تصنيف إشكاليات التفعيل في المرحلة الراهنة:

يمكن تصنيفها في مجموعات وفق عدة معايير يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ- تعدد وتنوع مواضعنا من «عملية تفعيل م.ح.إ»:

١- مهتمون اهتمامًا طفيفًا (متابعون)

٢- مهتمون لكن غير منخرطين (مراقبون)

٣- مهتمون منخرطون:

١/ ٣- انخراطًا عامًا: (راغبون)

٢/ ٣- انخراطا بنائيًّا: (مؤصلون)

٣/ ٣- انخراطًا تفعيليًّا: (مطبقون)

ب- وقد كان الهدف النظر في الفئة الأخيرة وتعزيز عملها وتذليل الصعوبات التي تقف في طريقها، وتبين وجودها فيما يلي:

١- استيعاب أصول ومنطلقات المنظور (الرؤية الكلية)

(*) نتوجه بالشكر للأستاذ مدحت ماهر الليثي -المدير التنفيذي لمركز الحضارة- على إعداده هذا التقرير كبرنامج عمل مفصل للجماعة العلمية للمنظور الحضاري الإسلامي من واقع نقاشات وأوراق هذه الحلقة النقاشية. (المحررتان).

٢- مطالعة المصادر التي تم التأصيل فيها (الأدبيات)

٣- قدرات التعامل مع المصادر الإسلامية عامة (الأدوات)

٤- أثر السياق الأكاديمي والمؤسسي العلمي (بيئة غير حاضنة)

٥- أثر السياق السياسي والاجتماعي والدولي والحضاري (السلطة والمعرفة)

٦- ضعف التواصل والتوصيل (عدم الاستجابة لحالة العلم المقابلة)

ج- وقد ارتبط بالنقطة (أ) بيان أشكال التحيز والحياد أمام تفعيل منظور حضاري إسلامي في العلوم السياسية؛ ما بين:

١- تحيز معلن ومفضل لمنظور حضاري إسلامي على غيره من المنظورات.

٢- تحيز معلن ومفضّل لعلم العلاقات الدولية بصيغته الراهنة والمتغيرة.

٣- تحيّز معلن ومفضل للبحث عن الحق والحقيقة والحكمة مطلقًا.

٤- رغبات في التعليم والمقارنة والنقد أكثر من التحيّز والتبنّي.

ومن ثم يتداخل مع **إشكاليات التفعيل** إشكاليات المواقف والغايات الشخصية والخاصة من العلم عامة، والتخصص العلمي (العلاقات الدولية- العلوم السياسية)؛ ومن المنظورات المتاحة في الوضع الراهن؛ بحيث:

- إن من تحيّز إلى الحكمة مطلقًا، أوله علم العلاقات الدولية الراهن يهتم بتفعيل المنظور الحضاري كما يهتم بغيره سواء.

- إن من تحيّز إلى المنظور الحضاري أكثر من غيره سواء لخصائصه، أو رغبةً في حل الإشكال الذاتي (الفجوة بين الذات والعلم على حاله/ الغربي تحديدًا) يهتم بالمنظور الحضاري بدرجتين:

- درجة الحضور في فعالياته.
- درجة التفعيل لمقولاته ومداخله المنهجية.

ويبدو من الكلمات والحوارات التي دارت؛ أن الفئة الأكثر عددًا، هي فئة

«الحضـور» أو «التواجد» داخل المنظور لكن بفاعلية محدودة، وأنه يغلب ذلك على الأكثر خبرة في البحث العلمي لكنهم أقل انخراطًا في المنظور من باحثي الجيل الثالث. . . بينما يميل إلى مواجهة إشكالية التفعيل الأصغر سنًا منهم. ومن ثم، ننظر في **إشكاليات التفعيل أمام هاتين الفئتين من المهمتين المنخرطين.**

١- إشكالية التعامل مع النظري، والقدرات النقدية لدى الأجيال.

٢- في مقابل تحدي (ضرورة إنتاج/ توليد نظريات تفسيرية عامة وعالمية قابلة للاختيار والتوظيف البحثي).

٣- إشكالية تطوير مفاهيم إسلامية قابلة للتداول العلمي.

٤- إشكالية التهيّب من كل ما سبق ومن المصادر الإسلامية.

٥- إشكالية نطاقات التفعيل بين التخصص الدقيق، والأوسع، والأفرع الثلاثة للعلوم السياسية، وعموم العلوم الاجتماعية.

٦- إشكالية العلاقة مع العلم السائد وتياراته، وخاصة التيار النقدي بين التوازي والتمايز، والتداخل.

٧- الإشكالية الكبيرة، الإسلامية ومصادرها:

- فثمة مداخل إسلامية تحتاج للعناية (المقاصد والقيم والسنن).
- وثمة فجوة بين الرغبة وبين الثقة في الذات.
- وثمة فجوة بين لغة العلم الأكاديمي الراهن ولغة الإسلاميات.
- وثمة حاجة إلى استنطاق المصادر الأصلية كالقرآن.
- وثمة فجوة بين الباحث السياسي والمصادر الإسلامية.

ومخاوف من التعامل معها، واحتياج لتدريب ولو على سبيل (التتلمذ لشيخ).

- وثمة مخاوف من أثر وصف «إسلامي» على الرؤى النقدية. ومخاوف من احتمالات تعصب أو انغلاق أو (إشكالية الجمود وعدم القابلية للنقد والتطوير)

- إشكالية ضرورة الانكفاء على قضايا المسلمين، وضرورة العلم بأن المنظور لا يعني أو الاكتفاء بدراسة قضايا المسلمين بل يمتد لأوسع من ذلك (إشكالية الأجندة).

- وفجوة بين «الإسلامي» و«الواقع».

وفجوة بينه وبين «الحركة»: صائع القرار.

- **والأبرز هو تضارب المخاوف أو المخاوف المتضاربة من مثل:**

● الخوف من الانكفاء، والخوف من التبعية

● الخوف من وصف «إسلامي»، والخوف من التخلي عنه لصالح الغربي.

● الخوف من دعوى العالمية، ومن عدم العالمية.

● الخوف من التحيزات، والخوف من التماهي مع الغربي.

٨- إشكالية احتياج الباحث المبتدئ لنظريات جزئية؛ لتفعيل في الدراسات والبحوث.

٩- إشكالية الحاضنة العلمية غير الحاضنة بل المناجزة.

١٠- إشكالية السياق السياسي والاجتماعي والحضاري والدولي.

١١- إشكالية التواصل:

- بين الأجيال.

- بين أبناء المنظور مصريًّا.

- بين الدوائر العربية الأكاديمية.

- مع الغربي، والشرقي خارج الدائرة الحضارية وفيها:

إشكالية اللغة كتابةً وحوارًا، وصعوبات النشر الدولي.

١٢- إشكالية غياب «الحاضنة الشرعية من العلوم الإسلامية».

١٣- إشكالية غياب (الكتب المرجعية التدريسية في المنظور الحضاري للعلاقات الدولية).

١٤- إشكاليات التوصيل:

- عدم النشر الجيد لمنتج المنظور الحضاري أو الترويج له.
- صعوبة الوصول إلى المراجع.
- صعوبة اللغة التي يكتب / يتكلم بها البعض.

١٥- إشكالية انشغال الباحثين بأمور بحثية أو علمية أخرى بخلاف إشكاليات المنظور.

ثانيًا: نحو برامج عمل لمعالجة إشكاليات التفعيل:

١- خطوات منهجية في المرحلة الراهنة: يتشارك فيها كل مجموعة أو فرد أو مؤسسة معنية بهذا المنظور:

فقد اقترحت -خلال الحلقة النقاشية- عدد من المقترحات، يمكن أن نجملها في خطوات ويجدر تصنيفها بين عدة مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: أبعاد منهجية وتنظيرية:

١- توفير قاعدة بيانات حول «منجز المنظور الحضاري». (قام بها مركز الحضارة عبر موقع قاعدة بيانات المنظور الحضاري مصنفة على الرابط التالي: icp.hadaracenter.com) وإعداد كتيب تعريفي بالمنظور؛ وقد تم نشره كمحور رابع ضمن المجلد الثاني من كتاب: في تجديد العلوم الاجتماعية، الصادر عن المركز ٢٠١٦.

٢- إبراز جهود التنظير المختلفة في المنظور الحضاري.

٣- تطوير جملة من المفاهيم البارزة في العلاقات الدولية؛ بناءً على واستكمالا لما تم في جهود الجيلين السابقين.

٤- إنتاج نظريات ذات قدرات تفسيرية عامة وعالمية في بعض قضايا وموضوعات العلاقات الدولية.

٥- تدعيم عمليات التدريس من منظور حضاري: بين معالجة غياب دمج المنظور الحضاري في دراسة مقررات قائمة باعتباره أحد المنظورات الجديدة. وبين غياب مقررات شرعية تفيد في التأصيل لتطوير هذا المنظور.

٦- العمل على إنتاج «كتب مرجعية تدريسية»، قام المركز ببعض منها، راجع قائمة إصدارات مركز الحضارة، وتصنيفات منجز المنظور في الموقع بالرابط أعلاه.

المجموعة الثانية: في التأسيس:

١- عمل دورات في منهجية التفكير العام والتحليلي والنقدي.

٢- ضرورة تمييز النقدية الإسلامية عن النقدية الغربية عند تناول كل باحث: وعيًّا ابتداءً، ثم فعلاً عبر بيان الفروق والمشتركات حتى لا يلتبس الأمر على القارئ أو الطالب المتعلم، ولا يُظن شبهة الالتصاق بموضة بالاتجاهات النقدية.

٣- العناية بالتدريب والتمرس من خلال الأبحاث والمجلات والنشر.

٤- استمرار العناية بالرسائل العلمية كمحل للتدريب وتطوير القدرات.

المجموعة الثالثة: فاعليات وأنشطة تفعيلية:

١- الإجابة عن سؤال الحدود والجسور بين نطاقات العلم والتخصص: العلاقات الدولية- علوم سياسية- علوم اجتماعية.

٢- العناية بمستويات تفعيل:

أ- استمرار العرض المقارن للمنظور الحضاري مع المنظورات الأخرى.

ب- نقد المنظورات الأخرى باستبطان الحضاري.

ج- تفعيل المنظور كإطار نظري للبحوث والدراسات.

د- تطبيق المنظور الحضاري على حالات تطبيقية.

٣- العناية بالنشر الدولي.

٤- إقامة فعاليات مشتركة مع دوائر خارجية.

المجموعة الرابعة: معالجة إشكاليات التعامل مع المصادر:

حل إشكالية التعامل مع المصادر الإسلامية باعتبارها إشكالية مركزية على النحو الآتي:

- التزام أستاذ راعٍ في العلوم الشرعية (التتلمذ).
- القراءة الجماعية في المصادر الأصلية والقديمة (المقرأة).
- البدء بالكتب الثانوية البسيطة (التدرج)
- مطالعة تجارب الأساتذة السابقين (الاعتبار).
- العناية بالكليات والمداخل المنهجية (الكليات).
- استمرار دورات علمية في العلوم الإسلامية (الدورات).

٢- ما على مركز الحضارة عمله من كل ما سبق:

أ- نحن نعمل فعلاً في بعض ما ذكر وعملنا منها أشياء منذ سنين:

١- مشروع إخراج كتب مرجعية.

٢- توفير موقع الكتروني بقاعدة بيانات جهود وأعمال المنظور الحضاري الإسلامي (icp.hadaracenter.com).

٣- عمل دورات منهجية وتأسيسية وخاصة العلوم الشرعية.

٤- تطوير مفاهيم العلاقات الدولية ونشرها.

٥- العناية بالعرض المقارن والنقدي للمنظورات.

٦- توفير منابر للتفعيل: الحولية، الفصلية، المشروعات البحثية.

٧- توفير فرص للتواصل مع الأساتذة الشرعيين، ومع الأساتذة أصحاب التجارب في التكوين الإسلامي، من أرضية العلوم الاجتماعية، والسياسية، والعلاقات الدولية.

ب- ما سنقوم به إن شاء الله تعالى:

١- تزكية النشر الدولي للتواصل والتوصيل للخارج: نشرًا واحتكاكًا يسهم في المزيد من بلورة أطروحات المنظور.

٢- تزكية التواصل مع الدوائر غير المصرية والعناية بالتواصل مع إسهامات في المنظور الإسلامي من خارج الدائرة أو المدرسة المصرية للمنظور الحضاري الإسلامي (عرب، مسلمين غير عرب، غير مسلمين كتبوا عن أو نقدوا المنظور...). ومن ذلك ما شرع المركز فعليًّا برصده في هذا الصدد لإعداد قاعدة بيانات للباحثين في المنظور وعنه من مختلف الاتجاهات، تمهيدًا للتواصل معهم تعريفًا بإنجاز الرافد المصري، وطلبًا للتعرف على ما لديهم، والتعاون.

٣- استمرار العناية بالعلوم الشرعية للباحثين.

٣- ما نتوسمه ونلمسه لدى أساتذة الجيل الثاني من المنظور أو المعنيين به:

فكما ذكر ثلاثي الأساتذة المشاركين بالحلقة النقاشية (د. نادية مصطفى، د. السيد عمر، د. إبراهيم البيومي)، فإن كلاً منهم يشارك في معالجة إشكاليات تفعيل وتطوير المنظور الحضاري من موقعه ووفق مرتآه:

١- استمرار ومراكمة العمل في المشاركة في التدريب على قراءة واستخدام النصوص والمراجع الإسلامية والتراثية في البحث والتطبيق (كالمقرأة المعرفية ودورات تطوير وبناء المفاهيم... التي يقوم عليها د. السيد عمر وآخرون مع مركز الدراسات المعرفية).

٢- استمرار ومراكمة العمل في استخلاص منهجيات وأدوات منهجية إسلامية تسهم في دراسة قضايا تطبيقية (كدأب حولية أمتي في العالم، وبعض المشروعات البحثية لمركز الحضارة، وبعض الإنتاج العلمي للدكتور إبراهيم البيومي حول الوقف والخراج والعلم الأهلي...).

٣- فضلاً عن رصد كل أستاذ لمجموعة الإشكاليات التي تواجه الطلبة والباحثين ومداخل معالجتها، وفق خبرته التدريسية والإشرافية على رسائل وأبحاث.

٤- أهمية تفعيل المنظور عبر تدريسه في مقررات قائمة بمعاهدنا العلمية، ومقررات تستجد لهذا الغرض.

٥- المساهمة في وضع أجندة بحثية وعملية للتعامل مع الإشكاليات المطروحة بالحلقة النقاشية؛ سعيًا نحو تفعيل معالجتها وتعامل رصين إيجابي معها.

٤- ما ندعو الباحثين (من الجيل الثالث ومن يليهم) إلى العناية به بأنفسهم:

٦- الوعي أوليًّا بتعدد مستويات المنظور (الرؤية الكلية، المصادر، الأدوات).

٧- القراءة التأسيسية للباحثين في إنتاج الجيلين الأول والثاني؛ من تدشين المنظور إلى تأسيسه.

٨- المطالعة البينية بأن يقرأ الباحثون بعضهم لبعض.

٩- تطوير التدريس من المدرّسين، والتدريب من المدرّبين بحيث ينقل الهم والهمة، والمنجز والخبرة، ومهارات النقد والتحليل.

١٠- مواصلة الإنتاج النظري، وصياغة المقولات القابلة للاندراج في التنظير العلمي، ثقة بالنفس والمنظور النابع من الذات الحضارية.

١١- العناية بالتواصل الخارجي والنشر الدولي.

١٢- أخذ الكتاب بقوة في استيعاب ما نحتاجه من العلوم الإسلامية؛ وعلى رأسها «استنطاق القرآن والسُّنة» في المستوى الذي يتطلبه المجال العلمي، وكذلك مطالعة ومحاورة التراث والفكر الإسلامي المعاصر.

٥- ما نتمنى أن يشارك به الباحثون والأساتذة المراقبون والمتابعون للمنظور:

١- مواصلة المتابعة والاطلاع على منتج المنظور عبر أجياله: رصداً وتقييماً ونقداً، ومن ذلك على الأقل الإلمام بالخطوات والمراحل الأساسية والأعمال والإصدارات التأسيسية في تطوير المنظور، وعدم اختزاله في أشخاص أو أعمال محددة،

كمشروع العلاقات الدولية في الإسلام على أهميته كعمل تأسيسي ومرحلة أساسية في مسيرة التطور.

٢- المساهمة في الكتابة عن المنظور والنشر الأكاديمي حول منتجه في الداخل والخارج، دراسةً وتدريسًا مقارنةً مع منظورات أخرى، مع الوعي والعلم ابتداءً باختلافاته أو تمايزاته ومشتركاته مع غيره من منظورات نقدية أو منظورات غير غربية أو غير سائدة.

٣- الانخراط في تطوير المنظور نفسه -إن أمكن أو كلما أمكن- خاصةً من قِبل الأساتذة والباحثين غير مختلفي المرجعية وأصحاب الرؤية المعرفية الإسلامية منهم.

والله ولي التوفيق وبه المستعان

●●●